

هذا الكتاب من مطبوعات موقع الكوثر ومن منشوراته الإلكترونية في الإنترنت فلا يجوز الاستفادة منه تجارياً

www.al-kawthar.com/maktaba

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمده و نستعينه و نتوكل عليه و نستهديه و نصلي على صفيه و حبيبه و خيرته من خلقه محمد و آله الطاهرين .

العقل هو الفارق بين الإنسان و بين سائر الحيوانات و هو أهم عامل لتقدم الإنسان على الموجودات المحيطة به ، و بالعقل يمكن الارتقاء إلى مراتب الكمال المادية و المعنوية ، و بالاستفادة منه وجدت الحضارة البشرية و نظمت الحياة الإجتماعية كما أن تطور الحركة الإجتماعية و السياسية و الصناعية و سائر مجالات المدنية و التحضّر تتوقف على تقدم الإنسان في أسلوب التفكير و كيفية الاستفادة من إمكانيات العقل التي لا تقف عند حد معين ، بل كلما استفاد من الذهن ، صارت قابلياته أفضل و أكمل .

و هذا الأمر هو الذي دعا قادة الفكر البشري إلى الاهتمام بعلم المنطق لما فيه من التأثير المباشر في تقويم عملية التفكير ، ذلك لأنه يتكفل ببيان منهج التفكير الصحيح في مختلف الحقول . و المنطق من العلوم الآلية التي تتوقف عليه سائر العلوم ، إذ يمكن على ضوءه تحديد الطريقة السليمة للبحث .

و قد اهتم به العلماء عشرات القرون منذ تأسيس المنطق و نشوئه على يد المعلم الأول أرسطو و إلى يومنا هذا ، و نتيجة للإهتمام البالغ و المميز لعلماء المسلمين به فقد بلغ الذروة . و من أهم المحققين الذين اهتموا بتطويره : المعلم الثاني أبو نصر الفارابي و الشيخ الرئيس أبو علي ابن سينا و ابن رشد و الفخر الرازي و الميرداماد و شيخ الإشراق و المحقق الطوسي و صدر المتألهين الشيرازي الذي كان لفلسفته الدور الرئيسي و الفعال في الصيانة الفعلية للمنطق الذي تهتم به الحوزات العلمية ، و قد بذل بعض المحققين جهوداً مباركة في بعض فصوله كما في الأسس المنطقية للإستقراء للمفكر الإسلامي آية الله العظمى الشهيد السيد محمد باقر الصدر (قدس سره) الذي طرح فيه الأصول المنطقية العامة التي يتوقف عليه المنطق التجريبي .

و قد اهتم كثير من المحققين في تدوين عدد من المصنفات التي يهتم بها الباحثون و الدارسون لهذا العلم و من أبرزها كتاب الشمسية للكاتب القزويني و شروحه و تعليقاته و تهذيب المنطق لسعد الدين التفتازاني و حاشيته المعروفة للمحقق اليزدي و شرح المطالع لقطب الدين الراوندي و البصائر النصيرية لإبن سهلان الساوي و الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد للعلامة الحلي الذي يشرح فيه كتاب التجريد للمحقق الكبير الطوسي .

و لكن رغم أهمية هذه المصنفات و الجهود المبذولة فيها و ما تحتوي من العمق العلمي ، إلا أن أسلوبها صعب عسير ليس من السهل على الطالب إتقانها و التعامل معها ، و من أهم مشاكلها بالإضافة إلى تعقيد العبارة ، مشكلة المصطلحات التي يعجز الطالب - في كثير من الأحيان - استيعابها بالمستوى المطلوب ، مضافاً لعدم تعرض أكثر الكتب المذكورة لنظريات مدرسة صدر المتألهين و أتباعها كمبحث الحمل الأولي و الشائع الذي له تأثير على مبحث التناقض و البرهان و غيرهما .

و هذا ما دعا جملة من العلماء للبحث عن بديل يخرج الطالب من محنة العبارات و المصطلحات الصعبة و يسهل له فهم المنطق بنظرياته الحديثة .

و كان كتاب المنطق للعلامة المحقق آية الله الشيخ محمد رضا المظفر (قدس سره) من أبرز تلك الكتب التي سعت لتجاوز هذه المشاكل ، و لا زلنا نرى أثره المبارك في الحوزات العلمية ، غير أن هذا الجهد يحتاج إلى إتمامه بتطافر جهود أخرى لتطوير أساليب العرض و تذليل البحث و توضيح المصطلحات و بيان المطالب بما يزيح الغموض عن مسائل هذا العلم ، فمن المشاكل المهمة أن الطالب عندما يقرأ بعض الأبحاث ، يجد نفس البحث مكرراً بعبارة متشابهة ، بحيث لا يمكنه أن يتسع في فهم المطلوب .

و هذه الأمور دفعت حجة الإسلام و المسلمين العلامة الشيخ إبراهيم الأنصاري إلى تصنيف هذا الكتاب ، الذي حاول فيه أن يطور أسلوب العرض ، و قد بدأ بتدوينه في بداية الأمر بشكل مذكرات منفصلة لطلبة الحوزة العلمية في الكويت و فيهم نخبة صالحة من المثقفين و طلاب الجامعة و المدرسين ، و نتيجة لحاجة الطلبة لهذه المذكرات و تعميماً للفائدة ، قام بإعادة صياغتها مرة أخرى بما يتناسب مع وضع الساحة في الكويت و لا يفي غرض الطلبة فحسب بل يفيد جميع المثقفين و شتى المستويات و الهالوين لمعرفة العلوم و محبي علم المنطق بالذات .

و ما أحوج معاهدنا العلمية و ثقافتنا الإسلامية إلى مثل هذه المؤلفات و التصانيف في إطار عصري سلس و أسلوب مرّن سهل ، تنير العقول و تهذب الأفكار و تشدّ الهمم و تبني الأجيال و تأخذ مأخذ الذهن .

نسأل الله عز و جل أن يبارك هذا الجهد و أن يوفقه و يوفقنا لتبليغ رسالات الله و الخدمة الخالصة للإسلام و المسلمين و حسن العاقبة ، إنه سميع الدعاء .

إدارة الحوزة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين الهداة المهديين.

المقدمة

في تعريف المنطق و أهميته و تقسيم العلم

المعنى اللغوي لكلمة المنطق

قالوا: إِنَّ النطق عبارة عن:

"الأصوات المقطعة التي يُظهرها اللسان وتعيها الأذان. قال تعالى: "ما لكم لا تنطقون" ولا يكاد يقال إلا للإنسان ولا يقال لغيره إلا على سبيل التبع، نحو الناطق والصامت فيراد بالناطق ماله صوت وبالصامت ما ليس له صوت"

وأما المنطقيون فيطلقون كلمة النطق على تلك القوة التي يكون النطق بها، وهي موجودة في الإنسان خاصة وتسمى العقل أو الفكر -ما شئت فعبّر- ومن هنا نشاهد بأنهم عَرَفُوا الإنسان بأنه "حيوانٌ ناطقٌ".

والمقصود بالحيوان، الموجود الحي، وبالناطق، العاقل المتفكر.

فإذاً المقصود من النطق هنا التعقل الذي هو من مميزات الإنسان. والمنطق هو العلم الذي يرتبط بهذا الأمر.

المعنى المصطلح للكلمة

لا نريد أن نُعرِّف المنطق تعريفاً دقيقاً -أعني جامعاً ومانعاً- لأنه ليس بإمكاننا أن نُعرِّف العلوم تعريفاً لا يشدُّ عنه شيء، ذلك لأنَّ العلوم هي مسائلٌ مختلفة يجمعها محورٌ واحدٌ وهو الموضوع أو مسائل تنصبُّ في أمرٍ واحد هو الغاية. فكلُّ من يريد تعريف العلم، يحاول أن يأتي بقولٍ يشتمل على ذلك المحور أو ينتهي إلى تلك الغاية، فنراه لا محالة يزلُّ في بعض الجوانب ويخطأ، فلا يكون تعريفه شاملاً ومستوعباً لكلِّ مسائل العلم أو مانعاً ومُخرجاً للأمور البعيدة عن ذلك العلم.

ومن هنا نقول: إن التعاريف التي ذكرها القوم -رغم الملاحظات الواردة عليها من حيث الاطراد والانعكاس- كلها تستهدف حقيقةً واحدة وهي أنَّ المنطق: {هو قانون التفكير الصحيح}

فإذا أراد الإنسان أن يفكر تفكيراً صحيحاً لابدَّ أن يراعي هذا القانون وإلاَّ سوف يزلُّ وينحرف في تفكيره فيحسب ما ليس بنتيجةً نتيجةً أو ما ليس بحُجَّةٍ حُجَّةً.

وقد عُرِّف علم المنطق أيضاً بأنه :

(علم يبحث عن القواعد العامة للتفكير الصحيح)

فهو يبحث عن القواعد المتعلقة بجميع حقول التفكير الإنساني في مختلف مجالات الحياة، لا ما يخص جانباً معيناً، إذ أنَّ هناك قواعد يُحتاج إليها في علم خاص كعلم النحو أو البلاغة أو الأصول أو التفسير فلا علاقة للمنطق بها بما هي قواعد ذلك العلم. نعم للمنطق إشراف دقيق على مدى صحتها أو سقمها.

فهو إذاً وسيلةٌ للتفكير الصحيح في كافة مجالات العلوم على اختلافها، ولهذا سمي بالآلة وعُرِّف بأنه:

{آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر} 1

فهو معدود من العلوم الآلية لا العلوم الذاتية لأنه ليس علماً مستقلاً في قبال العلوم الأخرى بل هو خادم لجميع العلوم، فلا يتمكن الإنسان أن يفكر في أي علم كان إلا مع مراعاة قوانين المنطق وملاحظة قواعده بدقة، فحينئذٍ سوف يعتصم ذهنه عن الخطأ في التفكير في تلك العلوم، بل حتى في المجالات العرفية والمحدثات يحتاج الإنسان إلى معرفة المنطق وتطبيق قواعده.

من هذا المنطلق يسمّى هذا العلم بعلم القسطاس² والميزان³، فهو ميزانٌ دقيقٌ مختصٌ بأمورٍ عقليةٍ ومفاهيمٍ علميةٍ يقيّم به وزن المعلومات التي يكتسبها الإنسان ويميّز به صحة المعلومات وسقمها، وهو المعيار الذي يمكن بواسطته ضمان النتائج السليمة للتفكير.

أهمية المنطق

رغم أن الإنسان مفطور على التفكير، وبه يتميز عن غيره من الكائنات، إلا أنه من أجل تصحيح تفكيره من حيث الأسلوب والصورة وكذلك من حيث المحتوى والمادة، يحتاج إلى معرفة قواعد المنطق وقوانينه، وإلا سوف لا يتمكن من أن يفكر تفكيراً صحيحاً، يميّز به الحق من الباطل فيتورط في الخطأ والانحراف الفكري من غير أن يعرف سبب ذلك.

وبناءً عليه يستخدم هذا العلم في تصحيح عملية التفكير في مجال العلوم الأخرى، فمن لم تكن لديه أية مخزونات علمية، لا يمكنه استخدام قواعد المنطق أصلاً، فهو كالغواص من غير بحر أو كالنجار من غير أخشاب، كما أنه لو كان بحراً من العلوم -وهو غير مُطلّع على قوانين المنطق أو لا يراعيها- فلا ضمان لصحة أفكاره أصلاً.

و الحاصل: أن هذا العلم يبرمج ويرتّب المعلومات الذهنية المسبقة ليستنتج من خلالها نتيجةً صحيحةً مطابقة للواقع. وعلى هذا الأساس، سمّي بـ(المنطق الصوري) لأنه يتعامل مع صورة التفكير وأسلوبه، وأما محتوى التفكير ومواده فالمنطق يعالجها بنحو عام فحسب في مبحث يسمّى (الصناعات الخمسة).

العلم

بعد أن اتّضح أن موضوع هذا العلم ومحوره هو الفكر، وبما أن الفكر يتوقف على المعلومات الذهنية المسبقة وربط بعضها ببعض، فمن الضروري أن نتطرق إلى العلم الذي هو إنكشاف الشيء على ماهو عليه وأقسامه تمهيداً لعملية التفكير، فنقول:

العلم حضوري وحصولي

هذا التقسيم من التقسيمات الأساسية التي لها دور رئيسي في تمييز المسائل المنطقية عن غيرها حيث قسّموا العلم إلى قسمين: حضوري وحصولي، ونرى بأن أفضل وسيلة لتعريفهما هو بيان الفروق بينهما. وقد ذكرنا فروقاً ثلاثة:

الفرق الأول

العلم الحصولي هو حضور صورة المعلوم لدى العالم.

والعلم الحضورى هو حضور نفس المعلوم لدى العالم.

توضيح

العلم الحصىلى عبارة عن انعكاس صورة المعلوم فى الذهن، فالحاضر لدى الإنسان لىس إلا الصورة الذهنية المجردة عن المادة الخارجية والحقيقة العينية والوجود الخارجى، وعلیه سوف تتحد تلك الصورة مع الذهن أو العقل -ما شئت فعبر- فهناك أمور ثلاثة اتحدت و صارت شيئاً واحداً وهى:

العقل: وهو الإنسان نفسه (وهو روح لا جسد)

والمعقول: وهو الصورة الذهنية (التي لا مادة لها)

والعقل: وهو الذى أدرك تلك الصورة.

فالصورة عندما يعلمها الإنسان سوف تتجرد وتجردها تنسجم مع الروح أو العقل، فمن خلال الصورة المألومة لدى الذهن، يتعرف الإنسان على الواقع العينى الخارجى.

وفى الحقيقة فإن وزان ارتسام الصورة فى ذهن الإنسان هو وزان انعكاس الصورة فى المرأة، غير أن هناك فرقا كبيرا بينهما وهو أن الارتباط الموجود بين الصورة والمرأة لىس ارتباطاً علمياً، أى أن المرأة لا تعلم أن الصورة ارتسمت فيها. وأما بالنسبة للإنسان فالأمر مختلف، فعندما تنعكس الصور فى ذهنه سوف يعلم بتلك الصورة بالعلم الحضورى تبعاً لمعرفة نفسه (لأنها انسجمت مع النفس) ثم ومن خلال تلك الصورة الذهنية، يعلم بمصادقها العينية الموجود فى الخارج، أى أنه يعلم بأن الذى حضر فى نفسه هو نفس ذلك الموجود الخارجى بعينه، وهذا هو حقيقة العلم الحصىلى.

وسر ذلك هو أن الأشياء الخارجية توجد فى ذهن الإنسان بوجود آخر يسمى الوجود الذهنى مقابل الوجود العينى الخارجى، والصورة الذهنية هى التى تسمى الماهية التى ربما تتواجد فى عالم الخارج وربما تتواجد فى عالم الذهن، لأن الماهية وإن كانت هى شئنية الشئ إلا أنها اعتبارية لا أصالة لها والأصالة للوجود فقط، وبناءً عليه فانعكاس الصورة يعنى انعكاس نفس ذلك الشئ لا غيره.

وعلى ضوءه تتحل أعظم مشكلة ألا وهى مشكلة المعرفة. تفصيل هذا الموضوع يُطلب فى مبحث الوجود الذهنى من الحكمة المتعالية.

الفرق الثانى

المعلوم بالعلم الحصىلى، وجوده العلمى غير وجوده العينى.

والمعلوم بالعلم الحضورى، وجوده العلمى عين وجوده العينى.

توضيح

قلنا إن الصورة تتواجد فى الذهن فى العلم الحصىلى فىكون لها وجود علمى وهو الوجود الذهنى. وهناك وجود آخر فى الخارج يُسمى الوجود العينى. فالوجودان مختلفا لا بالحقيقة فلا تباين بينهما ولا انفصال، لأن الوجود (العينى والذهنى) أمر واحد بسيط، بل الفرق بينهما إنما هو فى الشدة والضعف والسعة والضيق فحسب.

وأما العلم الحضورى، فإن وجوده العلمى هو عين وجوده العينى، كعلم النفس بذاتها وصفاتها وحالاتها الحسنة والقبیحة. فعندما یعلم الإنسان بحزنه وسروره وإخلاصه وأطمئنانه وحسده وحقده، فإن هذا العلم لم یصل إلیه من خلال الصور الذهنیة لتلك الصفات بل عرفها معرفةً حضوریةً، فهي بحقیقتها ووجودها العینى حاضرة لديه. وهكذا علمه بنفسه فهو یعرف نفسه لا من خلال انعكاس صورة من نفسه فی ذهنه بل یعرفها معرفةً حضوریةً. وفی الحقیقة هذه المعرفة -أعني معرفة النفس- هي المنشأ الرئيسى لجميع العلوم الحضوریة، فمن عرف نفسه فقد عرف حالاتها وصفاتها جميعاً بنفس العلم، غاية ما هناك أنه ربّما لا یركّز فیها أو یتجاهلها وهذا أمر آخر.

الفرق الثالث

العلم الحسولى ینقسم إلی التصور والتصدیق.

و أما العلم الحضورى فلا ینقسم إلی التصور والتصدیق. ذلك لأنّ موطنه النفس بما هي هي لا الذهن الذى هو موطن الإدراك، وحيث لا إدراك فلا تصوّر ولا تصدیق. وسيأتى أنّ التصوّر والتصدیق قسمان للإدراك الذهنى.

ثم

إنّ علم المنطق لا علاقة له بالعلم الحضورى وإنما تعلق أبحاثه بالعلم الحسولى فقط، لأنّ هذا العلم يشكّل محتويات الذهن التى بها تتمّ عملية التفكير، ولهذا سوف تقتصر أبحاثنا المنطقية فی بیان هذا القسم من العلم.

تعريف العلم الحسولى

على ضوء ما ذكرنا فی المقدّمة، نستنتج أمرين:

1- إنّ العلم الحسولى یعني انطباع صورة الشيء فی الذهن. أو بتعبير أدق: حضور صورة الشيء فی الذهن.

2- إنّه لا یحصل العلم الحسولى إلا من خلال علمٍ حضورىٍّ وهو العلم بالصورة الحاضرة لدى الإنسان التى تشكّل حالةً من حالات النفس مندمجة معها، وهذه الصورة الذهنیة هي صورة المعلوم، وعليه فلو لا إدراك الإنسان نفسه وحالاتها لما تمكّن من إدراك أي شيءٍ آخر خارج عنها، فبما أنّ الإنسان یعرف نفسه و یعرف الصور التى تنعكس فی نفسه -كلّ ذلك بالعلم الحضورى- یتمكّن من معرفة الحقائق العینیة والأشياء الخارجیة.

ومن هنا نقول :

إنّ معرفة النفس هي أهم المعارف، إذ بها تعرف الأشياء الأخرى، وكلّما توسّع الإنسان فی معرفته لنفسه وتعمّق فیها، اتسع علمه بما حوله وتمكّن من درك الحقائق كما هي، ومن لم یعرف نفسه حق المعرفة فسوف یعيش أو هاماً یظنّها حقائق، فیقيّمها تقييماً أعلى من مستواها.

ولا يمكن للإنسان أن يصل إلى حقيقة نفسه إلا بمعرفته لله سبحانه، فإنَّ النفس نفحة من نفحات الرحمان فمن لم يحظ بمعرفة الشمس كيف يدرك شعاعه؟ {نَسُوا اللَّهَ فَنَسَاهُمْ أَنْفُسُهُمْ...} 4.

التصور و التصديق

ينقسم العلم الحصولي الارتسامي إلى قسمين هما: التصور والتصديق.

التصور هو : { إدراك الشيء إدراكاً ساذجاً }

ونعني من الإدراك الساذج، الإدراك الخالي من الحكم، بمعنى أنه لا يقترب معه الإيجاب ولا السلب، (الإثبات أو النفي)، ولا يصاحبه الإذعان ولا اليقين.

التصديق هو : { الإدراك المشتمل على الحكم }

فهو إدراك مشتمل على الإثبات أو النفي، مضافاً إلى الإذعان واليقين بثبوت الشيء أو ثبوت شيء لشيء. والحكم بمطابقة النسبة للواقع أو عدم مطابقتها له

توضيح ذلك :

إنَّ الإنسان عندما يدرك شيئاً، فهذا لا يعني أنَّه صدَّق بوجوده أو عدمه، أو بكيفياته وحالاته من طوله وعرضه وارتفاعه ولونه وغير ذلك، فإنَّ مجرد الإدراك لا يلزمه التصديق فربَّ مُدركٍ للشيء ومتصوِّر له، دون أن يذعن به حيث أنَّ التصور هو الإدراك الساذج غير المقترن بالتصديق والإذعان كتصور الهواء أو تصور الجبل، أو تصوُّر الكرم أو الشجاعة، أو البخل أو الخوف، وكتصور الحرمة أو الوجوب، أو كتصور جبل من نور أو إنسان ذي رؤوسٍ ثلاثة أو تصوُّر حرارة الجوِّ أو حسن الكرم أو قبح البخل، وكذلك ما لو تصوَّرنا النسب غير المتحقِّقة في الواقع الخارجي، كتمني الوصول إلى مقام المخلصين أو تمنى الجهاد تحت راية الإمام المعصوم عليه السلام، أو ترجي بلوغ الأسباب في قول فرعون : {لعلِّي أبلغ الأسباب}

أو الأمر أو النهي أو الاستفهام، وكذلك المضاف مهما طالَّت الإضافة، والصفة والموصوف مهما كثرت الصفات، والصلة والموصول، وطرفٌ من الجملة الشرطية مثل: {وَأَلَّوْا اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ }

من دون ذكر جواب الشرط، فكلُّ هذه الموارد تعدُّ من التصورات الساذجة من غير تصديق وإذعان، لأنَّه ليس وراءها شيء يطابق الإدراك أو لا يطابق فلا إذعان ولا حكم حيث لا تشتمل على نسبةٍ، وإن كانت فهي غير تامةٍ أو أنها تامةٌ ولكن لا مصداقيَّة لها في الواقع الخارجي.

وأما التصديق فهو: {الإدراك المقترن بالإذعان بالنسبة، والحكم بمطابقتها للواقع أو عدم مطابقتها}

وذلك كما لو قلنا: الغيبة حرام وأذعنَّا بالحكم -أعني حرمة الغيبة- وأما إذا شككنا فهو من التصوُّر غير المستتبَّع للحكم. كذلك لو قلنا الحلم حسن، الزهد حسن، الجوُّ حارٌّ؛ فكل هذه القضايا تصديقيَّة، ونعني بالتصديق: التصور المستتبَّع للحكم والإذعان.

ومن هنا نعرف أنَّ متعلّق التصديق ينحصر في شيء واحد وهو: النسبة الحُكمية بين الموضوع والمحمول عند الإذعان بمطابقتها للواقع أو عدم مطابقتها له. فنحن حيث أذعنّا بحرمة الغيبة وبحسن الحِلْم وحرارة الجوّ وصدّقنا بها، صارت هذه التصورات المتعلّقة بالنسبة الحكمية ملازمة للتصديق والإذعان؛ وكذلك لو أذعنّا بخلاف تلك الأخبار، كما لو أذعنّا بأن الجو ليس بحار -بل هو بارد- فقد صدّقنا بالنسبة، ولكن في هذه المرّة يكون التصديق متعلّقاً بخلاف النسبة بين طرفي الخبر حيث أنّها غير مطابقة للواقع.

نتائج ثلاثة

ومن هنا يمكننا أن نستنتج أموراً ثلاثة :

الأوّل: التصديق لا يتعلّق بالمفردات أصلاً بل يختصّ بالنسبة الرابطة بين مفردة وأخرى كالمبتدأ والخبر، أو الموضوع والمحمول.

الثاني: بما أنَّ النسبة التي يتعلّق بها التصديق، يتوقف وجودها على طرفين رئيسيين، فلا بدّ إذاً من تصوّرهما أولاً وتصور النسبة ثانياً ثمّ التصديق بها.

فإذاً يتوقّف كلّ تصديق على تصوّرات ثلاثة هي:

1- تصور الموضوع.

2- تصوّر المحمول.

3- تصوّر النسبة.

وأما سائر القيود المرتبطة بالطرفين، كالأوصاف والأحوال، فتصوّرهما يكون ضمناً تابعاً لهما.

الثالث: إنّ إطلاق كلمة التصديق على التصوّر اللازم للتصديق، إطلاقٌ مجازيٌّ وليس بحقيقي، والمبرر لهذا التجوّز هو التلازم بينهما فسمينا الملزوم (التصور) باسم لازمه (التصديق).

الجهل

بمناسبة البحث عن العلم وأقسامه يتحدث المنطقيّون عن الجهل أيضاً، وذلك لأنّ العلم يقابل الجهل تقابل المُلْكَة وعدمها⁵ فالجهل هو عدم العلم لا مطلقاً بل فيمن شأنه أن يعلم، فلا يُطلق الجاهل على من ليس من شأنه أن يتعلم، فليس الحائط جاهلاً ولا الشجر جاهلاً، بل لا يقال للحمار إنه جاهل إلا مجازاً. نعم يصح إطلاق لا عالم على تلك الأشياء، وبين المفهومين فرقٌ واضح يُعرف بالتأمّل.

فالجهل يُنسب إلى الإنسان خاصّةً لأنّه يمتلك قابليّة التعلّم ومن شأنه أن يكون عالماً.

ثمّ: لا يخفى عليك أن الأمور العدميّة ليس لها واقع مستقل في قبال الأمور الوجودية، فلا واقع في الخارج أو في الذهن يطلق عليه اسم الجهل، والإنسان إذا لم يكن يعلم بالشيء فسوف يكون ذهنه خالٍ منه ولم تحضر لديه تلك الصورة الذهنية فحينئذٍ يُطلق عليه أنه جاهل بها؛ فمعرفة الجهل لا تنيسّر إلا من خلال العلم، ولولا العلم بالمفاهيم التصوريّة أو التصديقيّة، لم يكن للجهل معنى، كيف ! وهو ثغرة مظلمة وتياة

محضٌ، فالذي تحمّل مسؤولية تشخيص ذلك الجهل وميّزه عن سائر أفراد الجهل، ليس هو إلا ذلك الشيء الوجودي الذي صوّره الإنسان في ذهنه وعلم به مسبقاً.

مثلاً : إذا كان يعلم بمفهوم الجو ومفهوم البرودة وأراد أن يسند الثاني إلى الأوّل، قال الجو باردٌ، فرأى نفسه جاهلاً بخصوص النسبة بين البرودة والجو، فلولا علمه بمفهوم الجو ومفهوم البرودة ومفهوم برودة الجو و لولا تصوره لهذه المفاهيم الثلاثة، كيف كان يجهل بالنسبة الحكمية التي هي برودة الجو؟

فلا واقع إذاً للجهل إلا من خلال العلم فالمعلومات التصورية الثلاثة كان لها دور في معرفة الجهل بالنسبة الحكمية ولولا تصوّر تلك المفاهيم. لما كان للجهل معنى أبداً.

تعريف الجهل

من اللازم أن نعرّف الجهل كما عرّفنا العلم فنقول: مادام أنّ العلم هو حضور صورة الشيء في الذهن فالجهل هو: { عدم حضور صورة الشيء في الذهن }

سواء علم الجاهل بعدم وجود تلك الصورة في ذهنه أو لم يعلم أصلاً، كخالي الذهن الذي لا يتمكّن من معرفة مجهولاته، رغم أنّه يعترف بجهله.

وعلى تقدير معرفته لمجهولاته، يمكنه أن يميّز بينها فيقول أجهل بكذا، وكذا وو... وعند الدقّة والتأمّل نلاحظ أنّ العلم بتلك الصور غير المطابقة للواقع الخارجي، هو الذي جعله يميّز المجهولات بعضها عن بعض، ومن هنا يُعرف أنّه لا تمايز للأعدام أصلاً من حيث أنّها أعدام، بل التمايز يقع بين الحصص الموجودة في الذهن المميّزة لتلك الأعدام.

الجهل تصوّري و تصديقي

قلنا أنّ العلم ينقسم إلى قسمين تصوّريّ و تصديقيّ، و بما أنّ الجهل يقابل العلم فهو إذاً يتّصف بأوصافه وينقسم إلى أقسامه، فينقسم إلى جهل تصوّري (أي عدم التصور) و جهل تصديقيّ (أي عدم التصديق).

توضيح

لو كان بإمكاننا تصوّر حقيقة الكهرباء أو الجنّ، لكان علمنا هذا علماً تصوّرياً ولكن حيث لا نمتلك مثل هذا التصور، فنحن إذاً نجهل بهما بجهل تصوّري. وكذلك بالنسبة إلى الجهل التصديقي، فمن لا يعلم بوجود النسبة بين البرودة والجو فعلاً فهو يجهل برودة الجو بجهل تصديقي، لأنّ الجهل -حينئذٍ- قد تركّز على خصوص النسبة التي هي متعلق التصديق كما مرّ، فهو رغم علمه بالموضوع والمحمول والنسبة بالعلم التصوّري، إلا أنّه جاهل بالنسبة بالجهل التصديقي.

الجهل بسيط و مركب

ينقسم الجهل إلى قسمين : بسيط و مركّب

أما الجهل البسيط فهو: { أن يجهل الشيء وهو عالم بجهله }

فلا تركيب في البين أصلاً بل هناك أمر واحد عدمي بسيط.

وأما الجهل المركب فهو: { أن يجهل الشيء وهو لا يعلم بجهله }

فهو إذاً غافل عن جهله ولا يدري بأنه جاهل فيرى نفسه عالماً به، فيتركب جهله من جهلين:

جهل بالواقع و جهل بهذا الجهل، فهذا الجهل ليس هو إلا ظلمات بعضها فوق بعض وسرابٌ بقيعة يحسبه الظمآن ماءً.

يقول بعض الحكماء :

{ إنَّ من قُدرات الإنسان ومميّزاته هو أنّه يتمكّن من التوجّه والانتباه إلى علمه وجهله فيعلم أنّه يعلم ويعلم أنّه لا يعلم } 6

وأما الحيوانات إن كانت تعلم فهي لا تعلم بأنّها تعلم كما أنّها حينما تجهل لا تعلم أنّها لا تعلم.

"لا أعلم" نصف العلم

المعروف أنّ الإنسان الذي يعلم أنه لا يعلم الشيء، قد اكتسب نصف العلم وهو العلم بجهله وبقي النصف الآخر وهو العلم بالشيء المجهول. وسوف يصل إلى العلم الثاني من خلال حسن الإستفسار والسؤال. وقد ورد في الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

{ التودّد إلى الناس نصفُ العقل وحسنُ السؤال نصفُ العلم والتقدير في النفقة نصف العيش } 7

فلا قبح ولا خطورة في الجهل البسيط لأنّ الإنسان ما دام أنّه يعلم بجهله فسوف يسعى لإزالة هذا الجهل.

لا يعلم بجهله!

وأما الذي لا يعلم بجهله، فهو في ظلمة لا نور فيها أصلاً حتى على مستوى ومضات، فكيف يمكنه الخروج من هذه الظلمة ؟ وإن أغلب المدّعين للعلم والفلسفة -خصوصاً أصحاب العقائد الباطلة والمدارس المنحرفة- متورّطون في هذا النوع من الجهل، ولجهلهم المركب نراهم يُصِرُّون على اعتقاداتهم بل أو هامهم الباطلة المضلّة فلا يتراجعون عنها قيد أنملة. يقول أبو علي سينا في كتابه الإشارات والتنبيهات:

{ إياك و فطانةً بتراء } يريد بذلك الجهل المركب.

إذاً ينبغي للإنسان أن يكون إما فطناً بوجه تام أو أن يكون ساذجاً بالمرة، فالساذج الذي يعلم بساذجته، سوف يبرمج تصرفاته فيضعها في مسيرٍ هادف كي لا يتورّط في مشاكل غير مترقبة وبذلك سوف ينجح في الحياة.

قال بعض المحققين :

{ إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ وجوده الناقص أفضل من عدمه المحض إلا العلم بالشيء فوجوده الناقص ليس أفضل من عدمه، وذلك لأنَّ الإنسان الذي لا يعلم الشيء علماً كاملاً وهو يتخيل بأنَّه يعلمه، لا يسعى في تعلُّمه، فبطبيعة الحال سوف يتورط في الجهل المركب }

أقول :

إنَّ أبرز الجاهلين بالجهل المركَّب هم الذين قال عنهم الله تبارك وتعالى:

{ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا* الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا } 8

وأيضاً: المنافقون الذين ورد في شأنهم: { أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ } 9

ليس الجهل المركب من العلم

زعم البعض أنَّ الجهل المركب هو من أقسام العلم وذلك لأنَّ الجاهل المركب قاطع بما يعتقده، وليس العلم إلا الوصول إلى القطع واليقين.

ولكن:

هذا الزعم غير صحيح، لأنَّ الجهل يقابل العلم فكيف يكون من أقسامه وهل هذا إلا التناقض في القول؟! فالجاهل المركَّب يتصوَّر بأنَّه عالم ولكن تصوُّره هذا لا يجعله عالماً، لأنَّ العلم هو حضور صورة الشيء لدى العقل والجاهل لم تحضر لديه صورة الشيء، وحيث لا حضور فلا علم، فمهما اعتقد الجاهل أنَّه يعلم بالشيء لا ينقلب الشيء إلى ما يعتقده هو بل يبقى كما هو عليه في الواقع.

ثمَّ :

لا يخفى أنَّ تقسيم الجهل إلى بسيط ومركب، إنَّما يتَّم في خصوص الجهل التصديقي، وأما الجهل التصوري فلا ينقسم إلى هذين القسمين وذلك لأنَّ كلا الجهلين البسيط والمركب، يشتملان على التصديق، فالإنسان يصدِّق بجهله في صورة ما إذا كان الجهل بسيطاً، أو مركباً وإن كان تصديقه خلاف الواقع.

الضروري و النظري

ينقسم العلم الحسولي إلى قسمين

القسم الأول: الضروري أو البديهي.

القسم الثاني: النظري أو الاكتسابي.

وبلحاظ القسمين السابقين للعلم الحسولي (التصور والتصديق) تنتج أقسام أربعة هي:

التصوُّرُ الضروري والتصديق الضروري والتصوُّر النظري والتصديق النظري.

فينبغي أن نبين هذه الأقسام تمهيداً لعملية التفكير التي سنشرحها فيما بعد إن شاء الله.
فنقول:

1-الضروري أو البديهي (تصوراً كان أو تصديقاً) هو الذي: "لا يحتاج في حصوله إلى كسبٍ ونظر وفكر" فيحصل بالبداهة والضرورة، من غير تعبٍ ومن غير إجراء عملية فكرية. مثل تصور مفهوم الوجود والإمكان والعدم والشيء. ومثل التصديق بأن الكل أعظم من الجزء، أو أن النقيضين لا يجتمعان، أو أن $4=2 \times 2$.

2-النظري أو الاكتسابي: هو الذي يحتاج إلى كسب ونظر وفكر فلا يحصل إلا من خلال عملية التفكير. مثل: تصور مفهوم الروح وتصوُّر حقيقة الكهرباء والجنّ والحرارة، والبرودة والإنسان والماء. ومثل: التصديق بأن الأرض ساكنة أو متحركة وأن $225=15 \times 15$ وأن أبعاد الكون متناهية أو غير متناهية.
كل هذه التصديقات وتلك التصوُّرات نظرية وليست ضرورية.

إشكال وردُّ :

عند ملاحظة الأمثلة السابقة نواجه الخلط في بعض المفاهيم فلا تُعرف أ هي بديهية أم نظرية ؟ حيث تخطر في الذهن شبهة وي طرح سؤال هو:

هل يمكن القول بأن تصور الروح والجنّ والكهرباء كتصور الإنسان والماء ؟ وأن كليهما نظري ؟ كيف ! ونحن نشاهد الفرق الكبير بينهما حيث وضوح مفهوم الإنسان والماء وغموض مفهوم الروح والجنّ والكهرباء ؟

ولكن

هذه الشبهة ليست في محلّها، فالتصديق بوجود الإنسان بديهي لأننا نعلم بديهيةً بوجوده في الخارج، وأمّا التصديق بوجود الروح والجنّ فهو نظري. فالفرق إنّما هو من ناحية تصديقهما وأمّا من ناحية التصوُّر فلا فرق بين تلك الأمثلة أصلاً، لأنّ جميع تلك التصوُّرات نظرية فليس هناك أيُّ فرق بين تصور الإنسان وتصوُّر الجنّ والملائكة، وذلك لأنه ليس من البديهي الوصول إلى حقيقة الإنسان كما أنه ليس من البديهي الوصول إلى حقيقة الجنّ.

فإذا تصوُّر الروح نظريُّ كما أنّ تصديقه كذلك، وأمّا الإنسان والماء فتصورهما نظري غير أنّ تصديقهما ضروري لأنّهما من المرئيات والمذوقات حيث تؤمن بوجودهما بالحس من غير النظر والفكر.

ثمّ: إنّهُ من اللازم أن نتساءل بأنّه: ما هو السرّ الذي أدّى إلى كون بعض التصوُّرات بديهيةً وبعضها نظرية؟ وما هو الفارق الجذري بين التصورات النظرية والتصورات الضرورية ؟ وهل هناك ضابطة يمكننا أن نميّز من خلالها التصور النظري والتصور الضروري؟

أقول:

نعم إنَّ هناك ميزاناً يُميّز به التصور الضروري من التصور النظري وهو:

المفهوم التصوري إن كان بسيطاً فهو مفهوم بديهي، وإن كان مركباً فهو مفهوم نظري.

فمفهوم الإنسان مركبٌ من مفاهيم مختلفة لأنَّه جوهرٌ جسمانيٌّ نامٍ حسَّاسٌ متحركٌ بالإرادة ناطقٌ فإذا هو مفهوم تصوُّريٌّ نظريٌ يفتقر -لأجل الوصول إلى تمام حقيقته- إلى المعرّف، كما أن الكهرباء والجنّ والملائكة كذلك، ومفهوم الوجود والشيء والعدم والإمكان والوجوب ليست مركّبة من عناصر ذهنيّة مختلفة، بل هي بسيطة. فإذا هي مفاهيم ضرورية واضحة لا غموض فيها ولا غبار عليها، حيث لا تفتقر إلى المعرّف.

على ضوء ذلك نقول: إنَّ المفاهيم التي تحتاج إلى تعريف هي مفاهيم نظرية لمكان تركُّبها، لأنَّ التعريف إنّما هو بسط المفهوم بذكر أجزائه الذاتية التي هي الجنس والفصل وأمّا المفهوم البسيط حيث لا جنس له ولا فصل فلا تركيب فيه فهو واضح مبسوط لا يفتقر إلى شرح وبسط وتعريف، بل لا يمكن تعريفه.

ثمَّ: إنَّ المعرّف يعني التفكير في مجال التصرّوات النظرية كما أنَّ الحجة هي التفكير في مجال التصديقات النظرية، أما التصورات البديهية والتصديقات البديهية فلا تحتاج لا إلى المعرّف ولا إلى الحجة، وعليه كلُّ من تمكّن من تعريف المفاهيم تعريفاً صحيحاً فهو الذي بإمكانه أن يفكّر في مجال التصورات، وكلُّ من تمكّن من إقامة الحجة بنحو صحيح من غير أن يتورّط في الخطأ والانحراف، فهو الذي يتيسّر له التفكير بنحو صحيح في مجال التصديقات النظرية حيث يُبدل المجهولات التصديقية إلى معلومات تصديقية.

ومن هنا قسّم المنطقيون أبحاث هذا العلم -الذي يعلمنا كيف نفكّر- إلى قسمين:

قسمٌ يرتبط بالمفاهيم التصورية وهذا ما يسمى بالمعرّف.

و قسم يرتبط بالمفاهيم التصديقية وهذا ما يسمى بالحجة.

أسباب التوجّه

إنَّ البديهي هو المفهوم الذي يعلمه الإنسان من دون فكرٍ ونظرٍ إلّا أنّه ربّما يتساءل البعض :

كيف نجهل بكثير من الأمور رغم بدايتها ؟ وهل الجهل بها يضرُّ ببدايتها؟

أقول:

ليس من الضروري أن يطّلع جميع الناس على جميع البديهيات، بل ربّ بديهي واضحٍ ويجعله كثيرٌ من الناس، وهذا لا يغيّر من حقيقته فيبدله نظرياً بل يبقى على بدايته على أيّ حال.

وأما السرّ في جهل الناس لكثير من البديهيات فيرجع إلى أمرٍ آخر وهو ما يُسمّى بأسباب التوجّه. فالوصول إلى البديهيات ينبغي التوجه إليها أخذها في الاعتبار.

ويمكننا حصر أسباب التوجه في الأمور الخمسة التالية:

1-الإنّباه : وهذا السبب ضروريّ في كافة الأمور البديهيّة، فرب صوتٍ لا يسمعه سليم السمع وربّ صورة لا يراها قويّ البصر، كلّ ذلك لأجل الغفلة وعدم الانتباه. قال تعالى:

{وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْمَعُوا وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُنْصِرُونَ} 10

2-سلامة الذهن : وهذا أيضاً شرط في جميع الأمور البديهيّة، فالإنسان لأجل أن يدرك الضروريات، لا بدّ وأن يكون سليم الذهن، فسقيم الذهن قد يشك في أوضح الأشياء وأظهر الأمور أو لا يفهمها، وهذا أيضاً لا يدلّ على أنّ هذا الأمر نظري بل هو ضروريّ على أي حال، والنقص إنما هو راجع إلى الإنسان نفسه.

3-سلامة الحواس: وهذا خاص بالضروريات المتوقفة على الحواس الخمسة ، فالأعمى لا يرى أوضح الأشياء، والأصمّ لا يسمع أعلى الأصوات، وهكذا بالنسبة إلى سائر الحواس، فهذا ليس دليلاً على أن هذا المعلوم من المعلومات النظرية بل هو من الضروريات على أي حال.

4-فقدان الشبهة : ربما تختلج شبهة في الذهن تسبب مشكلة للإنسان، فيظن أنّ هذا الضروري الواضح ليس بضروري، مثلاً إستحالة اجتماع النقيضين من البديهيات الأوليّة، بل هي أساس جميع البديهيات - كما سيّضح- ولكن ربّ شبهة تشكك في هذا البديهي، فيتصوّر البعض أنّه من الممكن اجتماع النقيضين كما لو توهم أنّ بين النور والظلمة حالة ليست من الظلمة وليست من النور! فالبديهي بديهيّ على أي حال.

5-عملية غير عقلية : الكثير من البديهيات تحتاج إلى عمليات غير عقلية، كالتجربة في التجريبيات والاستماع في المسموعات والنظر في المرئيات، وكما لو أراد إنسان أن يعرف صدق خبر منقول عن جماعة يتواجدون في بلاد نائية، فينبغي له أن يذهب إلى تلك البلاد ليستمع الخبر، وكما لو أراد أن يعلم المستوى المعنوي والروحي المتواجد في حجاج بيت الله الحرام، فينبغي له أن يسافر إلى مكّة، ليرى الاجتماع الغفير من المؤمنين في ذلك المكان المقدّس؛ وهذا الأمر رغم كونه بديهيّاً ولكنه يتطلّب تهيئة مقدّماتٍ للسفر ومن ثمّ الذهاب إلى تلك البلاد، كلّ ذلك سوف يشغل ذهنه مدّة من الزمن.

كذلك لو كانت الشمس طالعة وهو يجهل بها، لكونه في حجرة مظلمة فلو أراد فتح الباب ولم يعثر على المفتاح، فإنه يسعى للعثور عليه ساعات متوالية ثمّ يفتح الباب فيشاهد طلوع الشمس؛ فهذا السعي مهما كان طويلاً وصعباً، لا يؤثّر في بدهية البديهي لأنّ هذه العمليات لا تُعدّ عملياتٍ عقلية وإن ارتبطت بالذهن.

بعد الفراغ من تلك العمليات نسأل: هل يفتقر هذا المعلوم إلى الفكر والنظر أم لا؟ وبعبارة أخرى: هل يتطلّب عمليةً عقليةً؟ فإن كان محتاجاً إليها فهو من النظريات وإلاّ فهو ضروري و بديهي.

العملية العقلية (التفكير)

ما هي إذاً العملية العقلية ؟ وما هو الفكر؟

يقول الحكيم السبزواري في منظومته :

{الفكر حركة إلى المبادي.. و من مبادي إلى المراد} 11

توضيحه:

الفكر حركة ذهنية من المراد أي المجهول إلى المبادي أي المعلومات المسبقة، ثم من المبادي إلى المراد. فالإنسان عندما يفكر يريد أن يكشف مجهولاً ما، لا يفرق بين ما إذا كان المجهول من التصورات أو التصديقات، فهناك نقص وجهل وفراغ في البين، لا بدّ وأن يمتلئ ولأجل ذلك، يستعين المفكر برأسماله العلمي -إن كان عنده- ليتاجر به فيربح بتبديل المجهول معلوماً، ومن أجل ذلك عُرّف الفكر بأنّه:

(إجراء عمليّة عقلية في المعلومات الحاضرة لأجل الوصول إلى المطلوب) أو (ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول) أو (حركة العقل بين المعلوم والمجهول)

فالإنسان في تفكيره تمرّ على عقله خمسة أدوار:

الأول: مواجهة المشكل وهو المجهول.

الثاني: معرفة نوع المشكل فربما يواجه المشكل ولا يعرف نوعه، هل هو من المسائل الكيميائية أو الفيزيائية أو الطبيّة أو الأدبيّة، فلا يمكن لمثل هذا الإنسان أن يفكر في مجال ذلك المشكل أصلاً وإن كانت لديه مخزونات علميّة كثيرة، فلا بدّ إذاً من معرفة نوعه.

الثالث : حركة العقل من المشكل إلى المعلومات المخزونة عنده.

هذا أوّل مرحلة للتفكير ويطلق عليها الحركة الذاهبة.

والمقصود من حركة العقل هو حركة داخلية غير مادية وإنه نوع خاص من الانتقالات الذهنية أو الروحية في عالم العقل، وهذا لا ينافي القول بحدوث إفرارات في المخّ حين إجراء تلك العمليات، لأنّها تابعة لتلك الحالات الذهنية.

وإذا كان المجهول مثلاً من المسائل الرياضية، ينتقل منه إلى المعلومات الرياضية التي في ذهنه بشرط أن يكون مُطّلعاً على المعادلات الرياضية بمقدار حاجته لحلّ المجهول، فمن لم يعرف ألف باء الرياضيات، لا يمكنه حلّ أهون المسائل ؟ فكيف بصعابها ؟ فبالتالي مع فرض امتلاكه للمعلومات الرياضية، سوف يمكنه أن ينتقل منها إلى المجهول ليبدله معلوماً.

الرابع : حركة العقل ثانياً بين المعلومات للفحص عنها وتأليف ما يناسب المشكل ويصلح لحله

وتسمّى بالحركة الدائريّة، وهذه الحركة إنّما هي في المفاهيم التي موطنها الذهن والتي تشكّل كليات تصوّريّة أو قوانين عامّة تصديقيّة، فالمفكر ينتخب المفاهيم المناسبة أو القوانين العامّة فيؤلّفها وينظّمها لحلّ مجهوله. وسوف يتضح لك هذا الأمر عند الحديث عن المعرفّ وأسلوبه وعند بيان القياس وأشكاله.

الخامس: هو حركة العقل-ثالثاً- من المعلومات التي استطاع تأليفها مما عنده إلى المطلوب.

وهو الإستنتاج وتسمّى الحركة الراجعة، وتمثّل المرحلة الأخيرة بعد جمع المعلومات وترتيبها فينتقل الذهن فيها إلى المطلوب، وهنا نهاية المطاف لأنّ تاجر العلم سوف يكتسب الربح الوافر من خلال المعلومات المسبقة التي كانت تمثّل رأس ماله.

ولا يخفى أنَّ العمليات الثلاثة الأخيرة هي التي لها أهميَّة بالغة في ساحة التفكير، لأنَّها هي العمليات الفكرية بالفعل حيث اشتمالها على الحركة والانتقال، وأما الأولى والثانية فليستا من الفكر في شيء، بل يمثلان تمهيداً ومقدِّمةً للأدوار اللاحقة، فربَّ مَنْ يستغني عنهما فلا يحتاج إليهما أصلاً وهو الذي لديه قوَّة الحدس، ولو اشتدَّ هذا الحدس وكُمِّل، فسوف يصل إلى مستوى الذكاء وهو قوَّةٌ قدسيَّة يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار، والذكي هو سريع القطع بالحق.

أبحاث المنطق

إنَّ المنطق -كما شرحنا- يعالج عنوانين رئيسيين:

العنوان الأول هو المُعرِّف والعنوان الثاني هو الحجَّة.

المُعرِّف: هو التفكير في مجال التصورات.

الحجَّة: هو التفكير في مجال التصديقات.

جميع أبحاث المنطق تتركز في هذين العنوانين. ومن ناحية أخرى الحديث عن خصوص الحجَّة والاستدلال يتشعَّب إلى قسمين:

القسم الأول: هيئة الحجَّة وصورتها.

القسم الثاني: مادة الحجَّة ومحتواها.

على ضوءه أصبحت أبحاث المنطق ثلاثة:

المبحث الأوَّل: المُعرِّف.

المبحث الثاني: الحجَّة كهيئة.

المبحث الثالث: الحجَّة كمادة (وهو المسمى بالصناعات الخمس الذي يُبيِّن في القسم الثالث إن شاء الله تعالى).

وحيث أن لبَّ بحث المُعرِّف والحجَّة، مقدمات لها أهميَّة سواء لمعرفة المُعرِّف والحجَّة، أو كمصطلحات تستخدم في العلوم المختلفة، أصبحت أبحاث المنطق ستة:

البحث الأوَّل: مباحث الألفاظ.

البحث الثاني: مباحث الكلي وهي مقدمات للبحث الثالث وهو المُعرِّف والقسمة.

البحث الرابع: القضايا وأنواعها وهذا البحث هو مقدِّمة للبحث الخامس وهو الحجَّة.

البحث السادس والأخير: الصناعات الخمس.

أهمية مباحث الألفاظ

قلنا في تعريف المنطق، إنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر. وعليه فهذا العلم لا يتعامل إلا مع المعقولات والمعاني والمدرجات الذهنية ولا علاقة له بالألفاظ. فلماذا إذاً نتحدث عن الألفاظ في هذا العلم؟

أقول:

إنَّ البحث اللفظي في هذا العلم يختلف عن العلوم الأدبية كالنحو والصرف واللغة تماماً، فالمنطقي إذا تطرَّق إلى اللفظ وقسَّمه إلى أقسام مختلفة، فهو لا ينظر إلى الألفاظ كألفاظ، بل يلاحظها باعتبار أنَّها تدلُّ على المعاني لأنَّها مرآة لها، ومن هنا نشاهد أنَّ المنطقي لا يحصر اللفظ بلغةٍ دون لغة، بل يتحدث عنه بما هو دالٌّ على معنى، وعالم المعاني أوسع من عالم الألفاظ.

إرتباط اللفظ بالمعنى

المفاهيم الذهنية لا يمكن أن تتصوَّر إلا ضمن ألفاظ ذهنية. فاللفظ المتصوَّر هو الذي يوجد المعنى المتصوَّر، فعند استعمالنا للألفاظ وتعاملنا معها بربط بعضها ببعض الآخر، نحن في الواقع- نتعامل مع المعاني الذهنية بالأصالة وذلك لوجود العلاقة الوثيقة بين اللفظ والمعنى، فاللفظ ليس هو إلا مرآة للمعنى فوجود اللفظ وجودٌ اعتباريٌّ للمعنى كما أنَّ الكتابة أيضاً وجود اعتباري للمعنى وعليه تكون للأشياء وجودات أربعة: وجودان حقيقيان ووجودان اعتباريان، فالوجودان الحقيقيان يتمثلان في الوجود العيني الخارجي والوجود الذهني التصوُّري. كما أن الوجودين الاعتباريين يتمثلان في الوجود اللفظي والوجود الكُتبي. والوجودان الأخيران رغم كونهما اعتباريين، ولكن لهما دور رئيسي في التفكير الذي هو الانتقال من مفهوم إلى آخر ولهذا يقول الحكيم الإلهي الشيخ الطوسي (رضي الله عنه) في شرح الإشارات:

" الإنتقالات الذهنية قد تكون بألفاظ ذهنية وذلك لرسوخ العلاقة بين اللفظ والمعنى في الأذهان"

فعندما نريد أن ننتقل من مفهوم إلى مفهوم، كثيراً ما نشاهد أنَّ هذا الأمر غير ممكن إلا من خلال الألفاظ الذهنية؛ فلو أردنا تصوُّر حقيقة الإنسان الذي هو حيوان ناطق فلا بدَّ أن نتصور لفظ الإنسان الذي هو الهمزة والنون والسين والألف والنون لنتصوَّره بالإجمال ثم نتصور مفهوم الحيوان من خلال ألفاظه التي هي الحاء والياء والواو والألف والنون، ومفهوم الناطق من خلال النون والألف والطاء والقاف وحينئذٍ نكون قد تمكَّنا أن نتصوَّر مفهوم الإنسان بالتفصيل.

ونفس الكلام يجري بالنسبة إلى التصديقات المتوقَّعة على التصوُّرات عندما نقيم الاستدلال والحجَّة، فلو أردنا أن نستدل على صحَّة أمرٍ أو سقمه، لابد أن نتصور مقدمات الاستدلال من خلال الألفاظ المتلفظة لنستنتج النتيجة الصحيحة.

وبناءً عليه، فالخطأ في اللفظ، يجرُّنا إلى الخطأ في المعنى، فلا بدَّ إذاً من معرفة أحوال اللفظ -بصورة عامة- لتلا نفع في الخطأ الفكري.

الدلالة

لو سَمِعْتَ رَنَّةَ الهاتف، فسوف تنتقل إلى الهاتف لتسمع وتتكلم مع من يريدك، فالرَنَّة دَلَّت على وجود شخص ما وراء الخط يريدك فهي الدال، ووجود الشخص هو المدلول والعلاقة الذهنيَّة بينهما تسمى الدلالة.

ولو سمعت طرقة الباب ينتقل ذهنك إلى أَنَّ شخصاً ما على الباب يدعوك فالطرقة دال، ووجود الشخص مدلول، والصفة الحاصلة هي الدلالة. والسر في الانتقال في مثل هذا الموارد هو أَنَّ الطرقة والرنة وضعتا لهذا الغرض، فلو كانت الرنة صادرة من جهازٍ لم يوضع لهذا الغرض، مثلاً لم يكن مُتصلاً بالخط أو كان لعبةً للأطفال، فالرنة حينئذٍ لا تدلُّ على شيء أصلاً.

إذن الدلالة لم تحدث إلا بعد الوضع فلولا الوضع لما تحققت الدلالة.

ومن هنا عُرِّفت الدلالة بالتعريف التالي:

(كون الشيء بحالة إذا علمت بوجوده انتقل ذهنك إلى وجود شيء آخر).

تنقسم الدلالة إلى أقسام ثلاثة:

1-الدلالة العقلية. 2-الدلالة الطبيعية. 3-الدلالة الوضعية.

1-الدلالة العقلية: هي الدلالة التي تنشأ من الملازمة بين الشيئين ملازمة ذاتية في وجودهما الخارجي كالأثر والمؤثر وكضوء الصباح الدال على طلوع الشمس. وتتميز هذه الدلالة: بأنها لا تختلف باختلاف الأشخاص والأمصار، فهي تحصل لأيِّ إنسانٍ مهما كان سواء العالم أو الجاهل، القروي أو الحضري.

2-الدلالة الطبيعية: وهي فيما إذا كانت الملازمة بين الشيئين ملازمة طبيعية أي يقتضيها طَبْعُ الإنسان، وقد يختلف حسب طباع الناس. كدلالة آه على التوجع وآخ على الألم، أف على التأسف والتضجر، فعندما تسمع كلمة أف من إنسان أو تشاهد اصفرار لونه، تعرف بأن هذا الإنسان مريض، ومادام أَنَّ طبائع الناس مختلفة، فربَّ أمرٍ يدلُّ على حالةٍ عند جماعة من الناس ولا يدلُّ عند آخرين فمثلاً نشاهد أَنَّ البعض عندما يفكر، يضع يده على جبهته أو يعبث بما يحمل من أشياء والبعض الآخر يمشي أو يسكت.

3-الدلالة الوضعية : هي فيما إذا كانت الملازمة بين شيئين ناشئة من التواضع و الاصطلاح، وذلك باتفاق جماعة على وضع شيءٍ لشيءٍ.

اللفظية وغير اللفظية:

ثم إنَّ الدلالة الوضعية تنقسم إلى قسمين:

*دلالة وضعية لفظية. * دلالة وضعية غير لفظية.

الدلالة الوضعية غير اللفظية: وهي ما إذا كان الدال الموضوع غير لفظ، كإشارات المرور.

الدلالة الوضعية اللفظية : وهي الدلالة التي تنشأ من اللفظ وذلك لأنَّ اللفظ هو الموضوع.

أقسام الدلالة الوضعية اللفظية

وهذه تنقسم إلى أقسام ثلاثة : مطابقة و تضمينية و إلزامية.

الدلالة المطابقة : فيما إذا كان اللفظ يدل على تمام معناه الموضوع له ويطابقه، مثل لفظ الكتاب الدال على تمام معنى الكتاب، أو لفظ الحرم الدال على تمام الحرم المكّي أعني البلد الحرام.

الدلالة التضمنية : فيما إذا كان اللفظ يدل على جزء من معناه الموضوع له الداخل ذلك الجزء في ضمنه. مثل دلالة لفظ الكتاب على الورق وحده أو الغلاف فقط، أو دلالة الحرم على المسجد الحرام خاصة.

الدلالة الإلزامية : فيما إذا كان اللفظ يدل على معنى خارج عن معناه الموضوع له، لازم له، يستتبعه استتباع الرفيق اللازم الخارج عن ذاته، فالإرتباط بينهما عقلي لا لفظي كما في الدلالة التطابقية أو التضمنية.

ولكن هذا الإرتباط لوضوحه ولزومه البين صير الدلالة واضحة وكأنّها مستفادة من اللفظ، ولهذا صارت الدلالة الإلزامية من جملة الدلالات الوضعية اللفظية، رغم أنّها في الحقيقة عقلية.

مثلاً حينما تقول: اشتريت داراً، فكلمة الدار هذه تشمل الطريق الذي هو خارج عنه لازم له، فالطريق غير داخل في الدلالة التطابقية ولا الدلالة التضمنية بل هو من الدلالة الإلزامية. وكلمة الحاسب الآلي غير دالة على الفأرة، بالمطابقة أو التضمن، ولكنّها داخلة فيها بالدلالة الإلزامية.

إذن الدلالة الإلزامية هي ليست دلالة لفظية بل هي دلالة عقلية بيّنة ومن شدة وضوحها سميت دلالة لفظية، ومن هنا اشترطوا في الدلالة الإلزامية وجود التلازم الذهني بين معنى اللفظ والمعنى الخارج اللازم، وينبغي أن يكون التلازم راسخاً في الذهن، بحيث ينتقل الذهن من سماع اللفظ إلى لازمه مباشرة.

تقسيمات الألفاظ

(1)

تنقسم الألفاظ إلى أقسام خمسة:

1-المختص 2-المشترك 3-المنقول 4-المُرْتَجَل 5-الحقيقة والمجاز.

1-اللفظ المختص : هو اللفظ الذي ليس له إلا معنى واحد مختص به

مثل:

محمّد-مكّة-كتاب- حديد-حيوان. فكلّ لفظ من هذه الألفاظ يدلّ على معناه الخاص به ولا فرق بين أن يكون المعنى خاصاً أو معنى عاماً، فلفظ الحيوان لفظ مختص لأنّه لا يدلّ إلا على معنى واحد وإن كانت أفرادها كثيرة حيث يشمل الفرس والأسد والذئب. ويطلق على مثل هذا المختص، المشترك المعنوي أيضاً وذلك لأنّ الإشتراك إنّما هو في المعنى لا في اللفظ.

2-اللفظ المشترك : هو اللفظ الذي تعدد معناه وقد وضع للجميع كلاً على حدة من دون أن يسبق وضعه لبعضها على وضعه للآخر، فمستوى المعاني بالنسبة إلى اللفظ الموضوع لها واحد، مثل العين الموضوع لحاسة النظر وينبوع الماء والذهب وغيرها.

ثم:

إنَّه هل تتواجد بالفعل ألفاظ مشتركة في اللغات أو اللغة العربية خاصَّة ؟ فربَّ قائل يقول: إنَّ المشترك لم يكن في الأصل مشتركاً، وعلماء اللغة هم الذين أنشأوا المشترك حيث جمعوا كافة الألفاظ المستعملة عند العرب في قواميسهم وذلك من خلال استقراءهم للقبائل العربية المختلفة، وبما أنَّ كلَّها تمثِّل العربيَّة فصارت الكلمةُ مشتركةً تدلُّ على جميع تلك المعاني كلاً على حدة، ولذلك صارت كثير من الكلمات المختصَّة بالأصل، مشتركةً بعد أن جُمعت في قواميسهم.

فهل هذا الرأي صحيحٌ يعتمد عليه ؟ هذا ما يحتاج إلى بحث مُستقل ليس في هذا المختصر مجال للحديث عنه.

3-اللفظ المنقول : هو اللفظ الذي تعدَّد معناه وقد وضع للجميع كالمشترك، مع فارقٍ بينهما وهو: أن الوضع لأحدهما مسبق بالوضع للآخر مع ملاحظة المناسبة للمعنيين في الوضع اللاحق.

مثل كلمة الصلاة فقد وضعت أوَّلاً للدعاء، ثم نُقلت في الشرع الإسلامي لهذه الأفعال المخصوصة من قيام وركوع وسجود ونحوها، وكذا الحج والصوم والزكاة وغيرها.

وكلمة السيارة وضعت لكل ما يسير ثم نُقلت إلى وسيلة النقل المعروفة. وجميع مصطلحات العلوم هي من هذا القبيل، أعني أنَّها منقولة من معناها اللغوي إلى المعنى المُصطلح.

وربَّما يُهجَر المعنى الأوَّل من المنقول بالمرَّة، فلا يستعمل اللفظ فيه أصلاً، بحيث لو أُستعمل فيه يكون مجازاً يفتقر إلى قرينة.

ولابدَّ أن ننبيَّه القراء بأنَّ الكلمات المستخدمة في الآيات المباركة والأحاديث الشريفة، إنَّما تدل على معانيها اللغوية حتَّى لو نقلت بعد ذلك من تلك المعاني إلى معنى آخر. فمن أراد فهم الآيات القرآنيَّة والأحاديث الشريفة فهماً صحيحاً، ينبغي له أن يميِّز بين المعنى الثاني (المنقول إليه) والمعنى الأوَّل (المنقول منه).

3-اللفظ المرتجل : هو كالمنقول بلا فرق إلا أنه لم تُلحَظ فيه المناسبة بين المعنيين، وأكثر الأعلام الشخصية من هذا النوع كجميل وكريم التي هي أسماء أشخاص ولا يخفى عليك أنَّ المعنى الأصلي في المرتجل باقٍ على حاله غير مهجور، فيُستعمل اللفظ فيه.

4-الحقيقة والمجاز : وهو اللفظ الذي تعدد معناه، ولكنَّه موضوعٌ لأحد المعاني فقط واستعمل في غيره لعلاقة ومناسبة بينه وبين المعنى الأوَّل الموضوع له، من دون أن يبلغ في المعنى الثاني إلى حدِّ الوضع؛ فالمعنى الموضوع له يسمى معنىً حقيقياً والمعنى المستعمل فيه يسمى معنىً مجازياً، والاستعمال حينئذٍ يسمى إستعمالاً مجازياً، كما لو أُستعمل الأسد الموضوع للحيوان المفترس، في الرجل الشجاع وذلك لمناسبة بينهما، أو استعملت الرقبة الموضوع للعضو الخاص في الجسم، في الإنسان بأكمله.

ولو استُعمل اللفظ في معناه الموضوع له -أعني المعنى الحقيقي- يكون هذا الاستعمال حقيقياً، ومن هنا نتنبَّه إلى أنَّ الحقيقة والمجاز لا علاقة لهما بالوضع، بل هما في مجال الاستعمال فقط.

كيف نميِّز بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي؟

المتكفل بجواب هذا السؤال كُتب اللغة الأصلية لا الدخيلة، وهناك موازين عامّة ذكرها الأصوليون في كتبهم كالتبادر وصحة الحمل وعدمه، وصحة السلب وعدمه، والإنصراف. وتفصيله في علم الأصول.

ملاحظات:

1- قلنا إنّ المعنى الموضوع له هو المعنى الحقيقي، فعليه تنقسم الألفاظ الحقيقية بلحاظ الواضع إلى أقسام: فإن الواضع من أهل اللغة فهي "حقيقة لغوية" وإن كان الواضع هو العرف العام فهي "حقيقة عرفية عامة" وإن كان جماعة معينة كعلماء النحو أو البلاغة أو الحكمة، فتكون الحقيقة "حقيقية عرفية خاصة" وهي تنقسم إلى أقسام بحسب الواضع فلو كان الشارع المقدس وضعاً، سمّي "حقيقة شرعية" وإن كان النحويون سمّي "حقيقة نحوية" وهكذا.

2- المشترك اللفظي والمجاز لا يصح استعمالهما في الحدود (التعاريف) والبراهين إلّا مع نصب القرينة على إرادة المعنى المقصود، ومثلها المنقول ما لم يُهجر المعنى الأوّل.

والقرينة تعني العلامة المقارنة للفظ وهي على قسمين: مُعَيَّنَةٌ و صَارِفَةٌ.

القرينة المعينة يستعان بها في مجال الألفاظ المشتركة خاصّة حيث تعيّن المعنى المقصود من اللفظ. والقرينة الصارفة يُستعان بها في مجال الحقيقة والمجاز حيث تُصرف المعنى المتبادر عن الذهن أعني المعنى الحقيقي.

مثال: لو أردت أن تعبّر عن عين ماءٍ فلو قلت: رأيتُ عيناً من غير قرينة، سوف يكون الكلام مبهماً يوقع السامع في حيرة لأنّه لا يدري ماذا تقصد منه؟ أعيناً باكية أم عيناً جارية لأنّ مستوى المعنيين من ناحية الوضع واحد، فلنتعيين المعنى المقصود تقول: رأيتُ عيناً جاريةً؟ فكلمة "جارية" بما لها من معنى، قرينةٌ معيّنةٌ لمعنى دون الآخر.

وأما في المجاز فالأمر يختلف تماماً لأنّك لو استعملت الكلمة التي لها معنى مجازي من غير اعتمادٍ على قرينة، فلا محالة سوف يتبادر في ذهن السامع المعنى الحقيقي، فلو أردت من الكلمة، المعنى المجازي، فمن اللازم أن تصرف ذهنه عن المعنى الأوّل أعني الحقيقي ولأجل ذلك لابدّ وأن تأتي بقرينة صارفة. فلو قلت رأيت أسداً فسوف يظنّ السامع أنّك بالفعل رأيت حيواناً مفترساً ولكن عندما تأتي بالقرينة وتقول "يرمي" فإنّك سوف تصرف ذهنه من المعنى الأوّل الحقيقي وتوجّهه إلى المعنى الثاني المجازي. وفي الواقع لم يدلّ اللفظ وحده على المعنى المجازي بل باقتران اللفظ مع القرينة، يفهم المعنى المجازي.

ثمّ إنّ القرينة كما أنّها تكون لفظيّة مقالية ربّما تكون حاليّة، كما لو قيل: أنظر إلى القمر والجميل جالس أمامه.

3- المجاز ينقسم إلى قسمين رئيسيين :

مجاز في اللفظ كما مرّ ومجاز في الإسناد وهو ما يسمّى بالمجاز العقلي كقولك: {أسأل القرية} أو {جرى الميزاب} فالقرية لا تُسأل والميزاب لا يجري فكيف أسند إليهما الفعل؟ من الواضح أنّه ليس المقصود أنّه أسأل أهل القرية في المثال الأوّل حيث لا جمال في التعبير -حينئذٍ- وكذلك بالنسبة إلى جرى الميزاب، فما هو المبرر لذلك إذا؟ الجواب عن هذا السؤال يتكفّله علم البيان وهو من جملة علوم البلاغة.

تقسيمات الألفاظ

(2)

الترادف والتباين

إذا قايستنا الألفاظ المتعددة بحسب الدلالة على معانيها فهي تنقسم إلى قسمين: مترادفة أو متباينة.

الألفاظ المترادفة: هي التي تكون ذات معنى واحد مثل الإنسان والبشر أو القعود والجلوس.

الألفاظ المتباينة: هي التي يختلف معانيها كالعلم والتقوى.

ثم إنهم قد قسموا الألفاظ المتباينة باعتبار معانيها إلى أقسام ثلاثة: المثلان والمتخالفان والمتقابلان

1- المثلان:

وهما المشتركان في حقيقة بما هما مشتركان، فبينهما نحو من التشابه وقد لاحظناه كمحمد وعلي المشتركان في النوع وهو الإنسان. وإن كان التشابه في الجنس فيقال لهما متجانسان أيضاً كالإنسان والفرس المشتركان في "الحيوان" الذي هو جنسهما. وإن كانا مشتركين في المقدار -الكم- فمتساويان أيضاً كالكيلو من اللحم والكيلو من الرز. وإن كانا مشتركين في الكيفية فمتشابهان كالقميص الأبيض والحليب الأبيض. والإسم المشترك للكل هو التماثل. والمتماثلان يمتنع اجتماعهما.

2- المتخالفان:

وهما المتغايران من حيث أنهما متغايران، فيوجد بينهما اختلاف بأي نحو كان. وقد لاحظنا ذلك الاختلاف. كالأسد والفرس فهما وإن كانا مثليين من حيث اتحادهما في الجنس -أعني الحيوانية- ولكنهما متخالفان من ناحية أخرى أيضاً بملاحظة النوع. وكالباب والحائط والشمس والقمر. وهما لا يجتمعان أبداً.

وأيضاً كالطول والرفقة والشجاعة والكرم والبياض والحرارة ولا مانع من اجتماعهما.

3- المتقابلان:

وهما المعنيان المتنافران اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد

أقسام التقابل

ينقسم التقابل إلى أربعة أقسام :

الأول : تقابل النقيضين (الإيجاب والسلب)، وهو التقابل بين الوجود والعدم، وهما أمران وجودي وعدمي لذلك الوجودي وهما لا يجتمعان ولا يرتفعان ببديهة العقل، ولا واسطة بينهما. مثل الإنسان واللاإنسان و البياض واللابيض ونقيض كل شئ رفعه. وعندما نتأمل في النقيضين نلاحظ أنه ليس هناك تناقض إلا بين الوجود والعدم فهما لا يجتمعان أي يمتنع أن يكون الشيء موجوداً ومعدوماً في آن واحد، كما أنه يمتنع أن لا يكون الشيء موجوداً ولا معدوماً في آن واحد. وجميع أمثلة التناقض تؤول إلى هذا. وسوف نتحدث عن التناقض في القضايا في مباحث الحجّة إن شاء الله.

الثاني : تقابل الملكة وعدمها :

((وهما أمران وجودي وعدمي لا يجتمعان ويجوز أن يرتفعا في موضع لا تصح فيه الملكة))

كالتقابل بين البصر والعمى والعلم والجهل. والميزان في الملكة هو القابلية أو شأنية الاتصاف وارتفاعهما إنما يكون في الموارد التي لا شأنية للاتصاف بالملكة فيها.

الثالث : تقابل الضدين:

((الوجوديان المتعاقبان على موضوع واحد ولا يتصور اجتماعهما فيه ولا يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر))

كالسود والبياض، والحرارة والبرودة

ونعني بالمتعاقبين على موضوع واحد، أنهما صفتين متناوبتين كالحرارة والبرودة مثلاً، فالجسم الواحد يكون حاراً ثم يبرد. والسّر في عدم اجتماعهما هو أن أحدهما هو وجود تلك الصفة والآخر عدمه ولا يجتمع الوجود والعدم كما مرّ، وأمّا من ناحية الارتفاع فالأمر يختلف تماماً فيمكن أن يرتفعا كالسود والبياض، فهما يرتفعان في الخضرة أو الحمرة، فالأحمر ليس بأسود ولا أبيض لأنّ الأسود لا يعني "لا أبيض" بنحو مطلق بل هو لا أبيض في مجاله الخاص، أي أنه حصّة من اللاأبيض وهناك حصص أخرى من اللاأبيض تجتمع مع سائر الألوان كالأحمر والأخضر والأزرق، فربّما تكون هي الملونة للجسم وحينئذٍ قد ارتفع عن الجسم اللونان أي الأبيض والأسود.

يبقى سؤال وهو: لماذا وقع التضاد بين الأبيض والأسود الخاصة، فليقع بين الأخضر والأحمر أيضاً؟!

والجواب : قلنا إنّ المتقابلين هما المعنيان المتنافران، ونعني بذلك أنّ الإنسان يُدرك التنافر بينهما ولا تنافر بين الألوان الأخرى غير الأبيض والأسود.

ولكن ربّما يدّعي البعض وجود التنافر بين سائر الألوان أيضاً ونقول في جوابه أن النزاع حينئذٍ يكون في المثال ولا يليق بالعلماء أن يناقشوا فيها.

هذا ولا يخفى عليك أنّه لا نعني بجواز الارتفاع أنّ ذلك يتحقّق في جميع الأمثلة، بل نريد القول بإمكان ذلك. وأمّا التحقّق فهو راجع إلى أمور أخرى خارجة عن إطار الضدّين كضدّين.

الرابع :- تقابل المتضايفين

((وهما أمران وجوديان يتعلّقان معاً ولا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة ويجوز أن يرتفعا))

كالأبوة والبنوة والفوق والتحت فلا يكون الشخص الواحد أباً وابناً من جهة واحدة، وكذلك لا يكون الشيء فوقاً وتحتاً، نعم يمكن اجتماع الأبوة والبنوة في شخص واحد من جهتين مختلفتين فهو ابنٌ لزيد وأبٌ لعمرو، وكذلك فوق شيء وتحت شيء آخر. ويمكن أن يرتفعا فالحجر ليس أباً ولا إبناً، والله جلّ شأنه ليس فوقاً ولا تحتاً.

تقسيمات الألفاظ

(3)

المفرد والمركب

ينقسم اللفظ سواء كان واحداً أو متعدداً إلى مفرد ومركب:

اللفظ المفرد

تعريفه:

"هو اللفظ الذي لا جزء له يدل على جزء معناه حين هو جزء".

وهذا التعريف يشمل أقسام المفرد وهي:

أولاً : الألفاظ التي لا جزء لها أصلاً مثل كلمة الباء في بالله، أو التاء في تالله، أو الباء في كتبت بالقلم، وجميع الحروف التي تعد من الكلمات في قبال الأسماء والأفعال. ومثل كلمة ق الذي هو فعل أمر من وقى 12

ثانياً : الألفاظ التي لها جزء إلا أن جزء اللفظ لا يدل على جزء المعنى حين هو جزء له مثل أحمد والفرس ويمشي وعبد الله (علماً)، فكلمة عبد الله تدل على شخص اسمه عبد الله وليس المقصود من العبد العبودية والله الألوهية، كما تقول محمد عبده، بل العبد في كلمة عبد الله (علماً) ليس له مفهوم مستقل (وإن كان يتدعى منه ذلك)، فهذا اللفظ إذاً له جزء إلا أن جزؤه لا يدل على جزء معناه بل اللفظ بأجمعه يدل على الشخص الخارجي المسمى بهذا الاسم. وهكذا كلمة عبد الحسين أو يقطر (إسم إنسان)، كما أن كلمة قرأ مفرد لأن جزء لفظه لا يدل على جزء معناه، وليس فيه ضمير الفاعل أعني هو حيث لم يسبقه إسم يرجع إليه الضمير، نعم لو سبقه إسم كما لو قلت علي قرأ ففي هذه الصورة سوف يكون مركباً لا مفرداً لتكوّنه من جزئين وهما الفعل قرأ والضمير هو المستتر فيه.

أمّا الفعل المضارع في بعض صورته ليس من المفرد وذلك لاستتار الضمير فيه وجوباً كالفعل المضارع للمتكلم المفرد مثل أصلي فهو لفظ مركب من الفعل والفاعل (الضمير) وكذا الفعل المضارع للمتكلم مع الغير كقولك: نُصلي.

اللفظ المركب

تعريفه :

((هو اللفظ الذي له جزء يدل على جزء معناه حين هو جزء.))

مثل : الغيبة محرمة فكلمة الغيبة تدل على معنى الغيبة وهو ذكر المؤمن في غيابه بما يُسيؤه، وكلمة محرمة تدل على معنى الحرمة أي الممنوع إتيانه شرعاً.

ومثل: محمد عبد الله فهو بأسره مركب كما أن عبد الله أيضاً مركب لأن العبد هنا دال على العبودية كما أن الله دال على الألوهية.

المركب التام والمركب الناقص

ثمَّ : إِنَّ المركَّب (وهو القَوْل) ينقسم إلى قسمين: تام وناقص.

توضيح الأقسام:

المركب التام : هو المركب الذي يكتفي به المتكلم لإفادة السامع بحيث إنَّ السامع لا يبقى في حال الانتظار لإتمام الفائدة، وبعبارة أخرى: هو المركب الذي يصح للمتكلم السكوت عليه. فقولك الله أكبر، مركَّب تام لا نقص فيه، لأنَّه لا تتولَّد لدى السامع تساؤلات بعد هذا القول فلا ينتظر ولو وردت بعدها تساؤلات فهي غير مرتبطة بأساس الجملة بل هي أسئلة فرعية ترجع إلى جوانب أخرى كالسؤال بكيف ولم..

مثال:

{إن عفوت فمن أولى منك بالعفو} و {ارحم في هذه الدنيا غربتي وعند الموت كربتي}

المركب الناقص : هو المركب الذي لا يصح السكوت عليه كقولك إن تتَّقوا وتصبروا.... ! أو الذين قال لهم الناس.... !

وقد يشتمل المركب على ألفاظ كثيرة إلا أنَّه يبقى ناقصاً، مثال: {إلهي إن كان قد دنا أجلي ولم يقربني منك عملي....!} من غير أن يذكر الجواب وهو { فقد جعلت الاعتراف إليك بذنبي وسائل عليّ } وكذلك لو جيء بالجواب وحده.

الخبر والإنشاء

المركب التام ينقسم إلى قسمين: خبري وإنشائي.

1- المركب التام الخبري: وهو القضية أو الخبر.

تعريف القضية : هو المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب.

مثال : الجؤ معتدل فهذه القضية يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة وإثبات صدقها أو كذبها يعتمد على مدى وثاقة ناقلها، فقوله تعالى: {ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض} في حدِّ نفسه قضية تحتمل الصدق والكذب، غير أنَّها صادقة يقيناً، لأنَّها صدرت من الله جلَّ شأنه.

كما أنَّ جملة: { الناس عبيدُ الدنيا } في حدِّ نفسها قضية تحتمل الصدق والكذب، وإن كانت بالفعل صادقة لعصمة قائلها، لأنَّها صدرت من مصباح الهدى سيد الشهداء عليه السلام.

المركب التام الإنشائي : هو ما لا يصح أن نصفه بالصدق والكذب.

توضيح: إنَّ الإنشاء هو في الحقيقة خلق كلام لم يتحقق معناه ولم يتعيَّن مُطابقه بعد، فلا يوصف بالصدق ولا بالكذب حيث لا واقع له ما وراء اللفظ كي يطابقه فيكون صادقاً أو لا يطابقه فيكون كاذباً.

نعم إذا تحقَّق في الخارج -فحينئذٍ- يحتمل الصدق والكذب حيث لا يكون إنشاءً بل هو خبرٌ وقد مرَّ حكمه.

ومن أمثلته :

الأمر نحو: {إستقم كما أمرت ومن تاب معك} 13.

النهي نحو: {لا يغررك تقلب الذين كفروا في البلاد} 14

الإستفهام نحو: {هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشداً} 15

4-النداء نحو: {يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح} 16

5-التمني نحو : {لو أن عندنا ذكراً من الأولين لكنا عبادَ الله المخلصين} 17

التعجب نحو : {أبصر به وأسمع ما لهم من دونه من ولي} 18(ما أشجع علي)

7-الترجّي نحو: {لعلي أبلغ الأسباب} 19

8-العقد :كعقد البيع والإجارة والنكاح نحو بعث وأجرت وأنكحت..

9-الإيقاع : كصيغة الطلاق والوقف نحو أنت طالق و وقفت..

فالعقود والإيقاعات رغم كونها جُملاً خبريةً، إلاَّ أنَّه لا يقصد منها أمرٌ واقعٌ في الزمان الماضي، بل يقصد منها أمرٌ مستقبليٌّ لم يقع بعدُ.

الكلمة و الإسم و الأداة

اللفظ المفرد ينقسم إلى أقسامٍ ثلاثةٍ وهي: الكلمة و الإسم و الأداة.

الكلمة: وهو الفعل المصطلح عند النحاة. مثال: عَرَفَ، يَعْرِفُ، اعْرِفْ...عند تحليل الأفعال الثلاثة نلاحظ أنَّها تتكوّن من مادة لفظية مشتركة بينها وهي (العين والراء والفاء) تدلُّ على معنى مشترك وهو المعرفة، وهو معنى يمكن تصوّره بنحو مُستقلٍّ، ولكلٍّ من هذه الأفعال الثلاثة هيئةٌ وصورةٌ خاصةٌ به تدلُّ على نسبة تامّة زمانية بين ذلك المعنى المستفاد من المادة -وفي المثال- المعرفة وبين فاعلٍ ما وقد تحقّقت هذه النسبة في زمانٍ مُعيّن من الأزمنة الثلاثة(الماضي أوالحال أوالاستقبال).

وعليه نقول في تعريف الفعل :

(اللفظ المفرد الدال بمادته على معنى مُستقل في نفسه وبهيئته على نسبة ذلك المعنى إلى فاعل لا بعينه نسبة تامّة زمانية)

وبقولنا : نسبة تامّة زمانية تخرج الأسماء المشتقة كإسم الفاعل وإسم المفعول وإسم الزمان وإسم المكان فإنّها تدلُّ بمادتها على معنى مستقل وبهيئاتها على نسبة إلى شيء غير مُعيّن في زمانٍ ما ولكن النسبة الزمانية فيها غير تامّة بل هي نسبة ناقصة، فعندما نقول مثلاً عليّ نائمٌ يُسأل متى ؟ فنقول : الآن أو غداً.

وينبغي أن نعلم أنَّ المادة هي التي تدلُّ على معنى فيمكن تصوُّرها في الذهن، وأمَّا الهيئة فلا دلالة لها على معنى بل تدلُّ على نوع ارتباطٍ بين شيئين مُستقلين أي الحدث المستفاد من المادة والفاعل الصادر عنه ذلك الحدث.

2-الإسم : (هو اللفظ المفرد الدال على معنى مستقل في نفسه غير مشتمل على هيئة تدل على نسبة تامة زمانية) مثل: حسن - فرس - نائم - علم- جلوس.

نعم قد يشتمل على هيئة تدل على نسبة ناقصة كأسماء الفاعل والمفعول والزمان ونحوها.

3-الأداة :وهي الحرف باصطلاح النحاة وهو يدلُّ على نسبة غير مستقلة في نفسها، بل هي متقوِّمة بطرفيها حيث لا تحقُّق للنسبة إلا بالطرفين. فعندما نقول (زيد في الدار) فالأداة في تدل على النسبة الظرفية بين زيد وبين الدار. وعندما نقول (محمَّد على السطح) فالأداة على تدل على النسبة الإستعلائية بين محمد والسطح وهي تختلف عن علا التي هي من الكلمات الدالَّة على العلو.

وقد اجتمعا في قوله تعالى: { وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ } 20

فالأداة إذاً هي: اللفظ المفرد الدال على معنى غير مستقل في نفسه.

ملاحظتان:

1-بما أنَّ الأداة ليس لها أي معنى مستقل في نفسه، بل ينحصر دورها في الربط بين إسم وإسم آخر فإن الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) في عرف المنطقيين تدخل في الأدوات، لأنَّها لا تدل على معنى مستقل في نفسها لتجرُّدها عن الدلالة على الحدث، بل تدلُّ على النسبة الزمانية فقط. فذلك تحتاج إلى ما يدل على الحدث، نحو كان محمد قائماً؟ فكلمة قائماً هي التي تدل على الحدث أعني القيام؛ فمهمَّةُ كان الناقصة هي نفس مهمَّة الهيئة في الأفعال، وقد مرَّ أنَّها تربط بين الحدث وبين الفاعل.

وأما في عرف النحاة فهي معدودة من الأفعال إلا أنَّه يُطلق عليها أفعال ناقصة، و بعض المنطقيين يطلق عليها الكلمات الوجودية وذلك لأنَّها لا تدلُّ إلا على الوجود.

ولهذا نستنتج أنَّ كلَّ لفظ يربط بين معنيين مستقلَّين فهو معدودٌ من الأدوات وإن أطلق عليه إسم أو فعل في علوم العربية مثل كيف الإستفهامية ومتى وكان وأخواتها، وتكثر الأدوات حسب تكثر النسب.

2-عند التأمل في حقيقة الكلمة(الفعل) يلاحظ أنَّها تتكون من الإسم الذي هو المادة المشتركة لها وهو المسمَّى بالمصدر ومن الحرف وهو الهيئة والشكل الدال على النسبة الزمانية، وهذه النسبة تربط المادة (الإسم) بالفاعل الذي صدر منه الفعل أو النائب للفاعل (سواء كان ظاهراً أو مستتراً)، فالفعل(عَلِمَ) مثلاً يتكوَّن من المادة وهي(العين والميم واللام) والهيئة وهي(ـَ) ومن الواضح أنَّ الهيئة لا تدلُّ على معنى في نفسها بل في غيرها أعني المادة.

ومن هنا نستطيع أن نقسِّم المعنى الحرفي إلى قسمين:

الف : المعنى الحرفي المستفاد من اللفظ نحو من، إلى، على، في.

ب : المعني الحرفي المستفاد من الهيئة والشكل.

الكلّي و الجزئي

وهو من أهم الأبحاث المنطقية حيث تبتني عليه كثير من مسائله الآتية. ويتعلّق بالتصورات بالأصالة والتصديقات بالتبع، لأنّ التصديق يتبع التصور كما مرّ.

ينقسم العلم الحسولي (المفهوم) إلى قسمين:

مفهوم جزئي ومفهوم كلّي.

الجزئي

عندما يتصوّر الإنسان الأشياء مثل: هذا الكتاب، هذا القلم، المدينة المنورة، نهر النيل، ابن أحمد (وأحمد لم يتزوَّج بعد). يرى بأنّها تصورات لا يمكن أن ينسبها إلا إلى تلك الأمور ولا تتعدّى إلى غيرها أصلاً فلا تنطبق إلّا على ذلك الموجود. ولا يسأل عنها بـ كم؟ أو أيّها؟ وهي التي تسمّى بالجزئي. فهو إذاً:

{المفهوم الذي يمتنع صدقه على أكثر من واحد ولو بالفرض} أو {المفهوم الذي يمتنع فرض صدقه على كثيرين}

تنبيه

رغم أنّه ليس للجزئي إلا مصداق واحد إلا أنّه ربّما يكون له أجزاء كثيرة، فاشتماله على أجزاء كثيرة لا يجعله كلياً، بل يبقى على ما هو عليه من الجزئية، وهناك فرق بين الجزء والجزئي والكل والكلّي سنشرحه فيما بعد.

الكلّي

ولكن الإنسان إذا أدرك جزئيات متعدّدة، فقام بعضها ببعض وعلم باشتراكها في أمرٍ أو أمورٍ، فانتزع منها أحد تلك الأمور -مجردةً عن كافة الخصوصيات الفردية- فهذا المفهوم المشترك هو مفهوم كلّي ينطبق على جميع تلك المصاديق.

تعريف الكلّي

{هو المفهوم الذي لا يمتنع صدقه على كثيرين ولو بالفرض} أو {المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين}

مثل مفهوم الإنسان - الفرس - الجلوس - العالم - النائم في الدار - المخلص في عمله - جبل من نور.

فلو تأملت فيها لرأيت أنّها تصورات يمكن أن تنسبها إلى تلك الأمور وتتعدّى إلى غيرها من المصاديق ولهذا يصح السؤال عنها بكم؟ أو أيّها؟

كيفية تصوّر الكلّي

إنَّ من عجائب الذهن المُحير للعقول هو تصور الكلّي.

والسر في ذلك: أنَّ الذهن يواجه الأشياء بنحو جزئي فعندما ينظر إلى شيء يراه ضمن نطاقه المحدود وظروفه الخاصة المحيطة به من زمان ومكان وسائر ملابساته فعندما ينظر إلى العدد مثلاً، يراه ضمن شيء معدود، فالحواس هي التي تنتقل التصورات الجزئية إلى العقل ثم يصنع الذهن من تلك التصورات الجزئية، مفهوماً كلياً لا يتقيد بزمان ولا مكان، فرغم أنه غير مبهم وغير مردد، بل هو واضح لا غبار عليه، ولكنّه ينطبق على أزمنة غير متناهية وأمكنه غير محدودة، فالإنسان لتصديقه بوجود تلك الأمور صار عالماً، وذلك لأنّه تمكّن من درك القواعد والضوابط السارية على الأمور الذهنية المنطبقة على جميع المصاديق مهما وجدت وأينما وجدت وكيفما وجدت.

وأما كيف حصلت هذه الكليات في الذهن؟

يقول صدر المتألهين قدس سره:

إن الإنسان يمتلك نشأت ثلاثة:

الف: نشأة قوة الخيال. ب: نشأة قوة الحواس. ج: نشأة قوة العقل.

فنشأة الحس هي التي أوجدت الجزئيات وعندما ينتقل ذلك الجزئي إلى عالم الخيال يكون له شكل آخر.

وأما العقل فهو الذي يرفع الجزئي ويعلو مستواه فيتكامل ويدرّج فينقلب كلياً، فالكليّة ليست تنقيص للشيء كما توهم البعض²¹ بل هو تكامل وترقّ للشيء.

من هذا المنطلق صار إدراك الكليات دليلاً على رشد الإنسان وكمالهِ وعلوّ شأنهِ، لأنّ سائر الحيوانات لا تتمكن من خلق الكليات وإدراكها أبداً.

تنبيهات

الأول: ولو بالفرض

أنه ليس من الضروري أن تكون أفراد الكلّي موجودةً في الخارج فعلاً، بل ربّما يتصوّر الإنسان مفهوماً كلياً ليس له وجود في خارج الذهن، كمفهوم جبلٍ من نور بل حتّى مفهوم اجتماع النقيضين الذي هو كلّ لا مصادق له في الخارج أصلاً.

ولكن هل له مصادق في الذهن؟

نعم: له تحقّق في الذهن وذلك في مرحلةٍ من مراحل الذهن وهي مرحلة الفرض وفي هذه المرحلة للإنسان أن يتصور أيّ شيء أراد حتّى الأمور المستحيلة ، فيفرض اجتماع النقيضين ثمّ يحكم عليه بالاستحالة وأيضاً يفرض شريكاً لله تعالى ويحكم بأنّ وجوده محال وهكذا، ولم يحصل ذلك إلاّ لأنّ أفق الذهن واسع ونطاقه شامل.

وهذا يشمل تصوّر الجزئيات أيضاً فله أن يتصوّر ابناً لأحمد رغم أنّه لم يتزوّج أو يتصوّر اجتماع النور والظلمة في محلّ خاص من جهة واحدة وفي زمان واحد.

هذا:

وربما يكون للمفهوم الكلي مصداق واحد فقط، وإن كان لا يمنع العقل من فرض أفراد كثيرة له، وذلك مثل مفهوم واجب الوجود الذي قد ثبت بالدليل العقلي أنه متعين في الباري جل شأنه ولا يمكن أن يتعدّد .

وعلى ضوء ذلك قلنا في تعريف الكلي:

{ هو المفهوم الذي لا يمتنع صدقه على كثيرين ولو بالفرض } أو { المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين }

وفي تعريف الجزئي:

{ المفهوم الذي يمتنع صدقه على أكثر من واحد ولو بالفرض } أو { المفهوم الذي يمتنع فرض صدقه على كثيرين }

الثاني: الفرق بين الكلي والكل والجزئي والجزء

إنّ بين الكل والجزء و الكلّي والجزئي فروقاً هي:

1- الكل من حيث هو كلّ موجود في الخارج والعين، وأمّا الكلّي من حيث هو كلّ لا وجود له في الخارج إنّما هو موجود في الذهن .

2- الكل يعدّ بأجزائه والكلّي لا يعدّ بجزئياته. فيقال مثلاً الورق والخط والغلاف كوّنّت الكتاب حيث أنّ لكل منها دور في تكوينه ولا يقال زيد وحسن وعلي يكونون الإنسان، بل حتّى لو انعدموا جميعاً ولم يبق إلا فرد واحد منه بل حتّى لو انعدم هذا الفرد أيضاً، فالإنسان باق على ما هو عليه ، غاية ما هناك أنّه لا فرد له في العين والخارج ولا ضير في ذلك كما مرّ.

3- مفهوم الكلّ ليس هو تمام حقيقة الجزء (فالحجرة "الكل" حجرة والحائط "الجزء" حائط وهما مفهومان مختلفان).

وأما مفهوم الكلّي فإنّها تمام حقيقة الجزئي (فمفهوم الإنسان هو مفهوم عليّ بعينه لأنّ عليّاً إنسان بالحقيقة والتمام).

4- الكلّ لا يكون كلاً بكلّ جزء منه، بل ينبغي في تكوينه اجتماع جميع أجزائه. وأمّا الكلّي فهو كلّ بكل جزئي منه وحده، فالإنسان كلّيّ بزيد وحده ولهذا يحمل عليه فيقال: زيد إنسان.

5- أجزاء الكل محصورة متناهية وجزئيات الكلّي غير متناهية.

6- الكلّي مقوّم للجزئي والكل متقوم بالجزء فالارتباط بين الكلّي والجزئي، ارتباط معكوس، بمعنى أن الكلّي جزء للجزئي و الجزئي كلّ للكلّي ومن هنا يقال للكلّي "كلّي" أي أنّه منسوب إلى الكل فكلّه جزئي له. و يقال للجزئي "جزئي" أي أنّه منسوب إلى الجزء لأنّ جزئه هو ذلك الكلّي.

وللتوضيح نقول:

عند ملاحظة الكلّ والجزء: فرغم كون الإنسان جزءاً لزيد لأنّ زيداً هو (إنسان + مميزاته الفرديّة) ولهذا كان عمرو إنساناً أيضاً وعليّ إنساناً (فالإنسان جزء مشترك بينهم).

ورغم كون زيد كلّ الإنسان (حيث لا يشدّ عنه شيء من الإنسانية بل هو إنسان تامّ) فيقال زيد إنسان.

ولكن عند ملاحظة الكلّي والجزئي:

نُلقي النظرَ إلى الإنسان نراه كلياً بالنسبة إلى أفرادهِ الذي من جملتهم هو زيدٌ، حيث يُحمل عليه ويقال: زيدٌ إنسان فإذا قد نُسبَ الجزء (الإنسان) إلى الكلّ (زيد) ببناء النسبة فصار كلياً بالنسبة إلى كلّهِ، وكلّهُ (زيد) جزئيّ له وذلك حيث نسب إلى جزئه (الإنسان) تأمّل! تُعرف.

الثالث: إنّ الإنسان يتعامل مع الجزئيات في أموره المتعارفة فيقول: عليّ ذهب، حسنٌ جاء، هذا المكان مزدحم وهذا الجبل مرتفع. وأمّا عندما يدخل في ساحة العلم فلا يتعامل إلا بالكليات والقوانين العامّة.

فيقول: (المثلث زواياه تساوي قائمتين) (الإنسان يمتلك الغريزة والعقل) (للأشجار أهميّة في الحفاظ على البيئة) (الماء يتكوّن من عنصري الهيدروجين والأكسجين).

الجزئي الإضافي

تحدثنا عن الجزئي الحقيقي وعرفناه بأنه المفهوم الذي يمتنع فرض صدقه على كثيرين ، وأمّا الجزئي الإضافي فهو اصطلاح آخر يريدون به : {الجزئي بالإضافة إلى ما فوقه}

توضيح ذلك:

من خصوصيات ذهن الإنسان تجريد الأشياء وتعميمها، فعندما يتصور مفهوماً جزئياً حقيقياً، يمكنه أن يعزل جميع الخصوصيات الفردية الملازمة لهذا الجزئي ومن ثمّ يحقق كلياً مستوعباً لجميع أفراد ذلك الجزئي مهما كانت خصوصيّاتها، وحينئذٍ سوف يصدق الكلّي على كلّ فردٍ من الأفراد.

فمثلاً يشاهد "حسن" و "أحمد" فيتصور مفهوماً عاماً وهو "الإنسان" ثمّ يطبّق هذا المفهوم على جميع الأفراد الموجودين بالفعل بل يطبقه على كلّ من سيتحقّق فيما بعد . فيقول زيدٌ إنسان، حسن إنسان، أحمد إنسان، جعفر إنسان وهكذا..

فيجعل الجزئيّ موضوعاً (مسنداً إليه) والكلّيّ محمولاً (مسند)

ثمّ :

من الممكن تكرار نفس العملية على مستوى أعلى بالتصريف في نفس الكلّي الأول الذي جاء بعد الجزئي الحقيقي مباشرةً بملاحظة الإنسان الكلّي والفرس الكلّي والأسد الكلّي وانتزاع مفهوم أوسع دائرة وأشمل نطاقاً من جميع تلك المفاهيم الكلية ليصدق عليها جميعاً ، وفي المثال انتزاع مفهوم الحيوان وهو كلّ أكبر

من كَلِّي الإنسان والفرس والأسد. ولا يتوقَّف الإنسان هنا بل يرقى إلى مستوى أعلى فيتَّبَع نفس الأسلوب، فينتزع كلياً أكبر من الحيوان وهو الجسم النامي وأكبر منه وهو الجسم وأكبر منه وهو الجوهر وحينئذٍ يتوقف وذلك لا لعجز الإنسان بل لضيق نطاق الجوهر وعدم تواجد أرضية التوسع فيه²². فإذن قد تحقَّقت مفاهيم بعضها أخصُّ من البعض.

وبناءً عليه لو نظرنا إلى المفهوم الكَلِّي الصغير (وهو الإنسان) وقايسناه بالكلي الكبير أو بعبارة أخرى أضفناه إلى الكَلِّي الكبير؛ هذا الكَلِّي يسمى جزئياً إضافياً فهو جزئي بالنسبة إلى الذي هو أكبر منه (وهو الحيوان) وهو جزئي بالنسبة إلى الأكبر منه (وهو الجسم النامي) وهكذا.. إلى أن يصل الدور إلى أكبر الكليات في السلسلة (وهو الجوهر) في المثال، فهو كَلِّي وليس بجزئي إضافي.

فالجزئي الإضافي هو:

{المفهوم المضاف إلى ما هو أوسع منه دائرة}

مثال آخر: الخط المستقيم (1) الذي رسمه زيد والخط المستقيم (2) الذي رسمه عمرو، كل واحد منهما جزئي حقيقي ثم ننتزع مفهوماً أعمَّ منهما شاملاً لهما، وهو مفهوم الخط المستقيم

ويمكننا إجراء نفس العملية في الخطوط المنحنية وننتزع مفهوم الخط المنحني الكَلِّي ونطبقه على الخطوط المنحنية الخاصة.

ثم ننتقل إلى مستوى أرقى فنقاييس بين هذه الكليات التي أدركناها أعني الخط المستقيم والخط المنحني؟ وننتزع منهما كلياً أكبر دائرةً وأوسع نطاقاً وهو مفهوم الخط، وهكذا ننتقل إلى مستوى أعلى فنصل إلى مفهوم الكم فتوقَّف لأنه أيضاً من المقولات كالجوهر.

فكل كَلِّي عند مقايسته بما فوقه هو جزئي إضافي. كما أنَّ الجزئي الحقيقي عند مقايسته بالكَلِّي الذي فوقه، هو جزئي إضافي.

الكلي منطقي و طبيعي وعقلي

ينقسم الكلي إلى أقسام ثلاثة:

1- منطقي.

2- طبيعي.

3- عقلي.

توضيحاً للأقسام الثلاثة نقول:

عندما تشاهد جسماً أبيضاً فيمكنك ملاحظته على مستويات ثلاثة:

1-تلاحظ الجسم بما هو جسم مع غض النظر عن لونه.

2-تلاحظ البياض بما هو بياض مع غض النظر عن كونه جسماً.

3-تلاحظ الجسم المتصف باللون الأبيض.

وكذلك بالنسبة إلى الكلّي فلو قلنا: " الإنسان كلّي " فقد اسندنا الكلّي إلى الإنسان وحينئذٍ يمكننا أن ننظر إليه من ثلاثة زوايا.

الف:الموصوف فقط (الإنسان)

ب:الصفة فقط (الكلّي)

ج:مجموع الموصوف وصفته (الإنسان بوصف كونه كلّيّاً)

فلو نظرنا إلى الموصوف بما هو موصوف أي ذات الإنسان بما هو إنسان، من غير أن نلاحظ كليته، فهو كلّي طبيعي.

ولو نظرنا إلى الصفة بما هي صفة أي ذات الكلّي بما هو كلّي ونعني بذلك المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين -الذي شرحناه سابقاً- مع قطع النظر عن كونه إنساناً فهو الكلّي المنطقي.

ولو نظرنا إلى الصفة والموصوف معاً أي الإنسان بوصف كونه كلّيّاً، فهو كلّي عقلي.

تنبيه:

إنّ الكلّي بما هو كلّي -أعني المنطقي- موطنه الذهن فقط و يطلق عليه: المعقول الثاني المنطقي²³، وكذلك الكلّي العقلي. وأمّا الكلّي الطبيعي فقد وقع النزاع في وجوده خارج الذهن ، فذهب الشيخ الرئيس ابن سينا وتبعه صدر المتألهين وعدد من كبار الفلاسفة إلى أنّه موجود في الخارج. وهذا القول لا يعني أنّ الكلّي الطبيعي مثل "الإنسان" له وجود في الخارج، بوصف الكلّيّة ذلك لأنّ الكلّيّة أمر ذهني بحث ، بل الطبيعية - مع غض النظر عن الكلّيّة - هي الموجودة في الخارج، وعليه يصح القول بأنّ الكلّي الطبيعي موجود في الخارج بهذا المعنى.

ولا يعني بذلك أنّه موجود في الخارج بقيد الجزئية، بل يريدون القول بأنّه غير مقيد لا بقيد الكلّيّة ولا بقيد الجزئية²⁴ ، وحينئذٍ ينسجم الطبيعي معهما²⁵.

والذي يهّم المنطقي هو الكلّي المنطقي، أي مفهوم "ما لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين" ولذلك سمّي بهذا الاسم، كما أنّ العقلي سمّي بهذا الاسم باعتبار كونه في العقل لأنّ الطبيعة "كالإنسان" عندما وصفت بالكلّي، انسلخت عن كونها خارجياً ودخلت في عالم العقل حيث وُصِفَتْ بوصفٍ غير موجود إلّا في العقل.

المتواطئ و المشكك

ينقسم الكلّي إلى قسمين هما:

1-المتواطئ .

2- المشكك.

عندما نلاحظ كلياً من الكليات، ككلي الإنسان وكلي الجبل وكلي الماء، ونطبقه على مصاديقه وأفراده، نلاحظ أن تطبيق هذا الكلي عليها يكون بنحو التساوي، بمعنى عدم وجود أي تفاوت في صدق الكلي على تلك المصاديق ، فعليّ إنسان، وحسنّ إنسان، وأحمدُ إنسان ، من غير اختلاف بين إنسانية عليّ وإنسانية حسن وإنسانية أحمد ، فلا يمكن القول بأن إنسانية علي أولى أو أكثر أو أشدّ من إنسانية أحمد ، وكذلك مفهوم الماء الكلي عندما يطبّق على مصاديق الماء في الخارج، فلا يقال إن هذا الماء أكثر مائياً من ذلك الماء أو أشدّ .

هذا القسم من الكلي يسمى الكلي المتواطئ ، والمقصود من التواطؤ هو: التوافق والتساوي .

وفي قبال هذا القسم هناك كليّ آخر يسمى: الكلي المشكك، وهو: "الكلي الذي يتفاوت في تطبيقه على مصاديقه و أفراده" فمثلاً عندما نتصوّر مفهوم البياض أو مفهوم العدد أو مفهوم الوجود، نرى بأن هناك تفاوتاً بين أفراده في صدق المفهوم عليها ، فبياض اللبن أشدّ بياضاً من بياض القطن وعدد الألف أكثر عدداً من عدد المائة ، ووجود العلّة أولى وجوداً من وجود المعلول.

فكلّ هذه المفاهيم الكلية مفاهيم مشككة، فالتشكيك يعني: التفاوت والاختلاف.

نتائج:

1-التفاوت في المشكك لا يكون على وجه واحد، بل هناك أوجه مختلفة من التفاوت بينها كالتفاوت بالأكثرية والأولية والأقدمية والأوليّة والأزليّة.

فالإختلاف في الكمّيات يكون بالأكثرية والأقليّة، والإختلاف في الكيفيّات يكون بالأشدّيّة والأضعفيّة.

2-عند ملاحظة التفاوت في الكليات المشككة، نستنتج أن التفاوت فيها يؤوّل إلى أمر واحدٍ وهو: الكمال والنقص . وعليه نقول: إنّ الكلي المشكك هو: "الكلي الذي يتفاوت في تطبيقه على أفراده بالكمال والنقص." فالأشدّ هو أكمل من الشديد كما أنّ الأكثر أكمل من الأقلّ، ونعني بالأكمل أنّه أوسع أفقاً في الوجود من الأنقص.

وعلى ضوئه نقول:

لا تشكيك إلا في الوجود. وتفصيل هذه المسألة يطلب في الحكمة المتعالية في تقسيمات الوجود.

3-التشكيك لا يحصل إلا في الأعراض كالبياض والسواد والطول والعرض، وأمّا الجواهر مثل الماء والأرض والإنسان والحيوان، فهي مفاهيم متواطئة.

4-الضابطة في الإختلاف هي أن يكون في صدق نفس المفهوم لا في أمرٍ آخر؛ فمفهوم الماء عندما نطبقه على مصاديقه، نرى أنه لا تفاوت بينها في المائية ، فلا يمكن القول بأنّ هذا الماء القليل أقل مائية من الماء الكثير. نعم يكون مقداره أقل والمقدار مفهوم آخر غير مفهوم الماء.

وكذلك بالنسبة إلى مفهوم الإنسان، فلا تفاوت في صدقه على أفراده من حيث الإنسانية، فالإنسان إنسان سواء كان كامل العضو أو ناقصه ، فلو كان مقطوع اليدين، ما خلّ ذلك بإنسانيته أصلاً، نعم لو كان

أحدهما أعلم من الآخر فسوف يحصل التفاوت والإختلاف في العلم وهو مفهوم كلي آخر غير مفهوم الإنسان، فيمكن أن نقول بأن هذا الإنسان علمه أكثر من ذاك رغم كون إنسانيتهما واحدة.

ثم إنَّ التفاوت والاتحاد بين المفاهيم المشكَّكة، إنّما يكونان في نفس المفهوم، بمعنى أنّ "ما به التفاوت هو نفس ما فيه التفاوت"، فعندما نقيس العدد خمسة بالعدد عشرة، نرى بأن العدد خمسة هو عدد مؤلف من وحدات، والعدد عشرة أيضا مؤلف من وحدات ويعبّر عن هذا بـ (ما فيه الإختلاف) ، والتفاوت بينهما في العدد ويعبّر عن هذا بـ (ما به الإختلاف) ، فالعشرة أكثر عدداً من الخمسة ، فمابه الإختلاف هو العدد كما أنّ ما فيه الإختلاف هو العدد وكذلك الخط الطويل فهو الخط القصير متّحداً في الخط - وهو الإمتداد - ومختلفان في الخط أيضاً.

النسب الأربعة

وهذا المبحث متفرّع على مبحث الكلي والجزئي. والنسب الأربعة تعني: الرابطة أو العلاقة المتواجدة بين كليين عند مقايستهما ببعض ، فهذه العلاقة منحصرة في أربعة لا خامس لها .

عندما نلاحظ كليين 26 لهما أفراد ومصاديق مختلفة ونقيسهما ببعض، فالحالات المتصورة بينهما - من ناحية المصادق - تنحصر في أربعة:

1. التباين

2. التساوي

3. العموم والخصوص مطلقاً

4. العموم والخصوص من وجه.

توضيح: إنّ الكليين إمّا أنّه لا علاقة بينهما من ناحية المصادق أصلاً فلا تجتمع المصاديق مع بعض بالمرّة ، ويكون نطاق كلّ واحد من هذه الكليات غير نطاق الكلي الآخر، فالكليان حينئذٍ متباينان، والنسبة بينهما هي نسبة التباين. وإمّا أنّ الكليين يتطابقان من ناحية المصادق، بمعنى أن جميع أفراد الكلي الأول، هي بنفسها جميع أفراد الكلي الثاني ونطاق الكلي الأول، نفس نطاق الكلي الثاني، فالكليان متساويان والنسبة بينهما هي نسبة التساوي.

وإمّا أن يكون أحد الكليين من حيث الأفراد، صادقاً على جميع أفراد الكلي الثاني لا العكس، بمعنى أن أفراد الكلي الثاني، ليست كلّها هي أفراد الكلي الأول ، فالنسبة بين الكليين هي: العموم والخصوص مطلقاً.

وإمّا أن يجتمع بعض أفراد أحد الكليين مع بعض أفراد الكلي الآخر، فبطبيعة الحال سوف يفترقان في بعض أفرادهما وحينئذٍ يكون لكلّ كلي نطاقه الخاص به، كما أنّ هناك مصاديق ينطبق عليها كلا المفهومين، وفي هذه الحالة تكون النسبة بين هذين الكليين هي: العموم والخصوص من وجه.

أمثلة توضيحية للنسب الأربعة

نسبة التباين:

مثل الإنسان والشجر فهما لا يجتمعان في مصاديقهما أصلاً فلا الإنسان ينطبق على أفراد الشجر، ولا الشجر ينطبق على أفراد الإنسان، فنقول:

لا شيء من الإنسان بشجر و لا شيء من الشجر بإنسان.

وهما كالدائرتين غير المجتمعتين أصلاً، فكلُّ دائرةٍ لها نطاقها الخاص بها وهي منفردةٌ لنفسها لا صلةً لها بالدائرة الأخرى .

وأمثلة التباين كثيرةٌ كالمؤمن والكافر، والعالم والجاهل، والأعمى والبصير، والظلمات والنور.

نسبة التساوي :

مثل الإنسان والمتعجب فهما يجتمعان في جميع مصاديقهما ، ويمكننا أن نستخدم كلمة كلٍّ للطرفين، فنقول: كلُّ إنسان متعجّب ، وكلُّ متعجّبٍ إنسان. وهما كالدائرتين المتطابقتين تماماً نطاقهما واحد و بينهما كلُّ الصلة والإرتباط.

ومن أمثلة التساوي: الإنسان والضاحك، الفرس والصاهل، الحيوان والحساس.

نسبة العموم و الخصوص مطلقاً:

مثل الإنسان والحيوان فجميع مصاديق أحدهما ينطبق عليه مفهوم الآخر دون العكس ففي المثال، نشاهد أنَّ جميع مصاديق الإنسان وكافة موارده، قد اجتمع مع الحيوان، بمعنى أنَّه قد صدق عليه مفهوم الحيوان، فنقول: كل إنسان حيوان، وأمّا من الناحية الثانية فليس الأمر كذلك، فنقول: ليس كل حيوان إنساناً بل بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان وهذا البعض من الحيوان الذي ليس له صلة بالإنسان، من حيث المورد والمصدق، هو مثل الأسد والفرس والفيل.

وهما كدائرتين إحداهما كبيرة والأخرى صغيرة أدخلت في الكبيرة فأصبحت ضمن نطاقها ، فالدائرة الكبيرة قد استوعبت جميع الدائرة الصغيرة، و بما أنَّ الدائرة الصغيرة هي جزء للدائرة الكبيرة لا كلّها، فهي أضيق منها نطاقاً وأقلّ شموليةً.

فنطاق الحيوان أوسع من نطاق الإنسان، لأن جميع أفراد الإنسان داخلة في مفهوم الحيوان، فيقال: كلُّ إنسان حيوانٌ، وليست جميع أفراد الحيوان داخلة في جميع أفراد الإنسان، فلا يقال: إنَّ كلَّ حيوانٍ إنسان بل بعض الحيوان إنسان وبعضه ليس بإنسان.

وأيضاً المؤمن والمسلم فالنسبة بينهما هو العموم والخصوص مطلقاً، فكلّ مؤمن مسلم وليس كلّ مسلم مؤمناً، والحمد والشكر، فكل شكر حمد وليس كل حمد شكراً لأنّ الشكر لا يقال إلا في مقابل نعمة.

نسبة العموم و الخصوص من وجه : كالإنسان والأبيض فبعض مصاديق الإنسان هي أبيض(وهو الإنسان الأبيض) كما أنّ بعض مصاديق الأبيض هي إنسان(وهو الإنسان الأبيض)، ومن الواضح أنّ البعض الآخر من مصاديق الإنسان ليس بأبيض(كالإنسان الأسود) كما أنّ البعض الآخر من مصاديق الأبيض ليس بإنسان (كالقطن) وعليه تتكوّن قضايا أربعة هي كالتالي:

1-بعض الإنسان أبيض

2-بعض الأبيض إنسان

3-بعض الإنسان ليس بأبيض

4-بعض الأبيض ليس إنسان

فقد اجتمع المفهومان في بعض أفرادهما واختلفا في البعض الآخر، ولكلّ نطاقه المستقلّ ونطاق مشترك مع الآخر، فهما كالدائرتين المتقاطعتين مجتمعتين في أفراد ومفترقتين في أفراد أخرى.

أمثلة لنسبة العموم والخصوص من وجه:

صائم و نائم - شاب و مؤمن - كتاب و مفيد - طعام و حلال - طبيب و حاذق - قلب و سليم - جميل و بيت - شهيد و صريع - ملوّن و مربّع .

سؤال وجواب

ما هو السبب في تسمية العموم والخصوص مطلقاً و العموم والخصوص من وجه بهذين الإسمين؟

أقول:

أمّا العموم و الخصوص فلأنّ أحد المفهومين أعمّ والمفهوم الآخر أخصّ، وهذه النسبة هي نسبة واقعية بين المفهومين، لا تبنتي على نظرة الإنسان و لحاظه أصلاً.

وأمّا نسبة العموم و الخصوص من وجه، فليست كذلك، بل يختلف الأعمّ من المفهومين والأخص باختلاف المنظار و اللحاظ.

ولتوضيح ذلك نستعين بالدائرتين المتقاطعتين في الرسم التالي:

فلو نظرنا إلى الدائرة (1) كاملةً واقتصرنَا النظر عليها ثُمَّ لم نلاحظ جميع الدائرة (2) بل لاحظنا خصوص المقدار المشترك منها في الدائرة (1) فسوف تكون النسبة بينهما العموم والخصوص مطلقاً ، لأنَّ قسماً من الدائرة (2) داخل في الدائرة (1) فاستوعبت (1) جميع (2) ولا عكس ، وهذا شأن العموم والخصوص مطلقاً وقد مرَّ. ونفس الكلام يجري عندما نقايس الدائرة (2) إضافةً إلى الدائرة (1).

ولكنَّ الشأن أنَّ الدائرتين متقاطعتان، فينبغي النظر إليهما على مستوى واحد، فحينئذٍ تتغيَّر النسبة بينهما وتكون العموم والخصوص من وجه. ونعني من قولنا من وجه ، أي من منطلق أو من جهة أو من منظار، ما شئت فعبّر، فمن جهة يكون (1) أعمّ و(2) أخصّ ومن جهة أخرى تنعكس النسبة.

وللزيادة في التوضيح نُطبِّق ذلك على المثال الذي مرَّ وهو الإنسان والأبيض فلو قايستنا الأبيض (لا كلّهُ بل الأبيض المصاحب للإنسان) بالإنسان ، فنحن حيث لا ننظر إلى الأبيض مطلقاً بل ننظر إليه كإنسان، تكون النسبة بينهما نسبة العموم والخصوص مطلقاً، فنقول: كلّ أبيض إنسان هو إنسان وذلك لأنَّ دائرة الإنسان المطلق أعمّ من دائرة الأبيض المحدود بالإنسان أو الحصّة من الأبيض المؤطّرة بالإنسان خاصة وهو "الإنسان الأبيض" ومن ناحية أخرى: ليس كل إنسان هو أبيض إنسان، فاستعمال كلّ في إحدى القضايا واستعمال ليس كلّ في القضية الثانية، دليل على أنَّ النسبة بينهما هو العموم والخصوص مطلقاً وقد مرَّ.

ونفس هذا الأمر يجري بالنسبة إلى الجهة الثانية، فلو نظرنا إلى الأبيض كأبيض ونظرنا إلى الإنسان (لا كلّهُ بل المندمج مع الأبيض) وقايستناه بالأبيض، لرأينا أنَّ النسبة بينهما هي نسبة العموم والخصوص مطلقاً فنقول: كل إنسان أبيض هو أبيض ، أي كلّ "الدائرة الصغيرة" أو الكلّي الصغير داخل في الدائرة الكبيرة أو الكلّي الكبير دون العكس . ولكن عندما ننظر إلى الدائرتين المتقاطعتين المجتمعيتين في موارد خاصة والمفترقتين في موارد أخرى، فحينئذٍ تكون النسبة بينهما العموم والخصوص من وجه فلا يمكننا أن نستعمل كلمة كلّ أصلاً ، بل نقول: بعض الإنسان أبيض وبعض الأبيض إنسان، وبعض الإنسان ليس بأبيض وبعض الأبيض ليس بإنسان.

وعلى ضوئه نقول :

إنَّ نسبة العموم و الخصوص من وجه ليست إلّا تلفيقاً لنسبتين من العموم والخصوص مطلقاً.

بل هذه النسبة تلفيقٌ بين نسبتَي التباين والتساوي، لأنَّه لو نظرنا إليهما من زاوية اجتماعهما، فهما متساويان ولو نظرنا إليهما من زاوية افتراقهما، فهما متباينان ولكنَّهما قد اجتمعتا في بعض مصاديقهما، فالتباين بينهما ليس كلياً بل هو جزئيٌّ كما أنَّ التساوي بينهما ليس كلياً بل جزئيٌّ، وهذا هو "العموم و الخصوص من وجه" بعينه.

والحاصل :

أنَّ هذه النسبة هي اجتماع بين النسب الثلاثة الماضية، وبناءً عليه، نعرف أنَّه ليس هناك قسمٌ خامسٌ في البين بل تنحصر النسب في أربعة فقط، لأنَّ الإحتمال الخامس الذي يمكن أن يفرض هو أن تكون هناك نسبة بين كليين أحدهما ينطبق على جميع الآخر، والآخر لا ينطبق على الأول أصلاً، ولكن هذا ليس إلا فرضاً واحتمالاً لا واقع له.

قال الشيخ المظفر قدس سره :

"كل معنى إذا نسب إلى معنى آخر يغيّره ويبيّنه مفهوماً، فإما أن يشارك كلّ منهما الآخر في تمام أفرادهما وهما المتساويان. وإما أن يشارك كل منهما الآخر في بعض أفرادهما وهما اللذان بينهما نسبة العموم و الخصوص من وجه، وإما أن يشارك أحدهما الآخر في جميع أفرادهما دون العكس وهما اللذان بينهما نسبة العموم و الخصوص مطلقاً، وإما أن لا يشارك أحدهما الآخر أبداً وهما المتباينان"

الكليات الخمسة

وهي : النوع ، الجنس ، الفصل ، العرض العام ، العرض الخاص أو(الخاصّة)

وهو من أهم الأبحاث المنطقية مقدّمة لبحث المعرّف، وقد تطرّق إليه الفلاسفة أيضاً عند البحث عن الماهيات. وقبل أن نبدأ بتعريف وشرح كلّ منها نقول:

تندرج الكليات الخمسة تحت أمرين رئيسيين هما : الذاتي والعرضي

1-الذاتي:

هو المحمول الذي تتقوم به ذات الموضوع

والمقصود من ذات الموضوع ماهيته، لأنّها هي الذات، فلا يمكن أن تتحقق الماهية إلا به. فلو أردنا أن نتصوّر الماهية تصوّراً تاماً، لا بد وأن نلاحظ الذاتي كما لو أردنا تصوّر الإنسان، فلا بد وأن نتصوّر الحيوان والناطق اللذان يشكّلان الذاتي للإنسان.

ولهذا عرّفوا الذاتي "الذي يفتقر إليه الشيء في ذاته وماهيته"27

2-العرضي:

هو المحمول الخارج عن ذات الموضوع .

فالذات لا تتقوم به، بمعنى أنّه يمكن تصور الذات تصوراً تاماً دون تصور العرضي، كالمضاحك بالنسبة إلى الإنسان، فليس من الضروري أن نتصوّر المضاحك كي نتصوّر الإنسان وإن كان غير منفك عن الإنسان في الخارج والعين.

وعلى أيّ حال: لو نظرنا إلى الكلّي وقايصناه إلى أفرادها، فالإرتباط الموجود بينه وبين أفرادها، لا يخلو من أحد العلاقات الخمسة بالحصر العقلي والتقسيم الثنائي، فلا سادس لها. وذلك لأنّ الكلّي إمّا أن يكون عين تلك الأفراد وماهيتها وإمّا جزء ذاتها، وإمّا خارج عنها. فهذه حالات ثلاثة.

فلو كان ذلك الكلّي عين الذات فهو:

1-النوع

وإن كان الكلّي جزء الذات، فينقسم إلى قسمين:

الف: أن يكون الجزء الأعم من الذات، أي الشامل للذات وغيره، بمعنى أنَّ النسبة بينه وبين الذات هي نسبة العموم والخصوص مطلقاً.

ب- أن يكون الجزء المساوي للذات، بحيث تكون النسبة بينه وبين الذات هي نسبة التساوي.

فالقسم الأول هو:

2-الجنس

كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان، فهو جزء ذات الإنسان إلا أنَّه أعم من مفهوم الإنسان، فالحيوان يشمل الإنسان وفي نفس الوقت يشمل الفرس والأسد والفيل وغيرها من الحيوانات.

والقسم الثاني أعني الجزء المساوي للذات هو:

3-الفصل

كالناطق بالنسبة إلى الإنسان والصاهل بالنسبة إلى الفرس، فهو جزء ذاته إلا أنَّه جزؤه المميّز والفاصل له عن سائر الأنواع المشتركة معه في الجنس .

هذا:

و لو كان ذلك الكلّي خارجاً عن الذات، فنسبته إلى الذات لا تخلو من أحد القسمين التاليين:

الف: أن يكون أعماً من الذات.

ب- أن يكون مساوياً للذات.

فإن كان أعماً من الذات أي النسبة بينه وبين الذات هي العموم مطلقاً فهو:

4-العرض العام

كالماشي (أي من له قابلية المشي) بالنسبة إلى الإنسان، وسميَّ عرضاً لأنه خارج عن الذات عارض له، وسمي عاماً لأنه أعم من الذات فليس كل ماشٍ إنساناً، وكل إنسان ماشٍ، فهو أعمُّ من الإنسان.

وإن كان مساوياً للذات أي النسبة بينه وبين الذات نسبة التساوي فهو:

5-العرض الخاص

أو الخاصة كالضاحك والمتعجب بالنسبة إلى الإنسان، فكل متعجب إنسان وكل إنسان متعجب.

بيان آخر

هناك أسلوب آخر توسّل به أصحاب هذا الفن في بيان ثلاثة من الكليات الخمسة وهي: النوع والجنس والفصل.

قالوا: إنَّه قد يسأل سائل عن زيد وأحمد وحسن ما هي ؟ وقد يسأل عن زيد وأحمد وهذا الفرس وهذا الأسد ما هي ؟ فمن الواضح أنَّ الجواب على السؤالين مختلف.

فالجواب على السؤال الأول يكون (إنسان) وهو النوع، وذلك لأن الإنسان هو تمام الذات والماهية لأفراده كزيد وأحمد وحسن .

فالنوع هو:

" تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد فقط، في جواب ما هو "

وأما الجواب على السؤال الثاني فيختلف، وذلك لأن حقيقة تلك الذوات المسئول عنها ليست واحدة بل مختلفة، فلا بد للمجيب أن يذكر تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الجزئيات المتكثرة بالحقيقة، فيقول في الجواب: "حيوان" وهو الجنس، لأن الحيوان هو الذات التي تنطبق على زيد وأحمد وحسن وهذا الفرس وهو تمام حقيقتها التي تستوعبها جميعاً لأنه أعمّ منها ، ولا يصح في الجواب أن يقول: "إنسان" لأنّ الفرس ليس بإنسان.

فالجنس هو:

" تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالحقيقة في جواب ما هو "

وأما لو سأل عن كلي واحد وليس بجزئي ، فقل ما هو الإنسان ؟

فأجيب بالجنس وحده وقل "حيوان" أو بالنوع وقل " إنسان " فالجواب غير صحيح .

والجواب الصحيح هو بيان حقيقة الإنسان تماماً ، وذلك بذكر الجنس والفصل معاً.

وبناءً عليه اشتمل الجواب في هذه الصورة على الفصل .

ولكن هنا سؤال يطرح نفسه وهو:

هل هناك سؤال يوصلنا إلى الفصل مباشرة ؟

وبعبارة أخرى :ما هو السؤال الذي يكون جوابه هو الفصل فقط ؟

أقول:

مادام قد تبين الجنس وعُرف ، فيمكن أن يستعان به للوصول إلى الفصل فيقال:

أي شيء هو في ذاته ؟

وأي شيء كناية عن الجنس بمعنى أي حيوان هو في ذاته ؟

فالجواب على هذا السؤال يكون بذكر الفصل وحده ؟ مثلاً ناطق.

فالفصل هو جزء الماهية المختص بها الواقع في جواب أي شيء هو في ذاته ؟

تنبيهات

الأول: الفصل حقيقي و منطقي

عندما نقول إنَّ الناطق فصل الإنسان والصاهل فصل الفرس، لا نريد بذلك أنَّها فصول حقيقية، بل هي فصول منطقيَّة وهي أقرب المفاهيم إلى الفصل وأخص اللوازم التي تعرض النوع وأعرفها، وذلك لأنَّه من الصعب -إن لم نقل بعدم الإمكان- الحصول على الفصل الحقيقي للأنواع. فالمراد من النطق إن كان التكلُّم فهو من الكيفيَّات التي تُسمع وإن كان بمعنى إدراك الكلِّيات فهو أيضاً من الكيفيات ولكنَّه كيفٌ نفساني، والكيفيات مهما كانت فهي أعراض. فإذا معرفة الفصل الحقيقي للأشياء، ليس في وسع البشر العادي.

الثاني: منزلة الجنس

العرض العام يشبه الجنس من ناحية أنَّه أعم من الذات -أعني النوع- وإن كان يختلف عنه من ناحية أخرى وهي خروجه عن الذات.

كما أنَّ العرض الخاص يشبه الفصل من جهة أنَّه مساوٍ للنوع وإن كان يختلف عنه من جهة أخرى، وهي أنَّه خارج عن الذات دون الفصل الذي هو جزء له. ولوجود هذا الشبه بينهما، لنا أن نستعمل أحدهما مكان الآخر -كما هو الملاحظ في كثير من الكتب خاصَّة كتب الفقه- فنلاحظ الفقهاء في تعاريفهم، يستعينون بالعرض العام بدلاً عن الجنس ويقولون إنَّه بمنزلة الجنس كما أنَّهم يستعينون بالخاصَّة بدلاً عن الفصل.

الثالث: النوع ذاتي !

قلنا إنَّ الذاتي هو: "المحمول الذي تتقوم به ذات الموضوع" بمعنى أنَّ: ماهية الموضوع لا تتحقق إلا به وترتفع الماهية وتزول بارتفاعها وزوالها. وأما العرضي فهو المحمول الخارج عن ذات الموضوع اللاحق له، بعد تقوُّمه بجميع ذاتياته.

وهنا نقول: إنَّ الذاتي يشمل:

1- النوع الذي هو نفس الماهية كالإنسان فهو ذاتي (فتصح ياء النسبة) لأفراده كزيد وعمر وحسن . فنقول زيدٌ إنسانٌ وحسنٌ إنسانٌ.

2- الجنس الذي هو جزءٌ للماهية ولكنَّه الجزء الأعمُّ لها، كالحيوان فهو ذاتي للإنسان والفرس والأسد فنقول: الإنسان حيوانٌ والفرس حيوانٌ.

3- الفصل الذي هو الجزء الآخر للماهية ولكنَّه الجزء المساوي لها، كالناطق فهو أيضاً ذاتي للإنسان، كما أنَّ الصاهل ذاتي للفرس فنقول: الإنسان ناطقٌ والفرس صاهلٌ.

الرابع: مميزات الذاتي

منها: أنه واضح لا يحتاج في ثبوته للموضوع إلى دليل وبرهان وذلك لأنَّه نفسُه، وثبوت الشيء لنفسه بديهِيٌّ لا شك فيه، فلا يقال لم صار زيدٌ إنساناً ولم صار الإنسان حيواناً أو ناطقاً ؟ بخلاف العرضي فيصح أن نسأل: لم صار الإنسان ضاحكاً أو متعجباً ؟

منها: أنه غني عن السبب بمعنى أن السبب الذي أوجد الشيء، هو بنفسه أوجد ذاتياته؛ فالذي أوجد زيداً هو الذي أوجد الإنسان والحيوان والناطق، وأما بالنسبة إلى العرضي فمن حقاً أن نسأل: ما هو السبب الموجد للضحك في الإنسان ؟

الخامس : تقسيمات للنوع والجنس

أقسام النوع

ينقسم النوع الى قسمين :

الأول :- النوع الحقيقي ، وهو الذي تقدم بيانه.

الثاني :- النوع الإضافي ، وهو الكلّي الذي فوقه جنس. سواء كان نوعاً حقيقياً كالإنسان أو لم يكن كالحیوان بالإضافة الى الجسم النامي والجسم النامي بالإضافة الى الجسم وهكذا.

وينقسم النوع الإضافي الى ثلاثة أقسام :

1- النوع السافل: وهو النوع الحقيقي كالإنسان ويسمى نوع الأنواع أيضاً.

2- النوع العالي: وهو الذي دون الجنس البعيد وهو مايكون دون الجوهر ، كالجسم بالنسبة للجوهر.

3- النوع المتوسط: وهو ما بين القسمين المتقدمين كالحیوان والجسم النامي .

أقسام الجنس

ينقسم الجنس الى الأقسام التالية :

الأول :- الجنس القريب ، وهو الذي تقدم بيانه وهو أقرب جنس إلى النوع كالحیوان.

الثاني :- الجنس البعيد ، وهو الجنس الذي ليس فوقه جنس كالجوهر .

الثالث :- الجنس المتوسط ، وهو مايكون بين القسمين المتقدمين كالجسم مثلاً.

السادس: الفصل مقوّم ومقسّم

للفصل جانبان: 1- مقوّم. 2- مقسّم.

الفصل يقوّم نوعه، بمعنى أنه الذي يجعل النوع متشخصاً بعدما كان مبهماً، فالناطق في قولنا: (الإنسان حيوانٌ ناطق) هو الذي جعل الإنسان إنساناً بعدما كان مجهولاً.

وفي نفس الوقت يقسّم جنسه فالناطق في المثال قد قسم الحيوان إلى قسمين:

القسم الأول: هو النوع الذي هو فصل له كالإنسان، والقسم الثاني: الأنواع الأخرى .

السابع : الصنف

الصنف وهو: "المحمول الخارج عن ذات الموضوع المختص ببعض أفراده "

مثل الشاعر والكاتب والفقيه ونحوها، فكل شاعر إنسان وليس كل إنسان شاعر.

الثامن : المحمول بالضميمة والمحمول بالصميمة

الأول :- ينقسم العرضي الى قسمين :

أحدهما :- المحمول بالضميمة ، وهو ما يتوقف -في حمله على الذات- على انضمام أمر آخر اليه.

ثانيهما :- المحمول من صميمه ، ويقصد به ما لا يتوقف -في حمله على ذات الموضوع- على انضمام شيء آخر اليه.

توضيح:

سيأتي في مبحث القضايا أنه عندما نحمل شيئاً على شيء آخر، فالأول يسمّى موضوعاً والثاني محمولاً ، وهناك نسبة بينهما وهي النسبة الحكمية.

فكل محمول عندما نقايسه بموضوعه، لا يخلو من أحد القسمين:

1- أن يكون الموضوع في ذاته مستحقاً لحمل المحمول عليه، فلتبرير الحمل لا يحتاج إلى ضميمة أمر آخر على الموضوع.

2- أن الموضوع لا يصلح لحمل محمول عليه إلا مع فرض ضميمة أمر آخر معه.

مثال :

لو قلنا إن هذا الجسم أبيض، فهذا الجسم هو الموضوع والأبيض هو المحمول، فالجسم في ذاته لا يلزم أن يكون أبيضاً، أي أن الجسم من حيث أنه جسم ليس بأبيض، ولم يستحق أن يحمل الأبيض عليه إلا بعد عروض البياض عليه وانضمامه له، فلولا البياض المنضم إلى الجسم والعارض عليه، لم يكن من الصحيح حمل الأبيض عليه. فالبياض هو الوساطة في عروض الأبيض على الجسم وحمله عليه وهذا ما يسمى بالوساطة في العروض أو الحيثية التقيدية.

وإذا قلنا هذا الجسم حارّ، فالحر ليس هو صفة للجسم بل هو صفة للحرارة نفسها ولكن بما أن الجسم اتّصف بالحرارة صحّ القول بأنه حار.

وأما : عندما نلاحظ البياض بما هو بياض، فالأمر يختلف تماماً لأنّ البياض أبيض في نفسه من غير واسطة، فهو في نفسه يستحق هذه الصفة، كما أن الحرارة في نفسها تستحق أن يسند إليها مفهوم الحار وكذلك النار فهي حارة من صميمها، لأنّ الحرارة تنتزع من النار بلا ضميمة أمر آخر إليها، وكما أن الزوج ينتزع من الإثنين والأربعة من غير واسطة في البين.

التاسع : العرضي اللازم والعرضي المفارق

ينقسم العرضي أيضا الى قسمين :

1- اللازم : ما يمتنع إنفكاكه عقلا عن موضوعه، كالفرد للثلاثة ، والزوج للأربعة.

2-المفارق: ما لا يمتنع إنفكاكه عقلا عن موضوعه، كالقائم والقاعد للإنسان.

ينقسم اللازم الى قسمين :

بيّن و غير بيّن

وينقسم البيّن الى قسمين :

الأول :- البيّن بالمعنى الأخص، وهو ما يلزم من تصوّر ملزومه تصوّره بلا حاجة الى توسط شيء آخر مثل الزوجية بالنسبة للإثنين، حيث لا يتوقف تصور الزوج على أكثر من تصور الإثنين.

الثاني :- البيّن بالمعنى الأعم، وهو ما يلزم من تصوّره وتصور الملزوم وتصور النسبة بينهما الجزم بالملازمة. كالإثنين نصف الأربعة، فهذا يتوقف على تصور ثلاثة أمور وهي:-

1- تصور الإثنين.

2- تصور الأربعة.

3- تصور النسبة بين الإثنين والأربعة.

غير البيّن : وهو ما يقابل البيّن مطلقاً، بأن يكون التصديق والجزم بالملازمة لا يكفي فيه تصوّر الطرفين والنسبة بينهما، بل يحتاج إثبات الملازمة إلى إقامة الدليل عليه. مثل الحكم بأن زوايا المثلث تساوي قائمتين.

والعرضي المفارق ينقسم إلى قسمين:

1-دائم ، كحركة الشمس، وسواد العين.

2-غير دائم وهو ينقسم إلى:

1- سريع الزوال: كالإنكساف والإنخساف وكحمره الخجل وصفرة الخوف.

2-بطيئ الزوال: كالشباب للإنسان.

المعرّف

قلنا إنّ التعريف هو التفكير في مجال التصورات، كما أن الحجّة هو التفكير في مجال التصديقات، ومهمّة علم المنطق هي بيان أسلوب التفكير الصحيح في المجالين تصوّر والتصديق.

توضيح:

إذا كان الإنسان لا يعلم أمراً من الأمور وهو يعلم بجهله فسوف يسأل عنه، فيتوقع أن يُجاب بجواب صحيح وكامل و ذلك بأن يُحدّ تحديدًا دقيقاً، يتمكن من خلاله أن يميزه عن سائر الأشياء و يُشخصه، بحيث لا تدخل مفاهيم أخرى ضمن تلك الماهية المجهولة ولا يشدُّ عنها شيء يخصّها.

فإذا سألنا ما هو الخط؟ ما هو السطح؟ ما هي المادة؟ ما هي القوة؟ ما هي الحياة؟ ما هي الحركة؟ فنحن بأسئلتنا هذه نريد التوصل إلى تصور كامل وجامع لحقيقة هذه الأمور، وبعبارة أخرى نريد أن نعرف حدود هذه الأشياء.

فالبحت عن التعريف هو بحث مهم في كلّ علم، بل لا ينبغي طرح مسائل العلم إلا بعد تعريفه، ولذلك نلاحظ أنّ أصحاب العلوم يعرفون العلم قبل الدخول في بيان مسأله.

ثم إن الإنسان حيث يجهل الكثير من الأمور، يسأل عنها بأنواع من الأسئلة، فتتوّع الأسئلة الصادرة من الإنسان، دليل على تنوع مجهولاته. وقد وضع لمعرفة كل نمط من تلك المجهولات إسم أو أداة خاص به.

فيسأل: ما هو؟ هل هو موجود؟ كيف هو؟ كم هو؟ متى هو؟ أين هو؟ من هو؟ أي شيء هو.... الخ.

فأول سؤال يخطر في ذهن الإنسان، هو عن معنى الكلمة الموضوعية للشيء من المنظار اللغوي فيسأل (بـ) ما هو) ويقول مثلاً ما هو الملاء؟ ما هو الإستضعاف؟ ما هو الهبوط؟

والجواب على هذا النمط من السؤال، هو التعريف اللفظي للكلمة، الذي تتكفّله القواميس اللغوية، فهي تبين المعنى اللغوي للكلمة، و"ما" هذه تسمى الشارحة، لأنها تشرح الإسم.

ثمّ: وبعد أن عرف المعنى اللغوي للكلمة سوف ينتقل إلى السؤال الثاني، فيسأل عن المميزات الذاتية للشيء؟ فيقول: ما هو الإنسان؟ ما هو الأسد؟ ما هو الجن؟ ما هي الملائكة؟ فهو من خلال هذا السؤال، يريد أن يعرف حقيقة هذه الأشياء، والجواب يختلف عمّا سبق فليس من الصحيح أن نجيب عن هذا السؤال بنفس الجواب السابق بأن نذكر المعنى اللغوي للكلمة فإنّ ذلك مفروغ منه، بل لا بد وأن نبيّن حقيقة ذلك الشيء وحدوده.

وبمعرفة حدّه، نتمكّن من تصور الشيء تماماً فهذه "ما" تسمى "ما" الحقيقية.

وربّما لا يكتفي بذلك بل يريد أن يصدّق بوجوده فينتقل إلى السؤال الثالث، فيسأل هل الجن موجود؟ هل الملائكة موجودة؟ هل الروح موجود؟ فيستخدم الأداة "هل" وهي تسمى هل البسيطة لأنه يسأل بها عن الوجود فقط، فلو أجيب بأنّه موجود سوف ينتقل إلى:

السؤال الرابع: ومن خلال هذا السؤال يريد أن يعرف إن كان هذا الشيء الموجود متصفاً بصفة ما، فيقول: هل الجن يأكل ويشرب؟ هل الملائكة ينامون؟ هل الروح مجردة؟ هل الإنسان ضاحك؟ وذلك بعد معرفة وجوده وهذه تسمى هل المركبة لأنها تستخدم فيما إذا كان الإنسان يريد أن ينسب شيئاً إلى شيء آخر ومرتبتها متأخرة عن مرتبة "هل" السابقة التي كانت تستخدم لأجل معرفة وجود الشيء.

ثمّ وبعد أن عرف أنّه موجود أو متصف بتلك الصفة ينتقل إلى السؤال الخامس، فيسأل بأداة "لِمَ" لأنّه يسأل عن لِمَ الشيء وعلته سواء عن علّة الوجود أو عن علّة الإتّصاف والحكم فيقول: لِمَ كان الإنسان؟ أو لِمَ كان الإنسان ضاحكاً؟ لم صارت الروح مجردة؟ لِمَ كان المغناطيس جاذباً للحديد؟

فتتلخّص المطالب في:

1- ما المستخدمة لمعرفة شيئية الشيء وماهيته وحقيقته.

2- هل المستخدمة لمعرفة وجود الشيء.

3- لم المستخدمة لمعرفة عليّة الشيء .

ومن هنا قال المحقق السبزواري رضوان الله عليه في منظومته:

أُسُ المطالب ثلاثة عُلْم: مَطْلُبُ ما، مَطْلُبُ هل، مَطْلُبُ لِمَ

ولنا أن نسأل : مَنْ الذي يتكفّل الجواب عن تلك الأسئلة المتنوعة ؟ أو ما هو العلم الذي دُوّن للإجابة على تلك الأسئلة ؟

أقول: بالنسبة إلى " ما " الحقيقية التي يطلب بها بيان حقيقته الأشياء، وأيضاً هل البسيطة التي يطلب بها وجود الأشياء، فالحكمة المتعالية أي الفلسفة، هي التي تتكفّل بالجواب عليهما، وأمّا " لم " التي يطلب بها معرفة العلل، فالأمر مختلف، فلو كان الغرض من هذا السؤال، معرفة العلّة الأولى فيطلب جوابه من الفلسفة أيضاً، وأمّا إذا كان السؤال عن الأسباب الأخرى التي يُطلق عليها "علل" في العُرف وليست هي إلا مقتضيات، فالجواب عنها إنما يُطلب في العلوم المتنوعة التي دُوّنت للإجابة على هذه الأسئلة، حسب موضوع ذلك العلم، كما أنّ سائر الأمور التي تقع مورد السؤال بـ " كم " و " كيف " و " أين " وغيرها، فيطلب جوابها من العلوم أيضاً ولقد تنوّعت العلوم بحسب تنوّع الأسئلة.

وأما علم المنطق فرغم أنّه لا يجيب على أيّ سؤال من تلك الأسئلة ولكنه كما قلنا: خادم جميع العلوم وخاصةً الحكمة المتعالية، فهو الذي يرسم الأسلوب الصحيح للجواب في جميع العلوم ، وفي الحقيقة يجيب المنطق على سؤالٍ واحد فقط وهو: "كيف ينبغي أن يكون التفكير؟"

المعرّف

ينقسم المعرّف إلى قسمين :

حدّ و رَسْم وينقسمان إلى قسمين : تام وناقص.

التعريف بالحدّ:

هو التعريف الذي يُذكر فيه الفصل، الذي يميز النوع عن سائر الأنواع.

التعريف بالرسم:

هو الذي لا يذكر فيه الفصل، إنما يذكر فيه العرض الخاص (الخاصة) فلا يميّز النوع عن الأنواع الأخرى تمييزاً حقيقياً وإنّما يميزه تمييزاً عرضياً ظاهرياً.

ثم إنّ الحدّ إن كان معه الجنس القريب، سمي حدّاً تامّاً، وإن لم يكن معه الجنس القريب، سمي حدّاً ناقصاً.

مثال الحد التام : إذا قلنا في تعريف الإنسان : حيوان ناطق، فقد أتينا بذاتيات الإنسان سواء الجزء الأعم منه الذي هو الحيوان أو المساوي له وهو الناطق، وأيضاً لو قلنا في تعريف الإنسان جسمٌ نام حساس متحرك بالإرادة ناطق.

و التعريف بالحدّ التام هو أفضل التعاريف. مثال الحد الناقص: إذا قلنا في تعريف الإنسان ناطق، فقد ذكرنا فيه الفصل وحده من غير أن نذكر الجنس، فهو حدٌ باعتبار أنه مميّز بالفصل "ناطق" الذي هو المميّز للإنسان عن غيره من الحيوانات، ولكن هو ليس بتام بل ناقصٌ حيث لم يُذكر فيه الجنس، فلو أتينا بالعرض العام بدلاً عن الجنس وقلنا في تعريف الإنسان ماش ناطق فهو لا يزال حدّاً ناقصاً، لأنَّ العرض العام ليس بجنس بل هو بمنزلته.

مثال الرسم التام : إذا قلنا في تعريف الإنسان إنه: حيوان ضاحك، فهذا التعريف يطلق عليه الرسم باعتبار الخاصة أعني "ضاحك" ويُسمّى تاماً باعتبار الجنس القريب وهو "حيوان".

مثال الرسم الناقص: إذا قلنا في تعريف الإنسان، ضاحك، فقد ذكرنا الخاصة وحدها ولأننا لم نذكر الجنس فهو ناقصٌ.

ثم: إنّه ينبغي أن نعلم بأنَّ الأصل في التعريفات هو الحد التام، فمع عدم التمكن منه ينتقل الدور إلى الحد الناقص، ثم الرسم التام ثم الرسم الناقص وأما التعريف بالجنس وحده أو العرض العام وحده فلا يعدُّ لا حدّاً ولا رسماً.

شروط التعريف

على ضوء ما قلنا من أنَّ الغاية من التعريف هي تبين مفهوم المعرّف وتمييزه عما عداه، فمن الضروري الالتزام بالشروط الخمسة التالية:

الأول: أن يكون المعرّف مساوياً للمعرّف في الصدق، أي يكون المعرّف مانعاً جامعاً أو (مطرّداً و منعكساً) ومعنى مانع أو مطرّد أنه لا يشمل إلا أفراد المعرّف ومعنى جامع أو منعكس أنه يشمل جميع أفراد المعرّف، لا يشذ منها واحد.

فلا يصح التعريف بالأمر الآتية:

1-بالأعم: لأنه ليس بمانعٍ، كتعريف العصفور بأنه حيوان يطير.

2-بالأخص: لأنه ليس بجامعٍ، كتعريف الإنسان بأنه حيوان متعلم.

3-بالمباين: لأن المتباينين لا يصح حمل أحدهما على الآخر.

الثاني: أن يكون المعرّف أجلى مفهوماً وأعرف عند المخاطب من المعرّف. فلا يجوز التعريف بالأمرين التاليين:

1-بالمساوي في الظهور والخفاء: كتعريف الفرد بأنه عدد ينقص عن الزوج بواحد. وكتعريف الأب بأنه والد الإبن، وكتعريف فوق بأنه ليس بتحت.

2-بالأخفى معرفة: كتعريف النور بأنه قوة تشبه الوجود.

الثالث: أن لا يكون المعرّف عين المعرّف في المفهوم، كتعريف الحركة بالانتقال والإنسان بالبشر تعريفاً حقيقياً غير لفظي، بل يجب تغايرهما، إمّا بالإجمال والتفصيل كما في الحد التام، أو بالمفهوم كما في التعريف بغيره.

ولو صح التعريف بعين المعرّف لوجب أن يكون معلوماً قبل أن يكون معلوماً، وللزم أن يتوقف الشيء على نفسه. وهذا محال لأنّه نتيجة الدور الذي سيأتي بيانه.

الرابع: أن يكون خالياً من الدور لأنه يؤول إلى أن يكون الشيء معلوماً قبل أن يكون معلوماً، أو إلى أن يتوقف الشيء على نفسه والدور على نحوين:

(الدور المصرح) مثل: تعريف الشمس بأنها (كوكب يطلع في النهار). والنهار لا يعرف إلا بالشمس إذ يُقال في تعريفه: (النهار: زمان تطلع فيه الشمس). فتوقفت معرفة الشمس على معرفة النهار، ومعرفة النهار -حسب الفرض- متوقفة على معرفة الشمس، فنكون معرفة الشمس، متوقفة على معرفة الشمس.

(الدور المضمّر) مثل: تعريف الإثنين بأنهما زوج أوّل. والزوج يعرف بأنه منقسم بمتساويين والمتساويان يعرفان بأنهما شيئان أحدهما يطابق الآخر. والشيطان يعرفان بأنهما إثنان. فرجع الأمر بالأخير إلى تعريف الإثنين بالإثنين.

الخامس: أن تكون الألفاظ المستعملة في التعريف، واضحة لا إبهام فيها، فلا يصح استعمال الألفاظ الغريبة ولا الغامضة، ولا المشتركة والمجازات بدون القرينة.

القسمة

من أهم الوسائل و الطرق الموصلة إلى تعريف الأشياء هو القسمة ومعناها: "تجزئة الشيء وتفريقه إلى أمور متباينة".

فبالنقسيم تتميّز الأشياء بعضها عن بعض، ثمّ يتبيّن الاختلاف الموجود بين الأنواع المندرجة تحت جنس واحد والأصناف المندرجة تحت نوع واحد، وهذا ما يساعد الإنسان على تعريف الشيء تعريفاً صحيحاً متكاملًا .

عند تقسيم الشيء إلى أقسامه المختلفة، تتحقّق أمور:

1-المقسم :

وهو نفس ذلك الشيء الذي قسّمناه .

2-الأقسام :

وهي التي أفرزت من المقسم، وكلُّ منها يسمّى قسماً عند مقايستها بالمقسم.

3-النقسيم :

يطلق على كلّ قسم عندما يقايس مع الأقسام الأخرى .

فلو قسّمنا العلم إلى التصور والتصديق، فالعلم هو المقسم والتصور قسم من العلم وقسيم للتصديق كما أن التصديق قسيم للتصور.

أصول القسمة

للقسمة أصول أربعة:

الأول : لا بدّ أن تكون ثمرة للتقسيم، فلا يجوز تقسيم الشيء إلى أقسامه المختلفة إلا أن يكون للتقسيم ثمرة نافعة في غرض المقسم، ويكون لكل قسم خصوصيّة، من أجلها، أفرز ذلك القسم.

الثاني: لا بد من تباين الأقسام وعدم تداخلها، بحيث لا يصدق أحدها على ما صدق عليه الآخر.

وبناء عليه:

أ- لا يجوز أن تجعل قسم الشيء قسيماً له.

ب- ولا يجوز أن تجعل قسيم الشيء قسماً منه.

ج- ولا يجوز أن تقسم الشيء إلى نفسه وغيره.

أساس القسمة

يجب أن تؤسس القسمة على أساس واحد، أي يجب أن يلاحظ في المقسم جهة واحدة، وباعتبارها يكون التقسيم. والشيء الواحد قد يكون مقسماً لعدة تقسيمات، باعتبار اختلاف الجهة المعتبرة أي "أساس القسمة".

جامعة مانعة :

يجب في القسمة أن يكون مجموع الأقسام مساوياً للمقسم فتكون جامعة مانعة .

أنواع القسمة

1- قسمة الكل إلى أجزائه، أو "القسمة الطبيعية".

2- قسمة الكلي إلى جزئياته، أو "القسمة المنطقية".

أساليب القسمة

1- طريقة القسمة الثنائية:

وهي طريقة الترديد بين النفي والإثبات (وهما النقيضان) إذ لا يرتفعان، أي لا يكون لهما قسم ثالث ولا يجتمعان أي لا يكونان قسماً واحداً، فلا محالة تكون هذه القسمة ثنائية أي ليس لها أكثر من قسمين، وتكون حاصرة جامعة مانعة.

2- طريقة القسمة التفصيلية :

وذلك بأن يقسم الشيء ابتداءً إلى جميع أقسامه المحصورة، والقسمة التفصيلية على نوعين: عقلية واستقرائية.

1- العقلية: وهي التي يمنع العقل أن يكون لها قسم آخر.

2- الاستقرائية: وهي التي لا يمنع العقل من فرض آخر لها ، وإنما تذكر الأقسام الواقعة التي علمت بالاستقراء والتتبع.

التعريف بالقسمة

القسمة بجميع أنواعها عارضة للمقسم خاصة به غالباً، لأنه يشترط في القسمة أن تكون الأقسام جامعة مانعة، وعليه تكون الأقسام بمجموعها مساوية للمقسم كما أنها أعرف منه. وهو التعريف بالرسم الناقص بعينه.

كسب التعريف بالقسمة

من أراد كشف الحقائق التصورية المجهولة، ينبغي أن يتعرف على كيفية الحصول على حدود الأشياء أو رسومها، والأسلوب الوحيد لذلك هو تقسيمها إلى أقسام مختلفة عرضاً وطولاً . ونعني بالعرض بيان أكبر عدد من الأقسام الواقعة على مستوى واحد ، كما نعني بالطول، تقسيم تلك الأقسام إلى أقسام أخرى وهكذا إلى أن تكتمل السلسلة بقدر الإمكان، وبذلك سوف تتكوّن مفاهيم كثيرة مترابطة، تبدأ من العام وتترج إلى الخاص فالأخص، ومن خلالها يمكن تعريف ذلك الشيء المجهول التصوري واستبداله إلى معلوم تصوّري

وهناك أسلوبان للقسمة:

1- القسمة الطبيعية أو التحليل العقلي.

2- طريقة القسمة المنطقية الثنائية.

القسمة الطبيعية أو التحليل العقلي

وطريقتهما هي أنّ الإنسان بعد أن يواجه المجهول التصوري أو المشكل، يبحث عن الجنس الذي يشمل ذلك المجهول وغيره من الحقائق المشتركة معه في ذلك الجنس، ثمّ يطلب مميزات ذلك المجهول، خاصة تلك المميزات التي تشخصه وتميّزه عن غيره تمييزاً ذاتياً إن أمكن، أو عرضياً، وذلك بالبحث عن العوارض الخاصة للمجهول.

وله أن ينتقل إلى الجنس الأعلى فيتبع نفس الأسلوب وينتقل إلى مرحلة أخرى أقل مستوى وهكذا ينزل حتّى يصل إلى خصوصيات المجهول تفصيلاً، فيقلب المجهول معلوماً.

مثال:

لو أراد أن يعرف الماء فإنه ينتقل إلى أجناسه وله أن يبدأ من الجوهر أو من الجسم أو من السائل فيفرزها مجاميع على حسب اطلاعه. مثلاً يقسم السائل بالتقسيم الطبيعي إلى الدهن والبتروول والزئبق وهكذا. ثم يلاحظها بدقة حتى يعرف ما يمتاز بها هذا السائل، أعني الماء عن بقية السوائل وذلك من خلال التجربة، فلو عرف خواص الماء، فقد نجح في عمليته هذه واستطاع أن يعرفه تعريفاً صحيحاً بالرسم التام فيقول: الماء "سائل لا لون له ولا طعم ولا رائحة وأنه قوام لكل شيء حي".

طريقة القسمة المنطقية الثنائية

وهذا النوع من التقسيم يدور بين الإثبات والنفي، وهو أدق من سابقه حيث لا يشدّ منه شيء ولا يختلط معه غيره، أي يكون جامعاً مانعاً، وذلك لأنّ النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كما مرّ.

فيبدأ من جنس الأجناس، إن كانت هناك ضرورة في البين، كما لو أراد معرفة حقيقة البياض، فينتقل إلى أعلى جنس للبياض وهو الكيف الذي يقال عنه أنّه جنس الأجناس للبياض فيقسمه إلى قسمين فقط وهما الكيف المحسوس والكيف غير المحسوس ثمّ يقسم الكيف المحسوس خاصة إلى اللون وغير اللون ومن ثمّ يقسم اللون. وبما أنّه انتهى إلى الجنس الأدنى وهو آخر مرحلة من مراحل الأجناس، فينبغي أن يأتي بفصل البياض الذي يميّزه عن سائر الألوان تمييزاً ذاتياً، أو بخاصته التي تميّزه تمييزاً عرضياً.

فيقول: البياض هو: "كيف محسوس لون مفرّق نور البصر" وهو تعريف حقيقي من نوع الحدّ التام لأنهم يقولون بأن "مفرق نور البصر" هو فصل البياض.

وهذا الأسلوب يمكن أن يجري في مثال الماء بأن يقسم السائل بالتقسيم الثنائي إلى عديم اللون والرائحة والطعم وغير عديم اللون والرائحة والطعم فيستخرج من خلاله تعريف الماء.

إلى هنا انتهينا من قسم التصوّرات ويليه التصديقات والحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على محمّد وآله الطاهرين 17 ربيع الأوّل 1419 يوم مولد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وحفيده الإمام جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام الموافق 1998/7/12 ميلادية.

تعريف المنطق

- 1- ما هو معنى المنطق في اللغة؟
- 2- عرف المنطق اصطلاحاً؟
- 3- لماذا سمّي المنطق بعلم الميزان؟
- 4- بين أهميّة علم المنطق؟
- 5- ماذا نعني من المنطق الصوري؟
- 6- هل يمكننا أن نكتفي بهذا العلم للتفكير الصحيح؟
- 7- من أين نكتسب مواد التفكير؟

العلم

- 1-أذكر الفروق الثلاثة بين العلم الحسولي والعلم الحسوري ؟
- 2-ما هو الفرق بين ارتسام الصورة في الذهن و ارتسامها في المرآة؟
- 3-ما هو نوع الاختلاف بين الوجود العيني والوجود الذهني؟
- 4-أذكر أمثلة للعلم الحسوري ؟
- 5-عرّف العلم؟

التصور والتصديق

- 1-ما هو التصور وما هو التصديق؟
- 2-بماذا يتعلّق التصور؟
- 3-بماذا يتعلّق التصديق؟
- 4-أذكر أمثلة خمسة للتصور والتصديق؟
- 5-كل تصديق يتوقّف على تصوّرات ثلاثة، اشرح ذلك؟
- 6-هل إطلاق التصديق على النسبة الحكيمة إطلاق حقيقي ؟ لماذا ؟
- 7-ميّز التصوّر والتصديق في الأمثلة التالية:

كل يوم هو في شأن () أوجب أحذكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه () كونوا للظالم خصماً () ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض () توقد من شجرة مباركة لا شرقية ولا غربية () الله لا اله إلا هو الحي القيوم () يا رب ارحم ضعف بدني () اتخذه وكيلاً () لا تثريب عليكم اليوم () فاصفح عنهم وقل سلام () فقتل كيف قدر () كل نفس بما كسبت رهينة () ما سلّكم في سقر () إياك أن تأكل ما لا تشتهي () لا تأكل إلا عند الجوع () إذا أكلت فكل حلالاً ()

- 8-أذكر متعلّق التصوّر و متعلّق التصديق في الأمثلة الآتية:

ألف: قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى.

الله الصمد.

إنّ الأبرار لفي نعيم.

قد أفلح من تزكّى.

كأنّهم خشبٌ مسندة.

الجهل

1-هل الجهل هو عدم العلم مطلقاً ؟ لماذا ؟

2-كيف تميّز الجهل ، وهو عدم محض ؟

3-عرّف الجهل ؟

4-عرّف كلاً من الجهل التصوّري والجهل التصديقي واذكر أمثلة لهما .

5-ما هو الجهل البسيط و ما هو الجهل المركّب ؟

6-ماذا نعني من "لا أعلم نصف العلم" ؟

7-لماذا زعم البعض أنّ الجهل المركّب من العلم ؟

8-هل الجهل المركب علّم ؟ لماذا ؟

الضروري و النظري

1-عرّف العلم الضروري أو البديهي مع ذكر أمثلة ثلاثة .

2-عرّف العلم النظري أو الإكتسابي مع ذكر أمثلة ثلاثة .

3-ما الفرق بين العلم بالجن والعلم بالإنسان مع أنّ كليهما نظري.

4-لماذا لا تفتقر التصوّرات البديهيّة إلى التفكير؟ دون التصورات النظرية؟

5-ما هو التفكير بخصوص التصوّرات النظرية؟

6-ما هو التفكير بخصوص التصديقات النظرية؟

7-ماهي أسباب التوجّه؟

8-ماهي الشبهة؟

9-ماهي العملية غير العقلية؟

10-إشرح العبارة التالية:(الفكر حركة إلى المبادي من المبادي إلى المراد)

11-أذكر مراحل الفكر الخمسة و اشرح كل واحد منها باختصار.

12-ما هي قوّة الحدس وكيف تحصل؟

13-لماذا لا تعدّ المرحلة الأولى والثانية من الفكر؟

أبحاث المنطق

1-ماهي أبحاث علم المنطق؟

- 2- المنطق لا علاقة له بالألفاظ ، لماذا؟
- 3- اللفظ مرآة للمعنى، إشرح ذلك.
- 4- هل يختص المنطق بلغة معينة ؟ لماذا ؟
- 5- أذكر الوجودات الأربعة وبين الحقيقي منها و الاعتباري؟
- 6- إشرح العبارة التالية "الانتقالات الذهنية قد تكون بألفاظ ذهنية وذلك لرسوخ العلاقة بين اللفظ المعنى في الأذهان" ؟

الدلالة

- 1- عرّف الدلالة ؟
 - 2- ما هو الدال وما هو المدلول؟
 - 3- ما الفرق بين الدلالة العقلية و الدلالة الطبيعية والدلالة الوضعية ؟
 - 4- عرّف الدلالة الوضعية؟
 - 5- عرف كلاً من الدلالة الوضعية اللفظية و غير اللفظية مستعيناً بمثال؟
 - 6- عرف كلاً من الدلالة المطابقة و الدلالة التضمنية و الدلالة الإلزامية؟
 - 7- ما هي القرينة؟
 - 8- ما الفرق بين القرينة المعيّنة والقرينة الصارفة؟
 - 9- عين أقسام الدلالة اللفظية في الأمثلة الآتية:
- دلالة لفظ السقف على الجدار .
- دلالة لفظ الشجرة على ثمرتها.
- دلالة لفظ السيارة على محركها .
- دلالة لفظ الدار على عُرفها .
- دلالة لفظ النخلة على الطريق إليها .
- دلالة لفظ العلم على العلم الحسولي خاصة .
- دلالة لفظ الرازق على الخالق.
- تقسيمات الألفاظ (1)

- 1- عرّف اللفظ المختص، المشترك، المنقول، المُرتجل، الحقيقة والمجاز؟

- 2- ما هي القرينة؟
- 3- ما الفرق بين القرينة المعينة والقرينة الصارفة؟
- 4- أذكر ثلاثة أمثلة لكل من أقسام اللفظ الخمسة.
- 5- كيف تميز بين المشترك و المنقول؟
- 6- لماذا يحتاج المشترك إلى قرينة، و هل يحتاج المنقول إلى القرينة؟
- 7- ماهو المجاز في الإسناد؟

تقسيمات الألفاظ (2)

الترادف والتباين

- 1- ماهي الألفاظ المترادفة ؟ أذكر أمثلة لها.
- 2- ماهي الألفاظ المتباينة ؟ أذكر أمثلة لها.
- 3- أذكر أقسام المتباينان؟
- 4- ماهي الجهات المشتركة في المثليين؟
- 5- عرف التقابل ، و بيّن الفرق بينه وبين التخالف .
- 6- عرّف كلاً من أقسام التقابل مع ذكر أمثلة له.
- 7- هل هناك تضادٌ بين اللون الأحمر واللون الأسود ؟ لماذا.
- 8- المتضايغان لا يجتمعان ولكن يرتفان ، لماذا ؟

تقسيمات الألفاظ (3)

المفرد والمركب

- 1- ماهو اللفظ المفرد ؟ عرّفه مع ذكر أمثلة ؟
- 2- ماهو اللفظ المركّب ؟ عرّفه مع ذكر أمثلة ؟
- 3- ما الفرق بين المركّب التام و المركّب الناقص؟
- 4- ماهو الخبر وما هو الإنشاء؟
- 5- أذكر موارد الإنشاء؟

6- ما ذا نعني بالكلمة في المنطق؟ أذكر أمثلة لها.

7- ماذا نعني بالأداة في المنطق؟ اذكر أمثلة لها.

8- ماهو المعنى الحرفي ؟

9- تشتمل الكلمة على معنى اسمي و معنى حرفي ، اشرح ذلك بالتفصيل.

10- ميز المفرد و المركب:

على () جميع () ما () الشيطان الرجيم () إنك () ولن () أجدُ () لا تجعل () لبيك () مرحباً () عبد
المطلب () رزقتني ().

11- ميز المركبات التامة و الناقصة و الخبر و الإنشاء:

لاتقدموا () إتقوا الله () يا أيها الذين آمنوا () لا ترفعوا () لا تشعرون () أولئك الذين امتحن الله قلوبهم
للتقوى () إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون () والله غفور رحيم () إن جاءكم
فاسق نبأ فتبينوا () اعلموا () لكن الله حبيب إليكم الإيمان () إن الله يحب المقسطين () إنما المؤمنون
إخوة () لعلمكم ترحمون () لايسخر قوم من قوم () لا تلمزوا أنفسكم () لا تنابزوا بالألقاب () من لم
يتب () اجتنبوا كثيراً من الظن () إن بعض الظن إثم () لا تجسسوا () إن أكرمكم عند الله أتقاكم ()
قالت الأعراب آمنا () غيب السماوات والأرض () والنخل بأسقات () أفعبينا بالخلق الأول () ما يلفظ
من قول إلا لديه رقيب عتيد () ومن الليل فسبحه ().

مباحث الكلّيات

الكلّي

أجب على الأسئلة الآتية:

1- لماذا يختص بحث الكلّي بباب التصوّر بالأصالة و يشمل باب التصديق بالتبع؟

2- لماذا لا يمكن السؤال بكم وأيهما بالنسبة إلى الجزئيات؟

3- عرّف الجزئي؟ واذكر أمثلة له؟

4- عرّف الكلّي؟ واذكر أمثلة له؟

5- كيف تنتقل الأشياء الخارجية إلى عقل الإنسان؟

6- كيف يصل الإنسان إلى مستوى العلم؟

7- ما هي النشآت الثلاثة للإنسان؟

11- ما هو دور الحسّ ؟

- 12- هل الخيال يتعامل مع أشياء أخرى غير الأشياء التي تلقّاها الحس ؟ ولماذا ؟
- 13- ما الفرق بين المعلومات العقلية والمعلومات الحسيّة والخيالية؟
- 14- هل إدراك الكليات هو حدوث النقص في المُدرَكَات الذهنية، أم هو ناشئ من كمال العقل ؟ ولماذا ؟
- 15- هل الحيوانات الأخرى غير الإنسان تدرك الكليات ؟ فما هو إذاً مجال فهمها ؟
- 16- هل يمكن تصوّر كُلي لا مصداق له في الخارج أصلاً ؟ فما هو الدليل على كُليته إذاً ؟ أذكر مثال لذلك ؟
- 17- ماذا يعني المصداق الذهني ؟ وما هو الفرق بينه وبين الفرض الذهني ؟
- 18- كيف استطاع الإنسان أن يفرض المحالات العقليّة ؟
- 19- لماذا أضيفت كلمة (ولو بالفرض) على تعريف الكلي والجزئي؟
- 20- مفهوم واجب الوجود هل هو كلي أم جزئي؟
- 21- هل الكلي موجود في الخارج و العين؟ لماذا؟
- 22- هل يمكنك أن تعرف السرّ في عدم تناهي جزئيات الكلي ؟ أذكره.
- 23- ما هو الفرق بين الكلّ والكلي وبين الجزء والجزئي؟
- 24- ما هو دور العلوم الجزئية في معرفة الكليات ؟
- 25- عيّن الجزئي من الكلي في الأمثلة التالية:

لبنان () العالم العربي () الكرة الأرضيّة () كتاب رجل () الكتاب () الشعراء () علماء لبنان () مجلس الأُمّة في الكويت () سيد الشهداء () الجزئي () هذا الكلي () الجزئي الإضافي () المسجد الكبير () الزمان () العنقاء () جبل النور () غار حراء () فرزدق () أشعار فرزدق () مفهوم الخوف () حقيقة الخوف () الشيطان () إبليس () الأنبياء () أسيا () الشمس ()

الجزئي الإضافي

- 1- عرّف الجزئي الإضافي ؟
- 2- أذكر مثال تبيّن من خلاله كيفيّة إيجاد الكليات المتسلسلة بعضها فوق بعض ومن ثمّ بيّن الجزئيات الإضافية الحاصلة منها ؟
- 3- لماذا سمّي الجزئي الإضافي جزئياً؟
- 4- هل الجزئي الحقيقي هو جزئي إضافي أيضاً ؟ لماذا ؟
- الكلي منطقي و طبيعي و عقلي

1-عرّف كلاً من الأقسام الثلاثة للكلي ، مع ذكر مثال توضيحي.

2-أي موطن الكلي المنطقي، لماذا ؟

3-هل الكلي الطبيعي موجود في الخارج؟ اشرح بالتفصيل.

4-لماذا سمّي الكلي المنطقي بهذا الاسم ؟

5-لماذا سمّي الكلي العقلي بهذا الاسم ؟

المتواطىء والمشكك

1-ماذا نعني من الكلي المتواطىء ؟ وما هو التواطؤ ؟

2-عرّف الكلي المشكك ؟

3-أذكر أنحاء التفاوت في الكلي المشكك ؟

4-إنَّ التفاوت في الكلي المشكك لا يكون إلا في شئ واحد وهو الكمال والنقص. اشرح ذلك وأذكر السبب ؟

5-ما هو الفرق بين ما به التفاوت وما فيه التفاوت ؟

6-ما هو السبب في حصول التشكيك في الأعراض دون الجواهر ؟

7-عيّن المتواطىء والمشكك:

النور () الظلمة () الطول () الكتاب () الكويتي () الجمال ()

النافذة () الفرس () الناطق () الحلم () الإيمان () النار ()

النسب الأربعة

1-هل يمكن تصوّر النسب الأربعة بين جزئيين ؟ لماذا؟

2-ما هي النسب الأربعة ولماذا صارت أربعة؟

3-عرّف كلاً من النسب الأربعة؟ 4

-أذكر أمثلة أربعة لنسبة التباين؟

5-أذكر أمثلة أربعة لنسبة التساوي؟

6-هل النسبة بين مفهومي المحال و الممتنع هي التساوي ؟ لماذا؟

7-لماذا سميت نسبة العموم و الخصوص المطلق بهذا الاسم؟

8-لماذا سميت العموم و الخصوص من وجه بهذا الاسم ؟

9-لو نظرنا إلى العموم و الخصوص من وجه لعرفنا أنه يشتمل على النسب الثلاثة الماضية إشرح هذا الأمر بالتفصيل مع الإستعانة بمثال؟

10- إن الحصر في النسب الأربعة حصرٌ عقلي إشرح ذلك؟

11-بين النسبة الموجودة بين الكلّيات الآتية:

الناس و المأل - العفة و الشجاعة -الطول والعرض - الأديب و الخطيب - التباين والتساوي - القلب و العقل - العلم و الحسولي - التصور والنظري -التصوّر و التصديق - الإنسان و الجمل - التراب و الطاهر - الدم و النجس - الكلب والنجس- الورد و الأحمر - منقول ومشتراك - مجاز وحقيقة -الدلالة اللفظية و الدلالة الإلتزامية - نور و ظلمة -صوم و عبادة - عالم و مؤمن - تقوى و إثثار - متقي و مؤثر - علم و زهد - عالم و زاهد-دائرة و مربع - كلمة و أداة - مركّب و ناقص - خبر و إنشاء -أسود و حلو.

الكلّيات الخمسة

1-بين أهمية مبحث الكلّيات الخمسة.

2-ماهو الذاتي و ما هو العرضي ؟

3-ماهي الكلّيات الخمسة ؟

4-عرّف كلاً من الكلّيات الخمسة.

5-ما هو الجنس وماذا يعني أنه الجزء الأعم للنوع ؟

6-ما هو الفصل وماذا يعني أنه الجزء المساوي للنوع ؟

7-لم سُمّي العرض العام عرضاً ولم سُمّي عاماً ؟

8-أذكر الأسئلة التي من خلالها يمكننا الوصول إلى معرفة النوع والجنس والفصل؟

9-لم سُمّي الذاتي ذاتياً والعرض عرضياً و ما هو طرف النسبة المستفادة من الياء ؟

10-ماذا نعني من قولنا أنّ الذاتي هو المحمول وكذلك العرض ؟ أذكر مثلاً لذلك ؟

11-اذكر مميزات الذاتي ؟

12-لم لا يحتاج الذاتي في ثبوته للموضوع إلى دليل وبرهان؟

13-لماذا لا تكون الفصول المنطقية هي الفصول الحقيقية ؟

17-ما هو الشبه الموجود بين العرض العام والجنس ؟

18-ما هو الشبه الموجود بين العرض الخاص و الفصل ؟

- 19- ماهو النوع الإضافي؟
- 20- عرّف كلاً من النوع السافل و العلي و المتوسط.
- 21- أذكر أقسام الجنس مع ذكر أمثلة عليها.
- 22- ماذا نعني من قولنا أنّ الفصل مقوّم و مقسّم؟
- 23- ما هو الصنف ؟ أذكر مثالا لذلك .
- 24- ماهو الفرق بين المحمول بالضميمة و المحمول بالصميّة؟
- 25- عرّف كلاً من العرضي اللازم والعرضي المفارق.
- 26- ماهو البيّن وماهو غير البيّن؟
- 27- أذكر أقسام العرضي المفارق.

المعرّف

- 1- اشرح أهميّة مبحث المعرّف.
- 2- متى يسأل الإنسان عن الأشياء؟
- 3- ما ذا يتوقّع الإنسان من أسئلته عن المفاهيم؟
- 4- ما هو السر في أهميّة التعريف في سائر العلوم ؟
- 5- ما الدليل على تنوّع الأسئلة لدى الإنسان؟
- 6- متى يستعمل الإنسان كلمة ما الشارحة والحقيقية؟
- 7- متى يستعمل السائل أداة (هل) ؟
- 8- ما هو الفرق بين هل البسيطة وهل المركّبة، وأذكر السبب في هذه التسمية ؟
- 9- متى تُستخدم أداة (لم) واذكر موردي استعمالها ؟
- 10- أذكر بعض الأدوات المستخدمة في الأسئلة الفرعيّة ؟
- 11- ما هي أهميّة المنطق في الإجابة على الأسئلة؟
- 12- ما هو الحد وما هو الرسم ؟
- 13- ما هو الحدّ التام وما هو الحدّ لناقص؟
- 14- ما هو الرسم التام وما هو الرسم الناقص ؟

15-أذكر الشرائط الخمسة للتعريف؟

القسمة

1-ماهي القسمة؟

2-ماهو المقسم وماهو القسم وما هو القسيم ؟

3-ماهي أصول القسمة؟

4-ما نعني من لزوم الأساس للقسمة؟

5-ما الفرق بين القسمة الثنائية و القسمة المنطقية؟

6-كيف نكتسب التعريف من القسمة ؟ اشرح ذلك تفصيلاً ؟

7-أشرح القسمة الطبيعية ، واذكر مثلاً لذلك .

8-اشرح القسمة الثنائية واذكر مثلاً لذلك .

القضايا

و

أحكامها

بسم الله الرحمن الرحيم

القضايا

الحمد لله ربّ العالمين ثم الصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمدٍ وآله الطيبين الطاهرين.

ذكرنا بأنّ مهمّة المنطق هي بيان طريقة التفكير الصحيح في مجالي التصوُّر والتصديق. وقد تحدثنا عن التفكير في نطاق التصوُّرات في القسم الأوّل من أبحاث المنطق، وأمّا القسم الثاني فيختص ببيان أسلوب التفكير الصحيح في مجال التصديقات وهي مباحث الحجّة والبرهان. وبما أنّ الحجّة تتكوّن من قضايا، فينبغي أن نتحدّث عنها مقدّمة للإستدلال .

يقع الكلام في أمور ثلاثة:

الأمر الأول : تعريف القضية

الأمر الثاني : تقسيم القضية

الأمر الثالث : أحكام القضايا

الأمر الأول : تعريف القضية

القضية هي الخبر الذي تحدثنا عنه في القسم الأول من المنطق وهو:

{ المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب }

وهذا التعريف لاشتماله على الخاصّة فهو تعريف منطقي دقيق، إلا أنّه من الرسم التام أو الرسم الناقص؛ فإن قلنا بأنّ "المركب التام" المذكور في التعريف هو جنس قريب، فهذا التعريف يكون من الرسم التام، وإن قلنا إنّهُ عرض عامّ وهو بمنزلة الجنس -كما هو الأرجح- فالتعريف من الرسم الناقص. وعلى أي حال :

"المركب التام" يشمل كلاً من الخبر والإنشاء و "الذي يصح أن نصفه بالصدق والكذب" يختص بالقضية أعني الخبر فقط ويُبعد عن الذهن كلّ ما سواه، فالإنشاء المشترك مع الخبر في الجنس أو العرض العام، قد خرج عن التعريف بهذا القيد لأن التوصيف بالصدق والكذب ليس من عوارض الإنشاء.

ولكن مع ذلك، ينبغي أن نضيف إلى هذا التعريف كلمة لذاته فنقول:

القضية هي :

{ المُركَّبُ التام الذي يصحُّ أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته }

وفائدة هذا القيد هي إخراج جميع الإنشاءات التي يُتوهم توصيفها بالصدق أو الكذب، فإنّ ذلك -لا بذاتها- بل بأمرٍ آخر مدلول للإنشاء بالدلالة الإلتزامية.

توضيح ذلك:

لو أن الإنسان العالم بالفقه سأل عن مفهوم الزكاة أو الجهاد، فمادام أنّه يَعْرِفُ الجواب، نقول إن هذا السائل يكذب.. وأمّا لو أنّ الجاهل سأل مثل تلك الأسئلة نقول إنّهُ يصدق! فإذا صفتنا الصدق والكذب، قد شملنا الإنشاء أيضاً، فما هو الحلّ إذا؟

إنّ قيد لذاته قد أخرج الإنشاء عن التعريف مهما كان، لأنّ الصدق والكذب الذّين وُصف بهما الإنشاء لم يكونا لذات الإنشاء لأنّه لا يُوصف بالصدق أو الكذب أصلاً بل ليس له قابلية التوصيف بهما، فإذا الصدق أو الكذب في الإنشاء يرجعان إلى أمرٍ آخر وهو:

أننا عَرَفْنَا ومن خلال أمرٍ خارجٍ عن مضمون الكلام أن هذا الإنسان السائل عالمٌ ومع ذلك يسأل، وعلمنا أيضاً أنّ الإستفهام الذي هو طلب الفهم لا يصح إلاّ مع الجهل بالواقع، فحينئذٍ قلنا إنّهُ كاذب أي أن لسان حاله لسان كذب وإن كان قوله -حتى في هذه الصورة- في حدّ نفسه لا يمكن أن يتصف بالصدق والكذب. وبعبارة أخرى: هو يكذب في الخبر المفهوم من لسان حاله وهو "أنا جاهل".

فالقضية التي أُسْتُفِيدت من الإنشاء ولزِمته الإنشاء بالدلالة الإلزامية، هي قضية كاذبة لا الإنشاء في حدِّ نفسه مع غضِّ النظر عن تلك القضية.

وكذلك لو تمنَّى أن يكون عالماً وهو عالم بالفعل، أو تمنَّى أن يكون شاباً وهو شاب، نقول إنه كاذب، وذلك لأنَّ التمني يدلُّ بالدلالة الإلزامية على قضية خبرية -مستفادة من لسان الحال لا القول- مدلولها أن هذا الإنسان فاقداً لهذا الشيء، لأنه لو لم يكن فاقداً فلماذا يتمناه إذاً، فمادام هو شابٌ كيف يتمنى الشباب ؟

فنسبة الكذب إليه تعني أنَّ الجملة الخبرية القائلة "أنني لستُ بشابٍ" كاذبةٌ، وأيضاً إذا قلنا إنه صادق، نعني به القضية المستفادة من الإنشاء بالدلالة الإلزامية وهو "أنَّه كبيرٌ" وأما التمني في حدِّ ذاته لا يكون صادقاً ولا كاذباً.

ثمَّ لا يخفى أنَّ القضية لا تختص بالجملة الإسميَّة بل تارة تكون إسمية ، سواء دخل عليها أحد الأدوات مثل كان وأخواتها أو إنَّ وأخواتها أو لا، وتارة أخرى تكون جملة فعلية.

والمهم في الخبر، اشتغالها على العناصر الرئيسيَّة التي سوف يأتي بيانها.

الأمر الثاني

أقسام القضية

الحملية والشرطيَّة

وهذا التقسيم يتعلَّق بالنسبة في القضية فقط، فإذا كانت هذه النسبة هي نسبة حملٍ، فالقضية تسمى قضية حملية وإذا كانت نسبة إشتراط، تكون القضية قضية شرطية.

1-القضية الحملية

{ هي القضية التي حُكِم فيها بثبوت شيءٍ لشيءٍ أو نفيه عنه }

فعندما نريد أن نبني القضية الحملية، نضع في ذهننا موضوعاً ما، أي نتصوره ثم نتصورُ أمراً آخر نجعله محمولاً وبذلك تكتمل صناعة القضية.

ففي قولنا: "عليٌّ جالسٌ" نتصور مفهوم عليٍّ ونضعه في ذهننا، ثم نتصور مفهوم الجلوس، فنسندُه ونربطه بعليٍّ، وبعبارة أصح: نحمله عليه، ومن هنا سميت القضية حملية.

أمثلة للقضايا الحملية : {وَالْجِبَالُ أَرْسَاهَا} 28 {إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا} 29 {قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ} 30

فالقضية الحملية لها طرفان ونسبة، فالطرفان وهما الموضوع والمحمول (المسنداليه والمسند أو المحكوم عليه والمحكوم به) وحيث قلنا 31 إنَّ طرفي القضية، ينبغي أن يكونا مفهومين تصوريين، فهما إمَّا مفردين أو مُركَّبين غير تامَّين، وأما المركب التام فلا يمكن أن يكون موضوعاً أو محمولاً.

وأما النسبة فهي الجزء الثالث من القضية الحملية، وهي الرابطة التي تربط المحمول بالموضوع، وليس لها وجودٌ مُستقلٌ بل وجودها متقوّم بالطرفين، فلو لا الطرفين لما كان لها وجودٌ لا في العين ولا في الذهن.

ثمّ: إنّه ينبغي أن نعلم بأنّ المتصور الذهني شيء والواقع الخارجي شيء آخر، فعندما نلاحظ الواقع الخارجي، نجد أنّ هناك إتحاداً حقيقياً بين الموضوع والمحمول، فهما شيء واحد، فلو قلنا: عليّ شجاع، هناك اتحاد في العين بين ما ينطبق عليه مفهوم شجاع وبين ما ينطبق عليه مفهوم عليّ أي أنّ مصداقهما واحد، والذي جمعهما معاً، هو الوجود العيني، فهذا المظهر أو الحصّة من الوجود صار محلاً لصدق مفهوم عليّ ومفهوم شجاع وهذا شأن كلّ قضية حملية من هذا النمط³². وهذا الإتحاد هو المسمّى بالهوهويّة أي هو هو.

وعلى ضوءه نصل إلى نتيجة مهمّة وهي:

إن القضايا الحملية من النمط الذي ذكرنا، تتكوّن دائماً من جوهر (وهو الموجود لا في موضوع) 33 وعرض (وهو الموجود في موضوع) 34.

فالجوهر هو الذي يُمثّل الموضوع، والعرض يُمثّل المحمول، حيث لا يمكن أن يُحمّل جوهرٌ على جوهر أو عرضٌ على عرض أو جوهرٌ على عرض وإنّما يُحمّل عرضٌ على جوهر، فعليّ جوهرٌ له وجود مستقل والشجاعة صفة عارضة عليه ومتّحدة معه لأنّ قوام العرض في الوجود بالجوهر وإن كان مفهومهما مختلفين.

وبالنتيجة، هناك موجودٌ واحد في العين والخارج هو عليّ وهو شجاع، ولأجل ذلك صحّ قولنا: "عليّ شجاع"، والمهم في هذا المجال- معرفة الموضوع والمحمول في القضايا مهما كان ترتيبها، فعندما نقول: إصفر النبت، ففي هذه القضية اللفظية، النبت هو الموضوع وإصفر هو المحمول، والموجود في الخارج هو شيء واحد وهو النبت المصفر، ولم يتحقق ذلك إلّا لأنّ الإصفرار (وهو كيفية عارضة) إتحداً مع النبت (وهو ذات مستقلة وجوهر عيني).

ولو قلنا: "أثمرت الشجرة" فالشجرة في هذه القضية اللفظية هي الموضوع و"أثمرت" هو المحمول، وأما في العين الخارجي، ليست هناك إلّا شجرة متّصفة بتلك الصفة أعني الإثمار في الطرف المُعيّن.

وحتى لو قلنا: "خالد في الدار" فالموضوع هو خالد وأما المحمول فيقولون إنّه "في الدار" كما أنّ النحويين يجعلون الجار والمجرور خبراً للمبتدأ، وبما أنّ الجار (في) هو أداة ليس لها دورٌ إلّا الربط بين مفهومين، فلا يمكنها أن تمثّل المحمول في القضية وأيضاً (الدار) هو اسم ذاتٍ وهو جوهرٌ، لا يمكن أن نجعله محمولاً كما مرّ، وأما مجموع الجار والمجرور أعني: (في الدار) فليس هو إلّا تركيب من المفردتين السابقتين.

فكيف إذاً صارت هذه الجملة تامّة والقضية كاملة؟ وأين الإتحاد والهوهوية؟

أقول:

إن معرفة حقيقة الأمر، تستدعي التأمل في تلك القضية، ثمّ مقايستها بمركب آخر كقولنا: "عليّ من المدرسة"، فمن الواضح أنّ هذا المركب رغم إشتماله على جميع المفردات الموجودة في القضية السابقة، لا يصح إطلاق القضية عليها أصلاً، لأنّها لا تحتل الصدق أو الكذب.

والسرُّ يكمن فيما شرحنا وهو: إنَّ المحمول لابدَّ وأن يكون من الصفات والأعراض فالمثال الأوَّل أعني خالدٌ في الدار يشتمل على عَرَضٍ محذوف يُعرف من الجملة نفسها وهو: "الكون" أو "الاستقرار" فيشتق منهما إسم فاعلٍ وهو "كائنٌ أو مُستقرٌّ أو يكون أو يستقرُّ" ما شئت فقل.

وأما المثال الثاني فليس كذلك حيث لا ندري ما هو المقصود من قوله "من المدرسة"؟

هل إنَّه أتى منها أم أخرج منها أو ماذا؟! ولذلك قلنا بأنَّها ليست بقضيةً أصلاً.

هذا:

وفي المثال الأوَّل اتَّحد خالدٌ مع الكون في الدار الذي هو من الصفات (لأنَّه ظرفٌ مكان وهو من مقولة الوضع اللَّي هي من المقولات العرضية 35) فاجتمعا في وجودٍ واحد، فتحققت الهوهوية المعتبرة في الحمل.

والحاصل أنَّ:

القضية الحملية تشتمل على طرفين ونسبة:

الطرف الأوَّل : الموضوع

الطرف الثاني : المحمول

النَّسبة : وهي الرابطة .

وقد وضعت للنسبة في بعض اللغات لفظً دالَّ عليه نحو (أست) في اللغة الفارسيَّة فنقول: (زيد نشسته أست) أي زيدٌ جالسٌ.

وأما في العربية فتفهم النسبة من هيئات الجمل وأشكالها، كهئية الجملة الإسمية أو الفعلية، وإن كانت هناك أدوات وضعت للربط .

ثمَّ : ومن خلال الضابطة التي ذكرناها في معرفة الموضوع والمحمول، يمكننا تحليل أية قضيةٍ، مهما كانت. ولأجل التوضيح نذكر الأمثلة التالية:

1-قال تعالى: {إقتربت الساعة} ففي هذه القضية الساعة هو الموضوع وإقتربت هو المحمول والنسبة بينهما هي اقتراب الساعة.

2-قال تعالى: {حلُّوا أساورَ من فضةٍ} فالموضوع هو نائب الفاعل لأنَّه هو المسند اليه وهو الضمير الظاهر في حلُّوا والمحمول هو نفس الفعل المبني للمجهول.

3-قال تعالى: {إنَّ الأبرارَ لفي نعيمٍ} الموضوع في هذه القضية هو الأبرار فهو المحكوم عليه ولفي نعيم هو المحمول بتقدير صفةٍ محذوفة، وهذه الصفة هي التي تمثِّل المحمول الحقيقي. وقد مرَّ تفصيله.

فعلى الطالب الذي يريد الغور في بحار الأنوار الإلهية من خلال القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، أن يتعرَّف على القضايا التي هي مفردات البرهان والحكمة، وينبغي له أن يلاحظها بدقَّة، كي يتمكن من

تمييز الموضوع من المحمول، وإلا فسوف يبقى حيراناً في الأمر! فربّ موضوع اقتضت الحكمة في استتاره ورُبّ محمول دعت المصلحة في اختفائه.

تنبيه: من خلال الأمثلة التي مرّت، نعرف أنّ دراسة العلوم العربيّة وخاصة علم النحو، لها دورٌ مهمّ في معرفة المنطق. كما أنّ كلّ متلفظٍ بلغةٍ ينبغي له أن يتعرّف على قواعد تلك اللغة، كي يتمكّن من التفكير الصحيح وقد أشرنا ذلك في مباحث الألفاظ فراجع.

ثمّ إنّه لا بد وأن نشير إلى ما ورد في التعريف حيث قلنا إنّ العملية هي التي حكم فيها بثبوت شيءٍ لشيءٍ أو نفيه عنه، فإننا نقصد بالنفي خصوص القضايا السالبة وسيأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى.

2- القضية الشرطيّة

وهي { ما حُكِمَ فيها بوجود نسبة بين قضيتيٍّ وأخرى أو لا وجودها } فلا نحمل شيئاً على شيء، ولا نحكم بثبوت شيءٍ لشيءٍ بل يحكمُ باشتراط مفادٍ ومفهوم قضيتيٍّ بمفادٍ ومفهوم قضيتيٍّ أخرى.

وبعبارةٍ أخرى: نحكمُ بأنّ الرّابطة الموجودة في هذه القضية متعلّقةً بالرابطة الموجودة في القضية الثانية، فهناك قضيتان حمليتان مشتملتان على موضوعٍ ومحمولٍ ورابطةٍ، وبإضافة أدوات الشرط عليهما، نبدلُهما إلى مركبات ناقصة ومن ثمّ نُكوّنُ قضيتيٍّ أخرى شرطيةً، مهمّتها إيجاد الربط بين الرابطين في القضيتين.

أمثلة للقضايا الشرطيّة:

{ إذا أشرقت الشمس فالنهار موجودٌ } { وألّو إستقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماءً غدقاً } { إنّنا هديناه السبيل إمّا شاكرًا وإمّا كفورًا } { إذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين } { لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم } { لو أنزلنا هذا القرآن على جبل رأيتَه خاشعاً متصدعاً من خشية الله } { كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً } { إن ينصركم الله فلا غالب لكم }.

شرح لبعض الأمثلة:

1- "أشرقت الشمس" قضيةٌ حمليةٌ أولى، "النهار موجود" قضيةٌ حمليةٌ ثانية، ومع إدخال (إذا والفاء) عليهما إنقلبتا إلى: { إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود } فصارت القضية حينئذٍ شرطيةً.

2- إستقاموا أي الناس، قضيةٌ حمليةٌ وأسقيناهم ماءً غدقاً قضيةٌ حمليةٌ أخرى ومع إدخال (أنّ واللام) عليهما، انقلبتا إلى: { وألّو إستقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماءً غدقاً } فصارت شرطيةً.

3- "الإنسان شاكرٌ" قضيةٌ حمليةٌ أولى و"الإنسان كفورٌ" قضيةٌ حمليةٌ ثانية وبدخول كلمة إمّا عليهما، صارتا مركبتين ناقصتين وصارت القضية شرطيةً وهي:

إنّا هديناه السبيل إمّا شاكرًا وإمّا كفورًا.

وعلى ضوء الأمثلة الثلاثة نقول:

إننا قد أوجدنا علاقةً بين الرابطة الموجودة في القضية الحملية رقم (1) وبين الرابطة الموجودة في القضية الحملية رقم (2) وهذا الربط الثاني بين القضيتين هو نمط آخر من الربط يختلف عن الربط الحاصل في القضية الحملية تماماً، فهو اشتراط وتعليق لا إسناد وحمل، فهذه الرابطة الثالثة هي أكبر من الرابطتين في القضيتين الحمليتين فهي مُخَيِّمة عليهما. ففي المثال الأول قد تعلّق واشترط وجود النهار بطلوع الشمس، وفي المثال الثاني قد تعلّق واشترط الإسقاء بالماء الغدق بالإستقامة على الطريقة وهاتان القضيتان الشرطيتان، يطلق عليهما "المتّصلة"، وهناك نوعٌ آخر من القضايا الشرطية وهي التي في المثال الثالث حيث ارتبط كلٌّ من الطرفين أعني "الإنسان شاكراً" و"الإنسان كفوراً" بعدم الطرف الآخر فلو كان شاكراً فليس بكفوراً ولو كان كفوراً فليس بشاكراً، ومن هنا سمّيت هذه بالشرطية، وهذا النوع من الشرطية يُسمّى منفصلة.

وسوف نشرحهما بالتفصيل في تقسيمات الشرطية إن شاء الله تعالى.

ثمَّ إنّ الشرطية لها طرفان و نسبة :

الطرف الأول: و هو المُقَدَّم.

الطرف الثاني: و هو التالي.

والنسبة : هي علاقة الإشتراط والإرتباط بين المُقَدَّم والتالي المستفادة من أدوات الشرط، مثل إن الشرطية والفاء في المتصلة وإما في المنفصلة.

وأخيراً ينبغي أن نشير إلى ما ورد في تعريف الشرطية، حيث قلنا إنّ الشرطية هي { ما حُكِمَ فيها بوجود نسبة بين قضيةٍ وأخرى أو لا وجودها } فإننا نقصد من لا وجودها خصوصاً القضايا السالبة وسيأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى.

تنبيه:

إذا قلنا: {إنَّ إحترَمَ عليٍّ والديه، فأكرمه} أو قلنا: {إنَّ تاب عمروٌ من ذنبه، فلا تعاتبه} فالجملتان، رغم كونهما شرطيتين، إلا أنَّهما ليسا من الشرطيّة بشيء حيث لم تتوفر فيهما تلك الموازين التي ذكرناها في بناء الشرطية، وأهمُّها هو أن يكون طرفاها قضيتين حمليتين تحتملان الصدق أو الكذب أدخل عليهما أدوات الشرط، فانقلبنا إلى مركبين ناقصين، فهما ليسا كذلك لأنَّ الطرف الثاني أعني التالي ليس قضيةً أصلاً، بل هو إنشاء لا يحتمل الصدق أو الكذب.

فهما ليستا بشرطيتين بل الجملة فيهما إنشائيّة ولكنّها مقيدة ومشروطة بشرطٍ وهو إحترام الوالدين في المثال الأول والتوبة في المثال الثاني.. تأمّل تعرف.

تقسيمات القضية الحملية

1-الموجبة والسالبة

إنَّ هذا التقسيم يدور حول كيفية الرابطة الموجودة بين الموضوع والمحمول، والمقصود من الكيفية ما يقال في جواب "كيف"، فعندما نسأل: كيف تكون هذه القضية؟ يقال في الجواب إنها موجبة أو سالبة، فالإيجاب والسلب هما "كيف" القضية.

فإذا اتَّحد الموضوع والمحمول في الوجود الخارجي وثبت المحمول للموضوع، فقد ثبتت تلك الرابطة المتحققة بينهما وحينئذ تكون النسبة إيجابية والقضية موجبة، وإن لم يتَّحدا في الوجود ونفيت الرابطة والنسبة بينهما تكون القضية سالبة.

أمثلة الموجبة:

{عليّ جالسٌ} فنحن في هذه القضية، قد أثبتنا الجلوس لعلّي وذلك للاتِّحاد الموجود بينهما، فالحكم فيها هو حكم إيجابي وكذلك قوله عليه السلام {الصبر على الطاعة جهادٌ} هي قضية إيجابية حيث حُمِلَ جهادٌ على الصبر وكذلك {تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} 36 و{إنَّ المؤمنَ خفيفُ المؤنة}

أمثلة للسالبة:

{عليّ ليس بجالسٍ} فكيفية هذه القضية تختلف عن السابقة، لأنَّ الجلوس لم يتَّحد مع عليّ بل قد سُلِبَ عنه، ولهذا استخدمنا كلمة "ليس" الدالة على العدم. وكذلك قوله تعالى:

{لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ...} 37

فالمحمول فيها وهو البرّ لأنّه خبر مقدّم لـ "ليس"، والموضوع هو "أن تولّوا" لأنها تؤول إلى المصدر وتكون بمعنى "توليكم" وهو اسم ليس، والقضية سالبة.

وأيضاً قوله تعالى:

{قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ ...} 38 فالموضوع هو "أحدٌ" والمحمول هو يجيرني وقد سُلِبَت "الاجارة" المستفادة من الجملة الفعلية عن "أحد" والأداة "لن" تدلّ عليه، فالقضية إذاً سالبة.

وقس على تلك الأمثلة، قوله تعالى:

{لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ ...} 39 {قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ} 40

ماهية الإيجاب والسلب

للتعرف على ماهية الإيجاب والسلب، نجيب على السؤالين التاليين:

ما هو الإيجاب؟ وما هو السلب؟

وينبغي أن نتعرف عليهما خارج الموضوع والمحمول، أي بعد أن نُثبت كلا من الموضوع والمحمول ونُفرغ منهما، نأتي لنعرّف الإيجاب والسلب.

ففي هذا المجال، سوف نستعرض نظريتين:

الأولى: إنَّ الفرق بين القضية الموجبة والقضية السالبة هو في النسبة، فهناك نوعان من النسبة وهما "النسبة الإيجابية و النسبة السلبية" فعندما نقول: "زيد قائم"، فنحن بذلك نحقق نسبة إيجابية بين زيد وبين قائم وهذه النسبة من نوع الوجود، وأمّا عندما نقول: زيد ليس بقائم، فالنسبة الموجودة بين الموضوع والمحمول، هي نسبة سلبية وإنها ليست من نوع الوجود بل من نوع العدم، وفي اللغة الفارسية تستعمل كلمة (أست) للنسبة الإيجابية وكلمة (نيسـت) للنسبة السلبية وهما يشيران إلى الوجود وإلى العدم في القضيتين.

وفي اصطلاح المنطقيين يقال للنسبة السلبية "سلب الربط" أي أن الربط والاتصال هو المسلوب.

الثانية: وهي نظرية الشيخ الرئيس وصدر المتألهين رضوان الله تعالى عليهما وعدد من الفلاسفة، فهو لا يقبلون النظرية الأولى، بل يعتقدون بأن نوعية الرابطة والعلاقة المتواجدة في القضية الموجبة والقضية السالبة واحدة، فالرابطة في كلتا القضيتين إيجابية ولكنها تصورية لا تصديقية، أي أنّ هناك رابطة ذهنية بين الموضوع والمحمول في مرحلة التصوّر فحسب.

والفرق بين الموجبة والسالبة في شيء آخر وهو:

أنّ الذهن في القضية الموجبة يحكم ويصدّق بوجود الرابطة والنسبة في ظرف الخارج والعين أيضاً، وأمّا في القضية السالبة، لا يحكم الذهن بذلك، بل يحكم برفع تلك الرابطة والنسبة من ظرف الخارج.

وعليه: فليست هناك أية رابطة في عالم الخارج بالنسبة إلى القضية السالبة، خلاف ظنّ القائلين بالنظرية الأولى، بل مفاد القضية السالبة هو أن تلك الرابطة الإيجابية -التي تصورناها في الذهن- منتفية في عالم الخارج، أي لا عينية ولا مصداقية لها أصلاً.

وبعبارة أخرى: القضية الموجبة تحكم بوقوع النسبة الإيجابية المتصورة والقضية السالبة تحكم بارتفاع النسبة الإيجابية المتصورة، والقضية الموجبة تحكي عن مطابق لتلك النسبة الإيجابية الذهنية في الخارج والقضية السالبة تحكي أن ليس هناك مطابق لتلك النسبة الإيجابية الذهنية في الخارج.

وبالنتيجة يكون مفاد القضية السالبة هو سلب الربط لا ربط السلب، ومن هذا المنطلق قالوا في تعريف الخبر: أنّه (إن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فهو خبر).

ثمّ إنّه من خلال ما ذكرنا من التعريف والأمثلة نتضح لنا أمور:

1- القضايا السالبة لا بدّ وأن تشتمل على أداة السلب وهي غير منحصرة في ليس بل هناك أدوات كثيرة لذلك مثل لن و لا و ما ... وللطالب أن يعثر على تلك الأداة، كما ينبغي له أن يعرف الموضوع المحمول، فإنّ ذلك هو المفتاح لمعرفة القضية.

2- بما أنّه لا يوجد اتحاد بين الموضوع والمحمول في القضية السالبة، صدقت السالبة بانتفاء الموضوع أي أنّ لا مصداق لموضوعها في الخارج أي أنّ موضوعها معدوم.

والسرّ في صحّة هذا النوع من السالبة هو أنّ المعدوم بما أنّه لا وجود له، فمن الطبيعي أن يقبل سلب كلّ شيء عنه، كقولك: {أب عيسى بن مريم لم يأكل الطعام ولم يمش في الأسواق} فلا أب له ليأكل أو يشرب، فصحّ إنّه لم يأكل ولم يشرب.

وننبّه أنّ معرفة هذا النوع من السالبة، لها أهمية كبيرة في استنباط جملة من الأحكام الشرعية من أدلتها، ومن تلك الموارد ما وقع البحث فيه بين الفقهاء في باب الأطعمة والأشربة من الفقه بخصوص اللحم وذلك لأنّ الحيوان -مضافاً إلى حليته- لا بدّ أن يكون مذكّي، والمقصود من التذكية هو أن يموت على الطريقة التي رسمتها الشريعة من التسمية حين الذبح وكونه مستقبلاً القبله وسائر الشرائط المذكورة في الكتب الفقهية المستفادة من الكتاب والسنة، فالسؤال الذي يتوجّه هنا هو:

لو شكنا في أنّ هذه الشاة مثلاً هل ذكّيت أم لا؟ فهل يمكننا القول بأنّها لم تكن مذكاة سابقاً -أعني قبل الذبح- وهذا الشك إنّما هو شكّ بعد اليقين؟ أم لا يصح هذا القول؟

فتلاحظ أنّ المسألة تبتني على صدق السالبة بانتفاء الموضوع، لأنّ الشاة مادامت غير مذبوحة، فهي لم تكن مذكّي -من باب السالبة بانتفاء الموضوع- لأنّ أكلها محرّم في حال حياتها، فذبحت ولا ندري أذكّيت أم لا؟

فتلاحظ أنّ الحكم قد اعتمد على صدق السالبة بانتفاء الموضوع.

وكذلك بالنسبة إلى خصوص المرأة الفُرْشِيَّة التي تصل إلى سن اليأس بإكمال ستّين سنة، بخلاف غيرها حيث تياس في الخمسين، فلو شكّ في كونها قرشيّة أم لا، فهل نحكم بعدم كونها قرشيّة، بحجّة أنها لم تكن فُرْشِيَّة قبل أن تولّد -من باب السالبة بانتفاء الموضوع- ثمّ وُلدت، فلا ندري أقرشيّة وُلدت أم غير قرشيّة؟ فالمسألة أيضاً تبتني على صدق السالبة بانتفاء الموضوع.

تقسيمات القضية الحملية

2-المحصلة والمعدولة

ربّما يتصور البعض بأن مفاد القضية السالبة مثل زيد ليس بقائم هو نفس مفهوم قولنا زيد لا قائم، فلا فرق بين القضيتين أصلاً!!

ولكن هذا التصوّر ليس بصحيح قطعاً، لأنّ قولك زيد لا قائم قضية موجبة، بينما قولك زيد ليس بقائم قضية سالبة، وعدم التمييز بين هاتين القضيتين سبّب شبهات ومغالطات كثيرة في الأدلّة والحجج، وعلى ضوئه التجأ المنطقيون إلى تقسيم آخر للقضايا وهو تقسيمها إلى: محصّلة ومعدولة.

وهذا التقسيم يرجع إلى الموضوع أو المحمول، فربما يكون الموضوع أو المحمول "مُحصّلاً" أي يدل على شيء موجود أو صفة وجودية مثل: إنسان، عليّ، أحمد، جاهل، نائم، حليم، وقد يكون الموضوع أو المحمول "معدولاً" بمعنى أنه عُدِلَ عن حالته الأولى الإيجابية، فدخل عليه حرف السلب، فصار السلب جزءاً منه، مثل ما نقول: لا إنسان، لا جاهل، لا نائم، غير حليم، ففي هذه الصورة تسمى القضية معدولة.

فالقضية المحصّلة هي التي يكون موضوعها ومحمولها معاً محصّلاً، سواء كانت القضية موجبة أو سالبة، فإذا قلنا: الجوُّ نقيّ، أو قلنا الجوُّ ليس ببارد فهي محصّلة باعتبار أن الموضوع والمحمول كليهما يدلان على أمر إيجابي، والفرق أن القضية الأولى هي موجبة والثانية سالبة، وهذا ما يسمى بمحصّلة الطرفين. ولكن إذا كان الموضوع أو المحمول أو كلاهما معدولين، فالقضية تسمى معدولة، سواء كانت موجبة أو سالبة، مثلاً إذا قلنا: "كل لا مخلص هو غير مقرّب إلى الله" فهذه القضية موجبة قد حُمِلَ فيها

شيء على شيء، لأن (لا) صارت جزءاً من الموضوع فـ(لا مخلص) في حدّ نفسه هو الموضوع و(غير مقرب إلى الله) هو المحمول؛ غاية ما هناك أنّه قد حُمِلَ المحمول المعدول على الموضوع المعدول وهذه القضية تسمى: "موجبة معدولة الطرفين".

وربّما تكون سالبة معدولة الطرفين مثل قولنا: "كل غير نائم ليس هو غير واع".

وربّما تكون معدولة المحمول ومحصلة الموضوع أو معدولة الموضوع ومحصلة المحمول.

مثال معدولة المحمول أو محصلة الموضوع: "أكثر الناس هم غيرمؤمنين" "اليهود ليسوا هم غيرمتعصبين".

مثال معدولة الموضوع أو محصلة المحمول: "غير المؤمن جاهل"، "غير العالم ليس بسعيد".

الفرق بين الموجبة معدولة المحمول وبين السالبة محصلة المحمول:

لا تطرأ الشبهة في المعدولات إلّا في خصوص الموجبة معدولة المحمول، حيث تشته مع السالبة محصلة الموضوع والمحمول، فهل هناك فرق بين قولنا: حسن ليس بجالسٍ و حسن هو لا جالس ؟ وإن كان فما هو الفرق؟

أقول: إنّهُ يوجد فرق بينهما من ناحيتين:

الف: من ناحية المعنى:

فالسالبة قد سُلِبَ فيها الحمل، فعندما نقول : حسنٌ ليس بجالس، أي حسنٌ قد سلب عنه الجلوس. وأما إذا قلنا : حسنٌ لا جالس فالقضية موجبة ولكنّها معدولة المحمول، فقد حُمِلَ فيها لا جالس الذي هو عدم الجلوس، على حسن. وفرقٌ بين سلب الحمل وحمل السلب.

ب: من ناحية اللفظ:

فالقضية المعدولة غالباً ما يُستعمل فيها حرفُ الربط، أعني كلمة (هو) فيقال: حسنٌ هو غير جالس أو حسنٌ هو لا جالس، بخلاف القضية السالبة فلا يستعمل فيها ذلك، وأيضاً غالباً ما تُستعمل في القضية السالبة (ليس) وفي المعدولة (لا) أو (غير).

تقسيمات القضية الحملية

3-شخصيّة، طبيعِيّة، مهملّة ومحصورة

وهذا التقسيم هو أساس التقسيمات الآتية بل هو الأساس لكثير من المسائل المنطقيّة. والمحمور في هذا التقسيم هو الموضوع، وعلى ضوئه، نقسم القضية إلى الأقسام الأربعة، وذلك لأنّ الموضوع إما أن يكون جزئياً حقيقياً وإما أن يكون كلياً فإن كان الموضوع جزئياً حقيقياً فالقضية تسمى:

1-شخصية و مخصوصة، سميت شخصية لتشخصها وتعيّنها في الخارج، وسميت مخصوصة باعتبار أنها متخصّصة.

مثال ذلك:

*محمدٌ رسولُ الله: هذه قضيةٌ حمليةٌ شخصيةٌ موضوعها "محمد" ومحمولها "رسول الله" وبما أنَّ الموضوع، مخصوص بشخص رسول الله صلى الله عليه وآله، فالقضية إذاً شخصيةٌ.

*الكعبةُ قبلَةُ المسلمين: موضوع هذه القضية هو "الكعبة" ومحمولها "قبلَةُ المسلمين" وهي مخصوصة، لأنَّ الكعبة جزئي حقيقي وهي بيت الله الحرام.

وكذلك "هو عالمٌ" و"أنت مسلمٌ" و"هذا كتاب المنطق" وكلُّ قضية يكون موضوعها أحد المعارف التي بُنيت في علوم العربيَّة، فهي جميعاً تدلُّ على مفاهيم جزئية حقيقيَّة، يمتنع فرض صدقها على كثيرين.

*وإن كان الموضوع كلياً فله ثلاث حالات:

فلو كان الموضوع كلياً فربَّما ننظر إليه ككليٍّ موجودٍ في الذهن وربَّما ننظر إليه بما هو مرآة كاشف عن الواقع الخارجي.

*فإن نظرنا إليه ككليٍّ موجودٍ في الذهن وحكمنا عليه بما هو كلي، بغضِّ النظر عن أفرادهِ، على وجهٍ لا يصح أن يرجع الحكم إلى الأفراد، فهذه القضية تسمى:

2-قضية طبيعية وذلك لأن الحكم قد ورد على الطبيعة أي المفهوم والماهية الكلية المتصورة.

أمثلة:

الف: الإنسان نوع: فالنوع قد حمل على الإنسان لا بما هو موجودٌ في الخارج، حيث لا ننظر إلى مصاديقه التي هي "علي وأحمد وحسن"، بل نلاحظ مفهوم الإنسان ككليٍّ موجودٍ في ظرف الذهن الذي لا علاقة له بالخارج أصلاً، وهذا الإنسان بتلك المواصفات هو نوعٌ أي حقيقة مشتركة بين أفراد مختلفة.

ب: الناطق فصل: فالناطق الملحوظ هنا هو الجزء المساوي للنوع -أعني الإنسان- والمفهوم الذي يميِّز النوع عن سائر الأنواع وهو الفصل الذي يقع في جواب أي شيء هو في ذاته؟ ومن الواضح أنَّ هذا المفهوم غير موجود إلّا في الذهن. وكذلك بالنسبة إلى: الحيوان جنسٌ والضحك خاصة والماشي عرضٌ عام.

*وإن نظرنا إلى الكليِّ بما أنَّه يحكي عن المصاديق والأفراد، فحكمنا على الكليِّ ولكن لا بما هو كلي الذي موطنه الذهن، بل بملاحظة أفرادهِ -وبإمكان الذهن أن يتصور الكلي ولا ينظر إليه بصورة مستقلة- فيكون النظر إليه في هذه الصورة، كالنظر إلى المرأة، فكما أن الإنسان ينظر إليه ليرى صورته فيها، فكذلك ينظر إلى المفهوم الذهني لأنَّه كاشفٌ عن الواقع الخارجي، فكلُّ توجُّهه يتركز على الأفراد الخارجية، وحينئذٍ لا يحكم على الفرد الخارجي بل على المفهوم، ولكن بما هو موجودٌ في عالم الخارج، وهذا يكون على نحوين:

الأول: لم يبين فيها كمية الأفراد فلا يُدرى أكلُّ الأفراد محكومون بذلك الحكم أو بعضها؟ فهذه القضية تسمى:

3-قضية مهملة وسميت مهملة، لأنَّه قد أهملت فيها كمية أفراد الموضوع.

أمثلة :

الف: قال تعالى : { إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ } 41.

موضوع هذه القضية هو الإنسان، بما هو في الخارج لا في الذهن، لأنَّ الإنسان الذهني الذي هو نوعٌ من الأنواع ليس في خسر أصلاً، فالمصاديق الخارجية هي التي وقعت منظوراً إليها، غاية ما هناك أنه لم يُعَيَّن عددها، فلا يُدرى عدد الأفراد الواقعة في الخسر، أكلهم أم بعضهم فرغم أنَّ موضوع هذه القضية هو كليٌّ إلاَّ أنها مهمة من جهة عدم تعيين أفراد الموضوع ، وكذلك قوله تعالى: {بَلْ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ} 42.

ب: قولنا: (المؤمن لا يكذب) فهي مهمة لأنه لم يُعَيَّن فيها عدد المومنين كلاً أو بعضاً.

الثاني: قد بيَّن فيها كمية الأفراد جميعاً أو بعضاً فالقضية حينئذٍ تسمى:

4- محصورة أو مُسوَّرة لأنه قد أحاط بها سورٌ، فحدَّدت أفراد موضوعها. وهي على قسمين: كلية وجزئية.
أمثلة الكلية:

أ- (كلُّ ربا محرّم).

فالربا مفهوم كليٌّ وقع موضوع القضية ومحرّمٌ محموله. وقد لوحظ الربا كعنوان و مرآة لأفراده، أي أنَّ المعاملات الربوية التي تتحقق في عالم الخارج، هي المحرّمة لا المفهوم الذهني للربا، ولكن الملاحظ في هذه القضية هو أنَّه قد حدَّدت كمية الموضوع، فجميعُ أفراده وكلُّ مصاديقه، قد حُكِمَ عليها بذلك الحكم أعني التحريم.

ب- قال تعالى: { كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ } 43 فالرهينة قد استوعبت كلَّ النفوس بلا إستثناءٍ في البين فإذا هي مُسوَّرة ، ولذلك جاز الإستثناء بعد ذلك حيث قال تعالى : {إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ} 44.

ج- (لا شيء من الكذب بنافع)

وهي أيضاً محصورة فكلُّ أفراد الكذب محكومٌ عليها بذلك الحكم.

ثمَّ : إنَّك مع التوجُّه إلى الأمثلة تلاحظ أنَّ موضوع القضايا المذكورة كليٌّ ونعني بذلك أنَّ الحكم سواء السلبي أو الإيجابي، لم يتحدَّد بعددٍ من أفراد الموضوع، بل قد شمل كافة الأفراد، ومن هنا يُطلق على مثل هذه القضايا " كُليَّة " وذلك باعتبار عدد أفراد الموضوع، وهذا غير المصطلح الأوَّل للكلي في مقابل الشخصي وقد مرَّ.

ومن أمثلة القضية المحصورة الكلية، قوله تعالى: {وَلِكُلِّ وُجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا فَاسْتَثِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ } 45 وقوله: {وَكُلُّ إِنْسَانٍ لَّزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا} 46 وقوله: {كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا} 47

وفي الحديث: (لا ضرر ولا ضرار في الإسلام) ، (لا شك لكثير الشك).

أمثلة الجزئية :

أ- قال تعالى: (وقليل من عبادي الشكور) 48 : فالقضية محصورة لأنَّ الشكور رغم كونه مفهوماً كلياً، إلاَّ أنَّه قد حدّد وحوصرَ وذلك بذكر كلمة (قليل) التي تعني البعض.

ب- (بعض المسلمين ليسوا بمؤمنين) : وهذه القضية محصورة، لأنَّ موضوعها -أعني المسلمين- كليّ ليس جزئي، إلاَّ أن الحكم فيها قد ورد على بعض أفراد الموضوع لا كلّها.

تنبيهات:

الأول: عندما تراعى كلَّ من كم القضية المحصورة وكيفها، فسوف تنقسم إلى أربعة أقسام:

الموجبة الكلية، السالبة الكلية، الموجبة الجزئية، السالبة الجزئية.

وكل قسم من هذه الأقسام له سور مخصوص به والمقصود من السور هو الكلمة التي تحدد الكلية أو الجزئية.

فسور الموجبة الكلية (كل) : كل، جميع، عامة، كافة، ألف لام الإستغراق إلى غيرها من الألفاظ التي تدل على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع.

وسور السالبة الكلية (لا) : لا شيء، لا واحد، أو النكرة في سياق النفي.

وسور الموجبة الجزئية (ع) : هي: بعض، واحد، كثير، قليل، ربّما، وكلّما إلى غير ذلك من الكلمات الدالة على ذلك في جميع اللغات.

وسور السالبة الجزئية (س) : ليس بعض، أو بعض... ليس كقولك : بعض الإنسان ليس بشاعر أو ليس كلّ كقولك ليس كل إنسان شاعر وغيره.

الثاني: القضايا الشخصية والطبيعية والمُهْملة لا اعتبار لها في المنطق، فأما القضايا الشخصية فلأنّها مخصوصة، وأبحاث المنطق تتركّز على القوانين العامة.

وأما القضايا الطبيعية فلأنّها بحكم الشخصية، وذلك لأن الحكم فيها لا يشتمل على تقنين قاعدة عامة، تطبّق على الأفراد، بل الحكم وارد على نفس المفهوم بما هو، من غير أن يكون له مساس بالأفراد. فلو قلت: الإنسان نوعٌ، فقد ورد الحكم على المصداق الذهني للإنسان، فصارت القضية كالشخصية لأنَّ المصداق الذهني متوطّر بالذهن فلا استيعاب له أصلاً.

وأما المُهْملة فهي رغم حكايتها عن المصداق العينيّة الواقعة في الخارج، إلاَّ أنَّه لا قيمة لها، لأنَّه لا يُدرى أكليّة هي أم جزئية ، فهي على أيّ حال تعادل المحصورة الجزئية ، فيمكن الإستغناء عنها بالمحصورة الجزئية.

تقسيمات القضية الحملية

4-الذهنية، الخارجية، الحقيقية

من التقسيمات المهمة للقضية الحملية هو تقسيمها إلى الذهنية والخارجية والحقيقية. وما كان هذا التقسيم في المنطق الارسطوني كما انه لا يوجد في المنطق الحديث.

يقول الشهيد مطهرّي رضوان الله تعالى عليه: "إنّ هذا التقسيم ولأوّل مرّة قد ابتكره " أبو علي سينا "49. أساس التقسيم:

تحدثنا سابقاً عن القضية السالبة وقسمناها إلى قسمين هما: السالبة بوجود الموضوع والسالبة بانتفاء الموضوع، وأمّا القضية الموجبة فلا تنقسم إليهما، بل لابدّ من فرض وجود موضوعها حتّى تصدق، وإلا فهي كاذبة.

وبناء عليه نقول :

الموضوع في القضية الموجبة، يمكن أن يكون محققاً في موطن ثلاث:

إمّا في الذهن، وإمّا في الخارج، و إمّا في نفس الأمر والواقع، وعلى حسب كل موطن سوف تتميز القضية عن الأخرى ويطلق عليها اسم خاص بها.

فلو كان الموضوع في عالم الذهن، فالقضية حينئذ تسمى ذهنية.

ولو كان الموضوع في عالم الخارج، تسمى خارجية.

ولو كان الموضوع في نفس الأمر والواقع، تسمى حقيقية.

توضيح الأقسام :

1-القضية الذهنية : هي القضية التي يكون موضوعها في الذهن فقط، بمعنى أنه ليس لهذا الموضوع مصداق في الخارج والعين أصلاً، وله موردان:

أ : أن يكون الموضوع ممتنع الوجود بمعنى أنّه يمتنع عقلاً تحقّقه في الخارج فهو محالّ عقلي، كقولنا: كلّ اجتماع النقيضين مغايرٌ لاجتماع المثليين، فالموضوع في المثال هو كلّ اجتماع النقيضين وهو ليس بموجود في الخارج أصلاً لأنّه يستحيل أن يجتمع النقيضان في الخارج، و إنّما فرض له مصداق في الذهن، ونعني بالذهن ما ذكرناه في الدروس السابقة وهو الفرض، وعالم الفرض عالمٌ وسيعٌ يمكن للإنسان أن يضع فيه كلّما شاء من فروض.

ب : أن يكون الموضوع ممكن الوجود، بمعنى أنّه يمكن تحقّقه في الخارج، ولكنّه لن يتحقّق في الظروف العادية، فهو محالّ عاديّ لا عقليّ، كقولنا: كلّ جبلٍ من ذهبٍ جميلٌ ، فالجبل من ذهب وإن كان ممكن الوجود في الخارج وليس بممتنع، ولكنّ يستحيل وجوده عادةً، وإنّما تصورناه في ذهننا فقط فحكمنا عليه بالجمال.

ومن خلال ما ذكرنا، نعرف السرّ في تسمية مثل هذه القضايا بالذهنيّة، وذلك لأنّ الحكم قد ثبت للموضوع الموجود في عالم الذهن، ولا مساس له بالخارج أصلاً.

هذا : وقد ذهب عددٌ من المنطقيين إلى أنّ القضايا الذهنيّة تختص بالصورة الأولى، أعني ما يكون موضوعها ممتنع الوجود عقلاً، أما الصورة الثانية أي التي يكون موضوعها ممكناً، فلا تُعدّ من الذهنية. أمثلتها:

الإنسان نوعٌ، الحيوان جنسٌ، الناطق فصلٌ، الشجر كلّيّ، زيدٌ جزئيٌّ، هذه قضيةٌ وذاك معرّفٌ وو....50

2- القضية الخارجية : وهي القضية التي يكون وجود موضوعها في عالم الخارج، بحيث يكون التوجّه إلى أفراد الموضوع الموجودة فعلاً في أحد الأزمنة الثلاثة، سواء الآن أو المستقبل أو الماضي. أمثلتها:

"كل جندي في المعسكر مدربٌ على حمل السلاح.. بعض الدّور المائلة للإنهدام في البلد هُدمت.. كل طالب في المدرسة مُجد"

كل هذه القضايا قضايا خارجية بمعنى أن موضوعها قد لوحظ فيها الأفراد الموجودة والمحقّقة في الخارج لا الذّهن، وهذا لا يعني أننا لا نتصوّر الموضوع أصلاً، بل لا بدّ من التصوّر حيث لا يمكن الإسناد من غير تصوّر، ولكن التصوّر بخصوص القضية الخارجية، يختلف تماماً عنه في الذهنية، هنا يكون النظر كلّ النظر إلى الأفراد المتواجدين في الخارج لا الذهن.

3- القضية الحقيقية : وهي ما إذا كان وجود الموضوع في نفس الأمر والواقع، بمعنى أن الحكم قد ورّد على الموضوع، بما هو موضوع، فشمّل أفراد جميعاً المحقّقة الوجود والمقدّرة الوجود؛ فالحكم غير مستند إلى الأفراد المتواجدين في الخارج فعلاً، بل نحكم على حقيقة الفرد فكلاً ما تصدق عليه تلك الحقيقة وذلك المفهوم وإن لم يوجد أصلاً، فهو داخلٌ في الموضوع، ولهذا يقع مقسماً للموجود والمعدوم، ويصح أن يقال كل فرد من الطبيعة إما موجود أو معدوم، بلا مجازيّة ولا تأويلٍ. فيشمّله الحكم كطبيعة مثل قولنا: كل مثلث مجموع زواياه يساوي قائمتين، فالموضوع في هذه القضية هو كلّ مثلث، ولا ننظر إلى المثلث المرسوم فعلاً بل الميزان في كونه مثلاً.

والسرّ في ذلك، أننا ضمن بياننا للموضوع، ذكرنا السبب والعلة، فعندما نقول: كل مثلث مجموع زواياه تساوي قائمتين، كأننا قلنا إنّ العلة والسبب في كون زوايا المثلث تساوي قائمتين هو كونه مثلاً، وعليه كلّما توفّرت هذه العلة جاء بعدها المعلول -لا محالة- من غير تحديد لزمانٍ أو مكانٍ.

وعلى ضوئه نقول: القوانين المجعولة سواء في الشريعة أو العرف، لا بدّ وأن تكون بنحو القضايا الحقيقية، لتشمل جميع الموارد التي ينطبق عليها الموضوع، ومن هنا صحّ إطلاق القانون عليها، لأنّ القانون سواء كان طبيعياً أو شرعياً أو عرفياً، هو القضية الحقيقية بعينها لا فرق بين المفهومين أصلاً.

أمثلة القضايا الحقيقية:

أ- "كلُّ حديد يتمدّد بالحرارة" فلا نحكم على خصوص الحديد الموجود فعلاً، بل نعمم الحكم على كل ما يصدق عليه الحديد -سواء كان موجوداً في الزمان الماضي أو في الحال وحتّى الذي سيوجد في المستقبل- فما دام الحديد حديداً، وإن وُجد في كوكب آخر غير الأرض، يشمله حكم التمدد بالحرارة.

نعم: لو انقلبت ماهية الحديد إلى ماهية أخرى، فحينئذ ينتفي عنه الحكم، حيث أن الموضوع قد تبدل وانقلب.

ب- "كلُّ كلب نجس العين" قضية حقيقية لأنّها تشمل كافة الكلاب في أي زمان ومكان، فلا ننظر إلى موردٍ خاص، بل نعمم الحكم على كلّ ما يصدق عليه الكلب.

نعم: لو تبدّل الكلب إلى الملح واستحال، فحينئذ سوف يكون طاهراً، كما صرّح بذلك فقهاؤنا وذلك حيث أنه حينئذٍ تحول إلى ملح و كل ملح طاهر.

وينبغي التنبيه على أمور:

الأوّل: إعتقد عددٌ من الفقهاء العظام بأن القضايا القرآنية هي قضايا حقيقية فقله تعالى: { إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ... } 51 وقوله: { إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ } 52، هي قضايا حقيقية لا تختص بزمان ولا مكان، بل إنها قوانين وسُنن شاملة.

الثاني: من خلال ما شرحنا عرفت أنّ القضية الحقيقية هي عملية بَيِّنة أي أكيدة، وليست بشرطية، غاية ما هناك أنّها نمط خاص من العملية.

ولكن المحقق آية الله الميرزا النائيني -رضوان الله تعالى عليه- يعتقد بأنها تؤول إلى شرطية فقولنا: "كلُّ مثلث زواياه تساوي قائمتين" تؤول إلى " كل مثلث إن وجد في الخارج تكون زواياه قائمتين " وكذلك " كل ماء طاهر " أي كل ماء إن وجد في الخارج فهو طاهر.

ولكن هذا الكلام غير مقبول عند أكثر الفقهاء، منهم الإمام الخميني -قدّس سرّه- ولهذا البحث ثمرات مباركة ومهمة جداً في علم الأصول والفقه، وذلك لأنّ كثيراً من الأحكام الشرعية المستنبطة، تتوقّف على فهم القضايا الحقيقية.

الثالث: القضايا الذهنية والخارجية ليس لها اعتبار في العلوم وأما الحقيقية فهي التي تُستعمل فيها جميعاً، وذلك لأن العلوم تتطرّق إلى مفاهيم عامّة وقوانين شاملة تستوعب الأزمنة والأمكنة، بل هي أعلى مستوى من الزمان والمكان، ولهذا سُمّيت مسائلها علمية، لأنّ الميزان في العلم هو الشمولية.

تقسيمات القضية العملية

5-الحمل الذاتي الأولي و الحمل الشائع الصناعي

القضايا الحملية- بإعتبار الحمل - تنقسم إلى قسمين :

الأول : القضايا الحملية التي يكون الحمل فيها بنحو الحمل الأولي.

الثاني : القضايا الحملية التي يكون الحمل فيها بنحو الحمل الشائع الصناعي.

وقبل أن نوضح القسمين، ينبغي أن نشير إلى أهمية هذا التقسيم ووجه تسمية هذين القسمين فنقول:

أهميته

إن هذا التقسيم مما ابتكره صدر المتألهين- رضوان الله تعالى عليه- و استند عليه في موارد كثيرة، ثم بعد ذلك تقبله المنطقيون واستعانوا به في أبواب مختلفة.

ولهذا التقسيم أهمية كبيرة في قسم من مسائل المنطق كمبحث "التناقض" و"وحداته" ومبحث "مادة القياس" ، وكذلك له أهمية كبيرة في الأبحاث الفلسفية المختلفة كمبحث "الوجود الذهني" و "العدم" و "الماهية".

ثم إنَّ هذا التقسيم يعتمد على مسألة فلسفية مهمّة وهي "إصالة الوجود"، فلا أساس لهذا التقسيم لمن ينكر "أصالة الوجود".53

وجه التسمية

الحمل الذاتي الأولي : سُمّي حملاً أولياً، لأنه يقع في المرحلة الأولى ويرتبط بذات الشيء وحقيقته.

الحمل الشائع الصناعي: سُمّي شائعاً لأنه هو المتداول بين الناس وهو الشائع في أوساطهم، وسمي صناعياً لأنه هو المستخدم في الصناعات، ونعني بالصناعات، كافة الأمور العملية التي يمارسها الإنسان في حياته اليومية.

توضيح القسمين

عندما يُحمل محمول ما على موضوع، فالحمل ينحصر بأحد النحويين التاليين:

النحو الأول : أن يكون الحمل في مرتبة الذات والماهية، مع قطع النظر عن الوجود والخارج، بمعنى أنَّ الذي يقع موضوعاً في القضية، إنما هو الذات والماهية بإعتبار أنها ذات فحسب، لا بإعتبار حكايتها عن الواقع الخارجي والمصدق العيني.

ويتحقق ذلك في مطلق التعاريف الحقيقية التي تستخدم في العلوم؛ فعندما نعرّف الإنسان بأنّه حيوان ناطق فقد حملنا الحيوان الناطق على الإنسان بالحمل الأولي، أي أنَّ هذا المحمول حُمِلَ على ذات الموضوع وماهيته.

النحو الثاني : أن يكون الحمل في مرحلة الوجود لا الذات والماهية، بمعنى أنه يُحمل المحمول على الموضوع الموجود، وهذا لا يفرق بين ما إذا كان الوجود وجوداً خارجياً أو ذهنياً، ففي قولنا: الإنسان كاتبٌ، قد حملنا الكاتب على ماهية الإنسان لا بما هي ماهية، بل بما هي موجودة في الخارج والعين، وهذا الحمل حينئذٍ يُسمى حملاً شائعاً.

ثم إنه عندما نلاحظ مسائل العلوم نراها جميعاً من الحمل الشائع كما أن التعاريف كلها من الحمل الأولي. فمثلاً : إذا جعلنا المثلث موضوعاً وحملنا عليه عنواناً ما، فتارة نحمل عليه كذات وماهية وأخرى نحمل عليه كواقع ومصدق. فلو قلنا:

"المثلث شكلٌ تحيطه أضلاع ثلاثة"، فقد حملنا هذا المحمول على ماهية المثلث، حيث عرّفناه بهذا التعريف، وأما لو قلنا: إن "المثلث مجموع زواياه تساوي قائمتين" فقد حملنا هذا المحمول على المثلث ولكن لا بما هو ذات وماهية، بل بما هو موجود .

ففي المثال الأول : نريد القول بأن مفهوم ومعنى المثلث هو كذلك.

وفي المثال الثاني : نريد القول بأن صفة المثلث والأثر الوجودي له هو كذلك.

وببيان آخر:

في المثال الأول : نريد القول بأن تصورنا للمثلث يساوي تصورنا للشكل الذي يحاط بأضلاع ثلاثة؛ ففهومهما واحد وإنما الفرق بين الموضوع والمحمول في التفصيل والإجمال ، فالمحمول هو تصورٌ تفصيلي للموضوع، والموضوع تصورٌ إجمالي للمحمول.

وأما في المثال الثاني، فليس كذلك، لأن تصورنا للمثلث، لا يساوي تصورنا مجموع زواياه تساوي قائمتين، فتصور الأول أي المثلث غير تصور الثاني فاختلفا في مرحلة المفهوم والذات واتحدا في مرحلة المصدق والوجود.

الاتحاد والإختلاف

الوصول إلى حقيقة الفرق بين الحمل الذاتي الأولي والحمل الشائع الصناعي، يستدعي تأمل الحمل، فقوام الحمل هو أن يكون هناك اتحاد ما بين شيئين مختلفين، فلو كان الأمران -أعني الموضوع والمحمول- متباينين تماماً، فلا يصحُّ الحمل أصلاً، كما لو قلنا: "الإنسان حجر" لتباينهما الكلي، كما لو كان الشئان متحدتين تماماً، لا يصحُّ الحمل أيضاً، مثل قولنا "الكتاب كتابٌ"، لأنه قد حمل فيه الشيء على نفسه، فالموضوع والمحمول كلاهما شئ واحد، وهذا يعني فرض وجوده قبل وجوده، فهو موجود حيث صار موضوعاً في القضية، وهو غير موجود حيث نسب و حمل عليه المحمول، والمفروض أن المحمول هو نفسه لا غيره، فيلزم من ذلك أن يكون الشيء موجوداً وغير موجود في آن واحد، وهذا مضافاً إلى سلبياته ، ينجرُّ إلى اجتماع النقيضين المحال عقلاً.

إذاً لا بد في الحمل من الاتحاد والافتراق. ثم إن الموضوع والمحمول كليهما يشتملان على مفهوم وعلى واقع و مصداق، سواء المصداق الخارجي أو المصداق الذهني. فلو اتحد المفهومان، فلا بد أن يكون إختلافهما في شيء، ولو إتحد المصداقان فلا بد أن يكون إختلافهما في شيء.

الإِتِّحاد في الوجود:

فلو كان المفهومان مختلفين كمفهوم زيد ومفهوم قائم فلا بد أن يكون إتحادهما في الوجود والمصداق وهو الحمل الشائع الصناعي. تقول : "زيد قائم" فأتحد زيد مع قائم في الوجود والمصداق.

وكذلك: الجوُّ حارٌّ.. الإنسان في خسر... - الدنيا سجن المؤمن الخ..

الإجمال والتفصيل :

وأما إذا كان الإتحاد بين الموضوع والمحمول في المفهوم، أي أن مفهوماً واحداً، فمن الواضح أنه لا يمكن أن يختلفا في المصداق، كيف والمصداق ليس هو إلا ظهور المفهوم و بروزه في العين؟! فإذا ما هو الاختلاف الموجود بين المفهومين؛ ذلك الاختلاف الذي يبرر الحمل؟

أقول:

قالوا إنَّ الاختلاف هو الإجمال والتفصيل، فالموضوع هو إجمال للمحمول، كما أنَّ المحمول تفصيل للموضوع؛ فعندما نقول: الإنسان حيوان ناطق، فمفهوماً واحداً، لأنَّ (حيوان ناطق) هو الحد التام للإنسان، فهو يطابقه تماماً، كما أنَّ مصاديق "الإنسان" و "حيوان ناطق" في الخارج واحدة، فكل ما يصدق عليه الإنسان، يصدق عليه "حيوان ناطق" وإنما يختلفان في الإجمال والتفصيل، فالإنسان هو نفس "حيوان ناطق" ولكن بصورة مجملة ومضغوطة، كما أنَّ "حيوان ناطق" هو نفس الإنسان ولكن بصورة مفصلة ومنشورة، وكفى هذا الاختلاف تبريراً للحمل.

حمل الشيء على نفسه ؟

هناك بعض القضايا قد حُمل فيها الشيء على نفسه من غير أن يكون بينهما فرق أصلاً، حيث لا إجمال ولا تفصيل، وذلك مثل قوله تعالى: السابقون السابقون على التفسير الصحيح للآية المباركة الذي اعتمد عليه العلامة صدر المتألهين الشيرازي قدس سره⁵⁴، وهو أن السابقون الأولي هي مبتدأ وموضوع والسابقون الثانية هي خبر و محمول، فقد أسند السابقون إلى السابقين.

فما هو المصحح لمثل هذا الحمل ؟

توهم المغايرة و الاختلاف

وللجواب على ذلك ، نذكر ما ذهب اليه العلامة الطبطبائي رضوان الله تعالى عليه -في كتابه: بداية الحكمة، في بيان الاختلاف بين الموضوع والمحمول حيث قال :

" أن يتحد الموضوع والمحمول مفهوماً وماهيةً، ويختلفا بنوع من الاعتبار كالإختلاف بالإجمال والتفصيل، في قولنا: الإنسان حيوان ناطق، فإنَّ الحدَّ عين المحدود مفهوماً وإنما يختلفان بالإجمال والتفصيل "55

ثمَّ بيَّن نوعاً آخر من الإختلاف فقال:

" الإختلاف بفرض انسلاب شيء عن نفسه فتغايرُ نفسه نفسه ثم يُحمِل على نفسه، لدفع توهم المغايرة فيقال الإنسان إنسان⁵⁶ ويسمى هذا الحمل بالحمل الذاتي الأولي " 57

شرح كلام العلامة قدّس سرّه:

إنّه لتبرير الحمل ليس من الضروري أن تكون هناك مغايرة بين الموضوع والمحمول فعلاً، بل توهم المغايرة بينهما كافٍ في صحة الحمل، فتكون مهمّة الحمل حينئذٍ دفع توهم المغايرة والإختلاف بين الموضوع والمحمول.

فربّ مَنْ يتوهم أنّ الإنسان هو كسائر الحيوانات، مثل الفرس والجمال والبقر ويتعامل مع الإنسان كتعامله مع أيّ حيوان آخر، فلأجل دفع هذا التوهم وإثبات أنّه يختلف عن سائر الحيوانات نقول: الإنسان إنسانٌ، فهناك فرق بين الإنسان الأول والإنسان الثاني، فالإنسان الذي وقع موضوعاً، هو الإنسان الذي قد خطر في ذهنه في بادئ الأمر، والإنسان الذي وقع محمولاً، هو الإنسان الذي هو بالفعل إنسان بجميع ما للكلمة من معنى.

هذا و نفس الحديث يتأتّى في قوله تعالى: السابقون السابقون، حيث لا يمكننا توصيف السابقين إلّا بأنهم السابقون.

و أمّا لو قلنا زيدٌ زيدٌ أو الكتابُ كتابٌ فهذا ليس بحملٍ أصلاً، والسّرُّ في ذلك أنّه ليس هناك مغايرة في البين ولا توهمها.

نطاق كلّ من الحملين

ينبغي أن نعرف أنّه توجد كثير من القضايا تصدق بالحمل الشائع الصناعي ولا تصدق بالحمل الذاتي الأولي، كما أن هناك بعض الموارد التي تصدق بالحمل الأولي دون الحمل الشائع.

مثلاً: عندما نقول: الجزئي جزئي، فهذا لا يصدق إلّا بالحمل الأولي أي ماهية الجزئي هو جزئي و أمّا واقع الجزئي فهو ليس بجزئي، أي أنّ الجزئي بالحمل الشائع الصناعي ليس بجزئي، بل هو كلي يصدق على كثيرين 58.

و من هنا قال الفلاسفة بأنّ الماهية من حيث هي ليست إلّا هي، ومقصودهم من هذه العبارة أن الماهية بالحمل الذاتي الأولي، ليست إلّا هي أي ذاتها وأجزاء ذاتها التي هي الجنس والفصل. فذاتها يصدق على ذاتها وأجزاء ذاتها يصدق على ذاتها ولا يصدق عليها أي شيء آخر.

وأمّا نفس الماهية من حيث إرتباطها بأمر آخرى تصدق على آلاف من المفاهيم فنقول: الإنسان قائمٌ - جالسٌ - نائمٌ - في خسرٍ وهكذا.

شبهات وحلول

ومن هذا المنطلق، يمكننا أن نفكّ عقداً كثيرةً وشبهاتٍ مختلفةً في هذا المجال فإنّها تبدو كذلك في الوهلة الأولى ولكن بمجرد التمعّن فيها وتطبيقها على هذين النوعين من الحمل، يظهر بطلانها من رأس.

* المعدوم المطلق:

من تلك الشبهات هي شبهة المعدوم المطلق فلو قيل:

"أنَّ المعدوم المطلق لا يخبر عنه" فهذه قضية صادقة وفي نفس الوقت غير صادقة، وذلك أنَّ الشيء الذي هو معدوم على الإطلاق وليس بموجود أصلاً لا في الخارج ولا في الذهن من الواضح، أنَّه لا يمكن أن يخبر عنه حيث لا حقيقة له ولا واقع بإزاء هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نفس قولنا "إنَّ المعدوم المطلق لا يخبر عنه" هو خبر عن المعدوم المطلق، لأنه وقع موضوعاً ومبتدأً وقولنا: لا يخبر عنه وقع محمولاً وخبراً !

فهل هذا إستثناء في حكم العقل بمعنى أن المعدوم المطلق لا يخبر عنه إلا في هذا الخبر الخاص -وهو الخبر عن نفس المعدوم المطلق أنَّه لا يُخبر عنه- ؟
كيف وحكم العقل لا إستثناء فيه ولا تخصيص يعتريه .

* المجهول المطلق

وأصعب من تلك الشبهة قولنا : "المجهول المطلق لا يخبر عنه".

لأنه بالنسبة إلى المعدوم المطلق أي الذي ليس هو بموجود لا في الخارج ولا في الذهن، الأمر سهل نوعاً ما، فربَّ قائل يقول بأن المعدوم لا يمس الخبر ولا يؤثر في صحته وعدم صحته، لأنَّ الخبر له علاقة بمسألة العلم والجهل لا غير.

وأما المجهول المطلق أي الشيء الذي هو غير معلوم للذهن أصلاً، كيف يخبر عنه، لأنَّ الشيء إذا لم يحصل في الذهن بنحو من الأنحاء، لا يمكن أن يخبر عنه أصلاً وقد شرحنا هذا الأمر سابقاً.

ومع ذلك نشاهد أن قولنا: "المجهول المطلق لا يخبر عنه" قضية صادقة وفي نفس الوقت كاذبة، لنفس الدليل الذي ذكرناه في "الجزئي جزئي و الجزئي ليس بجزئي"، والجواب عنه، نفس الجواب الذي مرَّ، وذلك أنَّ القضيتين مختلفتان من ناحية الحمل، فعندما نقول: "المجهول المطلق لا يُخبر عنه" نريد بذلك الحقيقة بما هي هي، أي أن المجهول المطلق بالحمل الأولي، الذي هو بالفعل مجهولٌ دون المجهول المطلق بالحمل الشائع الصناعي، فهو ليس بمجهول مطلق، بل هو معلوم لدى الإنسان، لأننا قد جعلنا هذا المفهوم -أعنى المجهول المطلق- مرآة لكل شيء يكون في الواقع ونفس الأمر مجهولاً مطلقاً، فانحلت الشبهة بالإلتجاء إلى الحمل الأولي والحمل الشائع الصناعي.

* الجزئي جزئي

وأيضاً قولنا الجزئي جزئي و الجزئي ليس بجزئي

ففي القضية الأولى ننظر إلى مفهوم الجزئي الذي هو مالا يقبل الصدق على كثيرين، فلو أبدلنا كلمة الجزئي بقولنا "ما لا يقبل الصدق على كثيرين"، نشاهد عدم صحة إسناد " يصدق على كثيرين" اليه قطعاً، فهو إذاً بالحمل الأولي جزئي، وأما بالحمل الشائع أي واقع الجزئي -أعنى المنطبق على مفهوم زيد وعمر و بكر ...- فهو ليس بجزئي بل هو كلي لأنَّه يصدق على كثيرين.

فالجزئي له مرتبتان :

أ: مرتبة الذات والماهية.

ب: مرتبة الواقع والعين.

ففي مرتبة الذات والماهية، هو جزئي وفي مرتبة الواقع والعين، هو ليس بجزئي بل كلي.

* شريك الباري

أيضاً بالنسبة إلى قولنا: شريك الباري ممتنع فلو قيل بأنكم تصورتكم شريك الباري حين حملتم عليه مفهوم الإمتناع، فكيف تنفون وجوده وتنسبون الإمتناع إليه؟

فجوابه: إنَّ شريك الباري الذي نحن تصورناه -بالحمل الشائع- له وجود في الذهن وهو ليس بممتنع ونحن لا ننظر إلى هذا الوجود بل ننظر إلى حقيقة شريك الباري -أعني بالحمل الأولي- فهو بالفعل ممتنع ليس له واقع أصلاً. وأشار إلى هذا الأمر المحقق السبزواري رضوان الله تعالى عليه في منظومته حيث قال:

" فما بحمل الأولي شريك حق فهو بحمل شائع مما خَلَقَ "

القضية الشرطية

عند البحث عن القضايا شرحنا القضية الشرطية و بيّنا أموراً أربعة:

تعريفها :

عرفنا في الدرس التاسع القضية الشرطية بأنها { ما حُكِمَ فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو لا وجودها } وقلنا إن الشرطية تتكون من قضيتين حمليتين و هما بعد دخول أدوات الشرط انقلبنا إلى مركبتين ناقصتين فتكوّنت قضية أخرى أوسع دائرة تُسمّى شرطية و قسمناها إلى متّصلة و منفصلة فراجع .

تقسيمها أولاً إلى : متصلة و منفصلة :

والسبب في هذا التقسيم هو أنه لو كانت هناك حالة إتصال و تعليق و إرتباط بين القضيتين الحمليتين فتكون القضية متصلة ، وأمّا إذا كانت حالة انفصال و عناد فهي قضية منفصلة .

تقسيمها ثانياً إلى : موجبة و سالبة :

و ذلك لأنه لو كانت النسبة نسبة الإتصال أو الانفصال تكون القضية موجبة ، وإن كانت النسبة هي سلب الإتصال أو الانفصال فتكون سالبة .

أجزاء ها : و هي المقدّم و التالي و الرابطة:

فإن كانت متصلة فالطرف الأول المشتمل على الشرط يسمى مُقدِّماً والطرف الثاني المشتمل على الجزاء تالياً و الرابطة هي العلاقة الموجودة بين المقدّم و التالي المبينة بالحروف الخاصة ، و إن كانت منفصلة

فيمكن جعل أيّ طرفٍ من الأطراف مقدّماً والطرف الثاني تالياً ففي المتصلة لو قلنا إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود فأشرقت الشمس مقدّم ، و النهار موجود تالٍ ، و إذا و الفاء هما اللتان ربطتا بين إشراق الشمس و وجود النهار .

و لو قلنا : في المنفصلة اللَّفْظُ إمّا أن يكون مفرداً أو مركباً ؟ فاللَّفْظُ مفردٌ هو مقدّم ، و اللَّفْظُ مركّب هو تال ، و إن شئت عكستهما و أمّا الرابطة فهي الاستفادة من إمّا و أو .

تنبيه:

إنّ القضية الشرطيّة المنفصلة إنّما سمّيت شرطية لأنها تؤول إلى المتّصلة المشتملة على الإشتراط ، فعندما نقول : العدد إمّا أن يكون زوجاً أو فرداً ؟ ففي الحقيقة هذه القضية تتكوّن من أربعة قضايا متّصلة هي :

الأولى : إذا كان العدد زوجاً لا يكون فرداً .

الثانية : إذا كان العدد فرداً لا يكون زوجاً .

الثالثة : إذا كان العدد ليس بفرد يكون زوجاً .

الرابعة : إذا كان العدد ليس بزواج يكون فرداً .

و أمّا تسميتها بالمنفصلة فمن أجل الانفصال و التنافر الواقع بين النسبتين الحمليتين و هما في المثال زوجيّة الأربعة و فرديّةها .

التقسيم الثالث للشرطيّة

شخصية و مهمة و محصورة

تنقسم الشرطيّة إلى هذه الأقسام الثلاثة فقط وأمّا الطبيعيّة فليست من أقسامها و ذلك لأنّ القضية الطبيعية لا تتأتّى إلّا في الحملية و ذلك باعتبار أنّها تتطلّب موضوعاً فيلاحظ بما هو مفهوم و موجود في الذهن ، و لشرطيّة لا موضوع لها فليس من أقسامها الطبيعيّة .

ثمّ إنّ المعيار في هذا التقسيم يختلف عن المعيار في الحملية فالميزان هنا هو الزمن أو الحال .

1- الشخصية :

هي التي حُكم فيها بالإتصال في المتصلة أو التنافي في المنفصلة أو نفيهما في السالبة منهما في زمن معين شخصي أو حالٍ معينٍ شخصي .

مثال المتصلة : إذا جاء عليّ غاضباً فلا أسلم عليه ، إذا أمطرت السماء اليوم فلا أخرج من الدار .

نلاحظ أن في المثال الأول هناك حال معيّن شخصي بالنسبة إلى عليّ ، و هو كونه غاضباً و في المثال الثاني هناك زمن معيّن شخصي بالنسبة إلى إمطار السماء وهو اليوم هذا في الموجبة ، وأمّا السالبة فتتّفي هذا الأمر كقولك ليس إذا كان المدرّس حاضراً الآن فإنه مشغول بالدرس .

مثال المنفصلة : إما أن تكون الساعة الآن الواحدة أو الثانية و إما أن يكون زيد وهو في البيت نائماً أو مستيقظاً.

نلاحظ في المثال الأول أنه قد ذكرت فيه كلمة الآن الدالة على الزمن المعين والمشخص ، وفي المثال الثاني قد ذكرت فيه الجملة و هو في البيت وهي جملة حالية تدل على حال معين هذا في الموجبة ، و أما السالبة فكذلك ليس إما أن يكون الطالب وهو في المدرسة واقفاً أو في الدرس .

2-المهملة :

و هي التي حكم فيها بالإتصال أو التنافي أو رفعهما في حال أو زمن ما ؟ من غير تشخيص ولا عمومية ، فلا يُنظر إلى خصوصية الأحوال والأزمان و لا إلى عموميتهم .

مثال المتصلة : إذا بلغ الماء كُراً فلا يفعل بملاقاة النجس فلم يُعين الزمن و لا الحالة فيها أصلاً أهـي في جميع الحالات أو في بعضها ، هذا في الموجبة وأما في السالبة فكذلك ليس إذا كان الإنسان فاسقاً كان محبوباً .

أمثلة قرآنية :

؟ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ؟59 ؟ أنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون لوكان هؤلاء آلهة ماوردوها وكل فيها خالدون ؟60 ؟ ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة ومعارج عليها يظهرون ؟61 ؟ لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعاً متصدعاً من خشية الله ؟62 ؟ قالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير ؟63

مثال المنفصلة : القضية إما أن تكون موجبة أو سالبة فهنا نحكم على القضية و نحن مُهمِلون الحال و الزمان ، هذا في الموجبة وأما السالبة فكذلك ليس إما أن يكون الشيء معدناً أو ذهباً .

3-المحصورة : هي الشرطية التي بُيّنت فيها كمية أحوال الحكم و أوقاته كلاً أو بعضاً ، وهو على قسمين كالحملية :

الكلية : وهي ما إذا كان إثبات الحكم أو رفعه فيها يشمل جميع الأحوال أو الأوقات .

الجزئية : هي ما إذا كان إثبات الحكم أو رفعه فيها يختص ببعض غير معين من الأحوال و الأوقات .

السور في الشرطية :

وهو الأمر الدال على عموم الأحوال والأزمان أو خصوصهما

سور الموجبة الكلية : كلما ومهما ومتى للمتصلة ، ؟ دائماً للمنفصلة.

{ كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفاها الله؟1 } كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا؟2 { كلما خبت زدناهم سعيراً؟3 } وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ؟4 .

سور السالبة الكلية : ليس أبداً ليس البتة للمتصلة و المنفصلة .

مثال ذلك : { ليس البتة كلما كان الحيوان ذا جناحين فهو يطير في الجو؟ } ليس البتة إذا كان العدد فرداً فهو قابل للقسم إلى متساويين من غير كسر ؟ { ليس البتة متى كان الإنسان مقطوع اليدين فهو غير كاتب ؟

سور الموجبة الجزئية : قد يكون في المتصلة أو المنفصلة

سور السالبة الجزئية : قد لا يكون ؟ ليس كلما ؟ ليس كلما للمتصلة خاصة ، و قد لا يكون يشمل المتصلة و المنفصلة .

التقسيم الرابع للشرطيّة

اللزوميّة و الإنشائيّة

وهذا التقسيم يرتبط بطبيعة العلاقة و الإتصال المتواجد بين المقدّم والتالي و الإتصال ،

اللزوميّة : وهي التي تكون العلاقة بينهما حقيقيةً توجب إستلزام أحدهما للآخر

وهي تتلخص في العلاقات الأربعة التالية:

1- علاقة السببيّة وذلك بأن يكون المقدّم سبباً للتالي

أمثلة:

{ إذا مرّت الرياح الباردة على السحاب المثلث ببخار الماء نزل المطر } { لو لم يقتل قابيل هابيل لما كتب الله على بني إسرائيل من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً }

2- علاقة المسببيّة بأن يكون التالي سبباً للمقدّم فالمقدّم مسبب له .

مثال:

{ إذا نزل المطر فقد برد جو السحاب الحامل له }

3- التلازم بين المسببين بأن يكونا مسببين لسبب واحد .

مثال:

{ لو كان القوم يراعون شأن الزهراء عليها السلام لما افتقد قبرها } ***

4- علاقة العلّيّة بأن يكون المقدّم علّةً للتالي .

أمثلة :

{ لو كانت السفينة تسير في البحر فرّكابها يسيرون } { كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود } { كلّما كانت الشمس طالعة فالعالم مُضيء } { إذا سخن الماء تمدّد }

5- علاقة المعلوليّة بأن يكون المقدّم معلولاً للتالي فالتالي علّة له .

أمثلة :

{ لو كان ركّاب السفينة يسرون فالفنية تسير } { كلّما كان النهار موجوداً فالشمس طالعة } { إذا تمدد الماء فقد سخن }

6- علاقة التضاييف بأن يكون بين المقدّم والتالي تقابل التضاييف.

أمثلة :

{ لو كان يعقوب أباً ليويسف فيوسف هو ابنٌ له } { إذا كان حيوان ناطق كلّ الإنسان فالناطق جزءٌ له } .

7- علاقة التلازم بين المعلولين بأن يكونا معلولين لعلّة واحدة

مثال:

{ إذا كان النهار موجوداً فالنهار مُضيء }

الإتفاقيّة : وهي التي تكون العلاقة فيها بين المقدّم والتالي هي مجرد تصاحب بنحو الإتفاق فليس بين طرفي القضية إتصال حقيقيّ و لا تلازم بينهما .

أمثلة:

{ إذا كان شيخ الطائفة الطوسي (ره) فقيهاً فصدر المتألهين (ره) حكيمٌ } { إذا كان الإنسان يمشي على رجلين فالفرس يمشي على أربع } { إذا كان الحديد معدناً صلباً فالزئبق معدنٌ سائل } { ليس دائماً إذا كان الإنسان صالح الأبوين فهو صالح }

تبينه:

إنّ التمييز بين القضية اللزومية والقضية الإتفاقيّة له دور مهمّ في فهم القضايا العلمية فربّ قضية تكون إتفاقيّة و لكن الإنسان يتصور أنّها لزومية و ذلك لكثرة التكرار بين حادثتين تؤدي إلى الارتباط الوثيق بينهما بحيث يتصور الإنسان أنّهما بالفعل متلازمتان رغم عدم وجود التلازم بينهما ، و أهل المغالطة يستغلون هذا النمط المستمرّ من الإتفاق بين حادثتين لإيجاد المغالطة في أذهان السدّج من الناس و إحرافهم من الصراط المستقيم .

التقسيم الخامس للشرطية

العناديّة و الإتفاقيّة

إنّ الشرطيّة المنفصلة تنقسم إلى قسمين : عنادية و إتفاقيّة ، وهذا التقسيم بإعتبار طبيعة التنافي بين المقدم والتالي في القضية المنفصلة .

فالعنادية هي التي بين طرفيها تنافٍ وعنادٍ حقيقيّ ، بحيث تكون ذات النسبة في كلّ من الطرفين تُنافي وتعاود ذات النسبة في الطرف الآخر كما لو قلنا : العدد الصحيح إمّا أن يكون زوجاً أو فرداً ، حيث التنافي الحقيقي بين كون العدد الصحيح زوجاً وكونه فرداً فلا يمكن اجتماعهما معاً .

وأما الاتفاقية فهي ليست كذلك ، فلا يكون بين طرفيها تنافٍ حقيقي وإنما يتفق أن يتحقق أحدهما بدون الآخر وذلك لأمرٍ خارجٍ عن الشرطية .

نحو ما إذا قلنا : إمّا أن يكون الجالس في الدار محمداً أو علياً ، فليس من الضروري أن يكون الجالس في الدار أحدهما ، بل ربما يكونا معاً في وقتٍ واحد ، والذي أدّى إلى كون الجالس في الدار إمّا محمداً أو علياً هو أمرٌ خارجٌ عن القضية كما لو كان أحدهما يعمل في الوقت الذي يستريح فيه الآخر فلا يتفق أن يجتمعا معاً .

التقسيم السادس للشرطية

الحقيقية ، مانعة جمع ، مانعة خلو

تنقسم القضية المنفصلة إلى أقسام ثلاثة : الحقيقية و مانعة الجمع و مانعة الخلو ، و الميزان في هذا التقسيم إنما هو ملاحظة إمكان اجتماع الطرفين أعني المقدّم والتالي و ارتفاعهما أو عدم إمكان اجتماعهما و ارتفاعهما .

1- الحقيقية : وهي ما حُكم فيها بتنافي طرفيها صدقاً وكذباً ، بمعنى أن الطرفين لا يجتمعان ولا يرتفعان ، فلا يمكن أن يصدق معاً ولا يمكن أن لا يصدق معاً ، كقولنا : العدد الصحيح إمّا أن يكون فرداً وإمّا أن يكون زوجاً فلا يمكن أن يكون العدد الصحيح زوجاً وفرداً في وقتٍ واحدٍ ، ولا يمكن أن لا يكون زوجاً ولا فرداً .

مانعة جمع : وهي القضية التي حُكم فيها بتنافي طرفيها من ناحية الصدق لا الكذب بمعنى أنه لا يمكن اجتماعهما ويجوز أن يرتفعا ، فالتنافي إنما هو في الجمع فقط ولهذا سمّيت مانعة جمع كما لوقلنا : إمّا أن يكون الجسم أبيضاً أو أسوداً ، فهذه القضية هي قضية منفصلة مانعة جمع حيث يمتنع جمع البياض والسواد في الجسم ، ولكن يمكن أن يكون الجسم لا أسوداً ولا أبيضاً فيكون أحمرّاً مثلاً فيمكن أن يرتفعا معاً .

2- مانعة خلو : وهي القضية التي حُكم فيها بتنافي طرفيها من ناحية الكذب لا الصدق فهي عكس القسم الثاني فيمكن أن يجتمعا ولكن لا يمكن أن يرتفعا ، كقولنا : الجسم إمّا أن يكون غير أبيض أو غير أسود ، بمعنى أنه لا يخلو من أحدهما و إن اجتمعا معاً فيمكن أن يكون الجسم غير أبيض وفي نفس الوقت غير أسود ، فلا إشكال من ناحية الاجتماع و إنما الإشكال من ناحية الإرتفاع فقط ، ونحو قولنا : إمّا أن يكون الجسم في الماء أو لا يغرق ، فلا يمكن أن يرتفعا بمعنى أن لا يكون في الماء وفي نفس الوقت يغرق ، ولكن يمكن أن يجتمعا فيكون في الماء و لا يغرق فصدق المقدم و التالي معاً .

تنبيهان :

الأول : تستعمل الحقيقية في القسمة الحاصرة ، أي عندما نريد أن نحصر الأقسام بين قسمين أو ثلاث فنقول مثلاً : العدد الصحيح إمّا أن يكون زوجاً أو فرداً . وأما مانعة جمع فتستعمل في ما لو أراد الإنسان أن يجيب على من يتوهم إمكان الاجتماع بين الشئين فقط ففي جواب من يتوهم أن الإمام يمكن أن يكون عاصياً لله نقول : إن الشخص إمّا أن يكون إماماً أو عاصياً لله ، يعني لا يمكن أن تجتمع الإمامة مع العصيان لله سبحانه وتعالى ، أما من ناحية الإرتفاع فلا نبدي رأياً لا إيجاباً و لا سلباً فيمكن أن يكون الإنسان ليس إمام وليس بعاصٍ وذلك إذا كان عادلاً و لكن لا يخصنا الحديث عنه .

وأما بالنسبة إلى مانعة خلو تأتي بهذه القضية في جواب من يتوهم إمكان أن يخلو الواقع من الطرفين ، كما لو توهم أنه يمكن أن يخلو الشيء من أن يكون علّة أو معلولاً فيعتقد بأن الشيء لا يكون علّة و لا معلولاً ، فرداً لهذه الشبهة نقول : كل شئ لا يخلو إما أن يكون علّة أو معلولاً ، فالخلو محال رغم أن الجمع ممكن فيمكن أن يكون الشيء علّة و في نفس الوقت معلولاً .

هذا ولكن إستخدام القضية الحقيقية في جميع هذه الموارد إن أمكن أفضل .

الثاني: قد ظهر من خلال الأبحاث السابقة أنّ القضية السالبة هي عكس الموجبة ، وعلى هذا الأساس لو أردنا أن نطبق السالبة على الحقيقية وعلى مانعة الجمع وعلى مانعة الخلو فالأمر ينعكس تماماً ، بمعنى أن الحقيقية هي التي يمكن فيها الإجتماع و الإرتفاع فنقول : ليس الحيوان إمّا أن يكون ناطقاً وإمّا أن يكون قابلاً للتعليم ، فالناطق والقابل للتعليم يجتمعان في الإنسان ويرتفعان أيضاً في غير الإنسان ، كما أن مانعة جمع سالبتهما تكون عكسها أي أنه يمكن أن يجتمعا ولا يمكن أن يرتفعا ، كما لو قلنا : ليس إمّا أن يكون الجسم غير أبيض أو غير أسود ، فغير الأبيض و غير الأسود يجتمعان في الأحمر ولا يرتفعان في الجسم الواحد بأن لا يكون غير أبيض ولا غير أسود ، لأنّ ذلك يعني أنه أبيض و أسود وهذا محال حيث اجتماع الضدين ، فانعكست مانعة جمع السالبة و صارت كمانعة الخلو الموجبة ، وكذلك مانعة خلو في السالبة ينعكس معناها فتكون كمانعة جمع كما لو قلنا : ليس إمّا أن يكون الجسم أبيضاً وإمّا أن يكون أسوداً ومعنى هذا الكلام أن الواقع قد يخلو من أحدهما وإن كانا لا يجتمعان .

النتيجة : إن إطلاق الحقيقية و مانعة جمع و مانعة خلو على السالبة إنّما هو إطلاق مجازي

و ذلك باعتبار موجبيتهما .

أسئلة حول القضايا و أقسامها :

- 1-عرّف القضية.
- 2-هذا التعريف من أي نوع من التعاريف ؟ لماذا ؟
- 3-ماذا نعني من قولنا بمنزلة الجنس؟
- 4-لماذا أضفنا كلمة لذاته على تعريف القضية؟ اشرح ذلك مستعيناً بأمثلة
- 5-عرّف القضية الحملية .
- 6-لماذا سمّي الموضوع موضوعاً ؟
- 7-لماذا يقال للمحمول المحمول؟
- 8-هل من الممكن أن يكون المركّب التام موضوعاً أو محمولاً للقضية الحملية؟
- 9-أذكر ثلاثة أمثلة للقضية الحملية .
- 10-ما هي النسبة في القضية الحملية ؟
- 11-ماذا يعني إتحاد الموضوع والمحمول في القضية الحملية ؟
- 12-لماذا يلزم أن يكون الموضوع جوهرأ والمحمول عرضاً ؟
- 13-كيف تميّز بين الموضوع والمحمول في القضايا المختلفة ؟
- 14-لماذا خالد في الدار تمثل قضية دون علي من المدرسة ؟
- 15-من اين تستفاد النسبة في القضايا الحملية ؟
- 16-ما هي أهمية فهم اللغة في معرفة القضايا ؟
- 17-عرّف القضية الشرطية .
- 18-ما هو دور الرابطة في القضايا الشرطية ؟
- 19-ما هي دور الأدوات في القضايا الشرطية ؟
- 20-ماذا نعني من المقدم والتالي في القضايا الشرطية؟
- 21-لماذا لا تعدّ الجملة التالية من القضايا { إنْ إحترم عليّ والديه فإكرمه } ؟

22-حلل القضايا الحملية التالية:

{ علمها عند ربي } { قد خاب من افتري } { إنك ميتٌ وإنهم ميتون } { هو الغفور الودود }
{ بل الذين كفروا في تكذيب } { والله من ورائهم محيط } { بل هو قرآن مجيد }

23-حلل الأمثلة التالية للقضايا الشرطية:

{ إذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين } { لو أنفقت ما في الارض جميعا ما ألفت بين قلوبهم }
{ لو أنزلنا هذا القرآن على جبل رأيته خاشعا متصدعا من خشية } { كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا }
{ إن ينصركم الله فلا غالب لكم } { لو نشاء جعلناه أجاجا فلولا تشكرون } { لو كان فيهما آلهة إلا الله
لفسدتا فسبحان الله رب العرش عما يصفون }

أجب على ما يلي:

1-ما هو المحور الذي من خلاله تقسم العملية إلى الموجبة والسالبة ؟

2-عرّف كلاً من القضية الموجبة والقضية السالبة.

3-هناك نظريتان حول ماهية السلب والإيجاب اشرحهما باختصار.

4-ما هي السالبة بانتفاء الموضوع وما هو الفرق بينهما وبين السالبة بوجود الموضوع؟

5-اذكر مثالا من نفسك للسالبة بانتفاء الموضوع.

6-لماذا يكون اطلاق العملية على السالبة اطلاقاً مجازياً ؟

7-ما هي القضية المحصلة وما هي القضية المعدولة؟

-اذكر اصناف القضايا المعدولة؟

9-ما هي الفروق بين السالبة محصلة الموضوع والمحمول وبين الموجبة معدولة المحمول؟

10-ما هو الموضوع وما هو المحمول في القضايا التالية وكيف تحققت الهوية بينهما ؟ { أنينُ المؤمن
تسبيحُ } 1 { الموتُ راحةُ المؤمن من الفتنه } 2 { الدعاءُ ترسُ المؤمن } 3 { ضحكُ المؤمن تبسمُ } 4 {
واللهُ أنبتكم من الارض نباتاً } 5

11-ميّز الموضوع والمحمول وأداة السلب في القضايا التالية و اشرح كيفية سلب المحمول من الموضوع
: { لا أملك لكم ضرا ولا رشدا } 6 { ليس لوقعتها كاذبة } 7 { أن الله ليس بظلام للعبيد } 8 { قال يا نوح إنه ليس
من أهلك إنه عمل غير صالح } 9 { وما جعل عليكم في الدين من حرج } 10 { ان الدين ليس بمُضيقٍ
{ 1 { ليس عن الموت محيص و من لم يمت يُقتل } 2 { ليس شيء احب الى الله تعالى من مؤمن تائب و
مؤمنه تائبه } 3 { ليس منا من ترك دنياه لاخرته و لا آخرته لدنياه } 4 { ليس منا من غشنا } 5

12-هل القضيتان سالتان أم معدولتان ؟ لماذا؟ { أغير دين الله يبغون } 6 { قل أغير الله تأمروني أعبدُ أيها
الجاهلون } 7

- 1-أذكر الأقسام الأربعة للقضية الحملية.
 - 2-ما هو الأساس في هذا التقسيم؟
 - 3-عرّف القضية الشخصية .
 - لم سميت الشخصية بهذا الاسم ؟
 - 5-أذكر ثلاثة أمثلة للقضية الشخصية.
 - 6-ما هي القضية الطبيعية ؟ أذكر مثلاً لذلك.
 - 7-هناك منطارات يمكن أن ننظر من خلالهما الكلّي ، اذكرهما.
 - 8-ما هي القضية المهملة ولم سمّيت بهذا الاسم؟
 - 9-أذكر ثلاثة أمثلة للقضية المهملة.
 - 10-ما هي القضية المحصورة ؟ ولم اطلق عليها هذا الاسم ؟
 - 11-اذكر ثلاثة امثلة للقضية المحصورة .
 - 12-لم صارت المحصورات اربع؟
 - 13-عرّف كلاً من المحصورات الأربعة مع ذكر أمثلة
 - 14-ما هي الرموز التي تشير إلى المحصورات الأربعة؟
 - 15-هل للشخصية والطبيعية والمهملة إعتبار في المنطق ؟ لماذا ؟
- أجب على الأسئلة التالية :
- 1-ما هي مواد القضايا ؟ اذكرها.
 - 2-في أي باب يتحدّث الفلاسفة حول مواد القضايا ؟
 - 3-لماذا لا تحتاج مواد القضايا إلى التعريف ؟
 - هناك تباين ذاتي بين المفهوم البسيط وسائر المفاهيم ؟ لماذا ؟
 - 5-هل يمكن للعناصر الذهنية البسيطة أن تعرض الذهن مع إبهام وإجمال ؟ لماذا؟
 - 6-إشرح كلاً من المواد الثلاثة مع ذكر أمثلة لها ؟
 - 7-ما هو المقصود من ضرورة الإيجاب وضرورة السلب ؟
 - 8-ما هو اللاإقتضاء ؟

9-هل الإمكان معنى وجودي أم معنى عدمي ، لماذا ؟

10-ما هو الإمكان العام ؟

11-لم سمّي الإمكان العام بهذا الاسم ولماذا يقال له عامّي ؟

12-ما هو الفرق بين الإمكان العام والإمكان الخاص ؟

13-ما هو مورد إستخدام الإمكان العام ؟

14-ما هي جهة القضية ؟ وما هو الفرق بينها وبين مادة القضية ؟

15-هل من الضروري أن تُذكر جهة القضية ؟

16-هل من الضروري أن تطابق الجهة المادة ؟ لماذا ؟

أجب على الأسئلة التالية:

1-من هو مبتكر تقسيم الحمل إلى أول وشائع؟

2-أذكر الأبحاث المرتبطة بهذا التقسيم؟

3-لم سمّي الحمل الأولي والحمل الشائع بهذين الإسمين؟

4-ما هو الفرق بين الحملين ؟ اشرح بالتفصيل مع ذكر امثلة.

5-يشترط في الحمل الإتحاد والإختلاف ، اشرح ذلك واذكر السبب ؟

6-ماذا نعني بالإجمال والتفصيل ؟

7-كيف تبرر حمل الشيء على نفسه في قول الله عزّ وجل السابقون السابقون؟

8-ماذا يعني العلامة بتوهم المغايرة؟ اذكر امثلةً لذلك .

9-لم لا يصح قولنا الكتاب كتاب و الجدار جدار ؟

10-اذكر نطاق كلّ من الحملين ؟

11-ما هي شبهة المعدوم المطلق وكيف يمكنك حلّها اشرح بالتفصيل؟

12-ما هي شبهة المجهول المطلق وما هو حلّها ؟

13-بين الفرق بين الشبهتين؟

14-هل هناك تناقض بين قولك الجزئي جزئي و الجزئي ليس بجزئي ؟ لماذا ؟ اشرح.

15-ماذا يعني المحقق السبزواري رضوان الله تعالى عليه بقوله " فما بحمل الأولي شريك حق فهو بحملٍ شائعٍ ممّا خُلِقَ " اشرح ذلك.

أجب على الأسئلة التالية:

- 1- عرّف القضية الشرطية .
- 2- كيف تكونت الشرطية ؟
- 3- عرّف كلاً من المتصلة والمنفصلة .
- 4- عرّف كلاً من الشرطية الموجبة والسالبة .
- 5- ما هي أجزاء الشرطية ؟ اشرح مستعيناً بمثال .
- 6- لم سميت المنفصلة شرطية اشرح بالتفصيل مستعيناً بمثال ؟
- 7- لم لم تكن الطبيعية من أقسام الشرطية ؟
- 8- عرّف كلاً من المتصلة الشخصية والمهمة والمحصورة ، مستعيناً بأمثلة من نفسك ؟
- 10- اذكر سور القضية الشرطية .
- 11- عرّف الشرطية للزومية ثم اذكر انواعها مستخدماً الأمثلة ؟
- 12- عرّف الشرطية الإتفاقية . واذكر أهمية هذا التقسيم .

أجب على الأسئلة التالية :

- 1- ما هي الجهة التي من خلالها قسمنا الشرطية المنفصلة إلى عنادية و إتفاقية ؟
- 2- ما هي العنادية؟ أذكر مثلاً لذلك .
- 3- ما هي الإتفاقية ؟ أذكر مثلاً لذلك .

أجب على ما يلي:

- 1- ما هو الميزان في هذا التقسيم ؟
- 2- عرّف الحقيقية ، مع ذكر مثال ؟
- 3- عرّف مانعة جمع ، مع ذكر مثال ؟ 4- عرّف مانعة خلو ، مع ذكر مثال ؟
- متى تستخدم القضية الحقيقية ؟ 6- ما هو مورد إستعمال مانعة جمع ومانعة خلو
- 7- اشرح الأقسام الثلاثة في خصوص القضية السالبة ؟
- 8- لماذا يكون إطلاق الحقيقية و مانعة جمع و مانعة خلو على السالبة إطلاقاً مجازياً ؟

أحكام القضايا

أو

النسب بينها

أحكام القضايا والنسب بينها

التناقض

نحن قد بيّنا سابقاً بأن المنطق يتحدث عن كيفية التفكير الصحيح سواء في مجال التصورات أو في مجال التصديقات ، والمهم هو أن نعرف كيفية إثبات صحة قضية من القضايا أو إثبات بطلانها ، فهناك قضايا يذكرها الناس في حديثهم لا يمكننا إثباتها أو رُدّها مباشرةً فهل هناك طرق توصّلنا إلى صحتها أو سقمها ؟

هناك أسلوبان ذكرهما المنطقيّون لهذا الغرض :

الأسلوب الأول : هو أن نستدل على صحة القضية أو بطلانها بنحوٍ مباشر وذلك اعتماداً على البرهان والحجّة ، وسوف نتحدث عن ذلك في الدروس الآتية إنشاء الله تعالى .

الأسلوب الثاني : هو أن نستدل على ذلك من خلال قضية أخرى لها نوع علاقة وإرتباط ونسبة بالقضية التي نحن بصدد إثبات صحتها أو سقمها ، وهذا النمط من الاستدلال يسمى الاستدلال غير المباشر ، حيث أن الإنسان يذكر قضية أخرى لها مساس بتلك القضية ومن ثمّ يحاول أن يُثبت صحة وسقم القضية الثانية فيستنتج بالأخير صحة أو سقم القضية الأولى . وبخصوص هذا الأسلوب ذكر المنطقيّون طرقاً متعددة .

التناقض .

العكس المستوي .

عكس النقيض .

التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد .

كل هذه الطرق تحتاج إلى بحث و تبيين لا يسعنا أن نذكرها بالتفصيل في هذه المرحلة. فنكتفي في هذه الدرس بذكر أهم تلك الطرق والأكثر فائدة للإنسان وهو التناقض . وهو لا يفيدنا في هذا المجال فحسب بل له دور رئيسي وأهميّة بالغة في فهم الكثير من الأبواب العلمية سواء الفقه أو الأصول أو التفسير أو علم الكلام أو الفلسفة ، فالبحث عن التناقض له أهمية مميزة في هذا المجال .

حكم المتناقضين :

حكم المتناقضين هو أنه : إن صدق أحدهما يلزم منه كذب الآخر ، وإن كذب أحدهما يلزم منه صدق الآخر ، وبعبارةٍ أخرى أن اجتماع القضيتين المتناقضتين محال وإرتفاعهما أيضاً محال .

وعليه يمكننا أن نستغل حكم التناقض لأجل إثبات قضيّة أو نفيها ، فلو أردنا إثبات صحة قضية ما فبدلاً عن الاستدلال على صحتها بصورة مباشرة نثبت بطلان نقيضها المستلزم منه إثبات صحة القضية الأولى ولو أردنا إثبات بطلان قضيّة ما فبدلاً عن الاستدلال على بطلانها بصورة مباشرة نثبت صحة نقيضها المستلزم منه إثبات بطلان القضية الأولى .

ومن الواضح أننا لا نلتجأ لمثل هذا الأسلوب إلّا عندما كان هو الأسهل.

مثلاً : إذا أردنا أن نثبت بأن الرُّوح موجود ولن نتمكن من إثبات هذه القضية بصورة مباشرة نتوسل بقضية أخرى ، وهذه القضية هي أن الرُّوح ليس بموجود فنثبت كذبها ومن خلاله يثبت لنا صدق الأصل ، لأن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان .

تعريف التناقض:

ثم إنَّ التناقض قد عُرِّفَ بعبارةٍ جامعةٍ في التعريف التالي وهو : إختلافٌ في القضيتين يقتضي أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة . وهذا التعريف بطبيعته سوف يثير سؤالاً وهو :

ما هي الشرائط التي لابدَّ أن تتوفر في القضيتين المتناقضتين ؟

ومن هنا قال المنطقيون بأنه لابدَّ من إختلافهما في أمورٍ ثلاثة ، و إتحاد القضيتين في أمورٍ ثمانية وهذه هي ما تسمى بالوحدات الثَّمان ، ومعرفتها هي الأساس لمعرفة القضيتين المتناقضتين ، و هي :

الموضوع : لابدَّ أن يكون بينهما إتحاد من ناحية الموضوع فلو إختلفا من هذه الناحية فالقضيتان ليستا بمتناقضتين ، فالعلم نافع يناقض العلم ليس بنافع ؟ أما لو قلنا : العلم نافع والجهل ليس بنافع فليسا بمتناقضين ، وكذلك لا تناقض بين القضيتين : الإنسان ضاحك والفرس غير ضاحك حيث لا إتحاد في موضوعهما .

2-المحمول : فلو إختلفا في المحمول فلا تناقض بينهما ، فلو قلنا : العلم نافع والعلم ليس بضار ، أو : الإنسان ضاحك والإنسان لا يمشي على أربعة أرجل ؟ حيث لا إتحاد في المحمول .

3-الشرط : فلو قلنا : الطالب ناجح آخر السنة والطالب غير ناجح آخر السنة وكان نظرنا إلى الشرطين وهما الطالب ناجح آخر السنة إن إجتهد والطالب غير ناجح آخر السنة إن لم يجتهد فلا تناقض بينهما ، أو إذا قلنا : صلاة الآيات واجبة وصلاة الآيات ليست بواجبة ونظرنا إلى الشرطين وهما في الأولى إن تحقق الكسوف وفي الثانية إن لم يتحقق الكسوف .

4-الزمان : فلو قلنا : الشمس مشرقة أي في النهار والشمس ليست بمشرقة أي في الليل فلا تناقض بينهما حيث أنهما ليسا بمتحددين زماناً ، أو إذا قلنا : الإنسان لا يخاف أي في النهار والإنسان يخاف أي في الليل .

5-المكان : لابد أن يكون المكان واحد ، فلو قلنا : الجو باردٌ أي على الجبل وقلنا الجو ليس بباردٍ أي في على سطح الأرض فلا تناقض بينهما ، وكذا لو قلنا : وزن لتر الماء كيلو جرام و وزن لتر ماء نصف كيلو جرام ونظرنا في القضية الأولى إلى المكان الخاص وهو على الأرض وفي القضية الثانية إلى المكان الآخر و هو في السماء

6-الإضافة : فلو قلنا : الأربعة نصفٌ أي بالإضافة إلى الثمانية والأربعة ليست بنصف أي بالإضافة إلى العشرة فلا تناقض بينهما ، وأيضاً لو قلنا : العلم متغيرٌ والعلم ليس بمتغير ونظرنا إلى القضية الأولى إلى الإنسان أي علم الإنسان متغير وفي القضية الثانية إلى الله أي علم الله غير متغير فالمضاف إليه ليس هو موضوعاً واحداً بل موضوعين .

7-الكلّ والجزء : ينبغي أن يكون كلاهما كلاً أو جزءً ، فلو قلنا : الكويت مخصب أي بعضه والكويت ليس بمخصب أي كله فالتناقض بينهما ، أو هذا البيت مساحته ألف متر مربع ككلّ وهذا البيت مساحته خمسون متر مربع كجزء فلا تناقض بينهما .

8-القوّة والفعل : فينبغي أن يكونا إما بالقوّة أو بالفعل ، فلو قلنا : محمد ميت أي بالقوّة ومحمد ليس بميت أي بالفعل فلا تناقض بينهما ، وأيضاً لو قلنا كلّ طفلٍ مجتهد أي بالقوّة وكلّ طفلٍ غير مجتهد أي بالفعل فليس بينهما تناقض.

الوحدة التاسعة:

هذا كله بالنسبة إلى الوحدات الثمان ، وهناك وحدة تاسعة ذكرها ملاً صدرا الشيرازي رضوان الله تعالى عليه وقبلها جمهور المنطقيين وهي وحدة الحمل ؟ فربّ قضيتين متحدتين في جميع الوحدات الثمان ولكنهما مختلفتان من ناحية الحمل .

فينبغي أن يكون الحمل في القضيتين حملاً أولياً أو شائعاً صناعياً ، فلا تناقض بين قولنا الجزئي جزئي و الجزئي ليس بجزئي حيث أننا نعني في القضية الأولى بالحمل الأولي و في القضية الثانية بالحمل الشائع وقد مرّ تفصيل ذلك فراجع .

الإختلاف :

قلنا بأنّه لا بد أن يكون بين القضيتين إختلاف حتى تكونا قضيتين متناقضتين ، والإختلاف يكون في ثلاثة أمور : 1- الكم 2-الكيف 3-الجهة .

أما الكم : فيعنى أنّه إذا كان أحدهما كلياً فينبغي أن يكون الآخر جزئياً .

أما الكيف : فيعنى أنّه إذا كان أحدهما موجباً فينبغي أن يكون الآخر سالباً .

أما الجهة : فهي ترتبط بخصوص القضايا الموجّهة التي أشرنا إليها سابقاً وتفصيلها للمراحل الآتية إنشاء الله تعالى.

النتيجة :

يتحقق التناقض بين:

الف:الموجبة الكلية والسالبة الجزئية.

أمثلة:

كلّ مسلم مؤمنٌ نقيضها بعض المسلم ليس بمؤمن.

كلّ من عليها فإن نقيضها بعضٌ من عليها ليس بفانٍ

كلّ نفسٍ بما كسبت رهينة نقيضها بعض النفوس بما كسبت ليست برهينة.

ب:الموجبة الجزئية والسالبة الكلية.

أمثلة:

بعض الناس أتقياء نقيضها لا شيء من الناس بأتقياء

بعض الطير أسود نقيضها لا شيء من الطير بأسود

بعض العلوم مفيدة نقيضها لا شيء من العلوم مفيدة

و عليه:

فلو كانتا موجبتين أو سالبتين لجاز أن تصدقا معاً كقولك : بعض الشاعر إنسان و كلُّ شاعر إنسان و ايضاً
لاشئ من الكافر بمسلم و بعض الكافر ليس بمسلم.

ولو كانتا كليتين لجاز أن تكذبا معاً كقولك : كلُّ طيرٍ أسود و لا شئ من الطير بأسود وأيضاً كلُّ فقيرٍ
جاهلٌ و لا شئ من الفقير بجاهلٍ.

وهذه الأمثلة تكفي في خرق القاعدة العامة

الحجّة

و

هيئة تأليفها

الحجّة

تنقسم طرق الاستدلال إلى ثلاثة أقسام هي :

1- التمثيل .

2- الاستقراء .

3- القياس .

توضيح :

التمثيل: وذلك فيما كان الذهن ينتقل من جزئي إلى جزئي آخر أو من متباين إلى متباين آخر فالسير الذهني في التمثيل يكون أفقياً .

الاستقراء : وذلك فيما كان الذهن ينتقل من جزئي إلى كلي وبعبارة أخرى من خاص إلى عام فالسير الذهني في الاستقراء يكون صعودياً أي أن الذهن ينتقل من مستوى محدود إلى مستوى أعلى وبعبارة أخرى من " مشمول " إلى " شامل " .

القياس : وذلك فيما لو كان الذهن ينتقل من كليّ إلى جزئي أو من عام إلى خاص فالسير الذهني في القياس يكون نزولياً أي من الأكبر إلى الأصغر أو من " الشامل " إلى " المشمول " .

تنبيه :

إن القياس المنطقي يختلف عن القياس الباطل الذي يستخدمه أبو حنيفة و أتباعه في الاستنباط الفقهي ، والمقصود من ذلك القياس هو التمثيل المنطقي .

ثمّ : إن البحث عن القضايا لم يكن إلاّ مقدمة للبحث عن القياس كما كان البحث عن الكليات الخمسة مقدمه للبحث عن المعرف .

تعريف القياس :

{ هو قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر } ولا يخفى ما يستفاد من هذا التعريف وهو ان القياس هو نوع من الفكر حيث عرفنا الفكر سابقاً بأنه ملاحظة المعلوم لتحصيل المجهول .

أهميته:

إن القياس يستعمل في اكثر العلوم حتى التجريبية بل لا تخلو تجربة من قياس خفي فقيمة القياس تساوى قيمة جميع العلوم ، و مع انكاره سوف تهتز قواعد كافة العلوم البشرية ، خصوصاً الفلسفة حيث اعتمادها على القياس أكثر من سائر العلوم ، وأما المنطق فلا يكون لها حينئذٍ قيمة أصلاً وذلك:

لأنّه يعتمد على القياس في إثبات مفرداته .

إنّ اكثر قواعد المنطق ترتبط بالقياس فمع عدم اعتبار القياس تفقد تلك القواعد موضوعيتها .

حقيقة القياس:

القياس هو نوع من الاعمال الذهنية وأسلوب من أساليب الفكر الذى من خلاله يمكننا تبديل مجهول إلى معلوم ، وهو الحجة التي هي أحد محاور و مواضيع علم المنطق .

الفكر:

قد شرحنا سابقاً حقيقة الفكر وبيّنا مراحل الخمسة ، و لكن نرى من اللازم في هذا الدرس ان نكمل البحث السابق بذكر الفعاليات والعمليات الذهنية فنقول إن ذهن الانسان يمارس العمليات المتسلسلة التالية :

1-تقبُّل الصور المختلفة من الخارج وذلك من خلال الحواس الخمسة شأن آلة التصوير ، وهي حالة " إنفعاليه " فقط.

2-التذكر: لا يكتفى الذهن بالمرحلة الاولى التي هي تخزين المعلومات فقط بل يستمر في عملياته وذلك بإبراز الصور الذهنية المخزونه وإظهارها وهذا ما يسمى " التذكر " أو " الذكر " فالخاطرات الذهنية ترتبط بعضها ببعض و كأنها حلقات سلسلة متصلة بعضها ببعض فبمجرد سحب حلقة واحدة منها سوف تتبعها سائر الحلقات ، وهذا ما يطلق عليه علماء النفس " تداعى المعانى " ولهذا قيل أن " الكلام يجر الكلام " وهذه المرحلة ليست كالأولى بل هي نوع " فعل " و " سعي " غاية ما هناك أن هذا الفعل يكون على الصور المجتمعه في الذهن مسبقاً.

3-التجزئة و التركيب: ففي هذه المرحلة سوف يجزء الذهن الصور الكاملة أى يقسمها ويحللها إلى أجزاء مختلفة .

التجزئة الذهنية على أقسام:

الف: تجزئه صورة واحدة الى صور مختلفة كما لو جزء الذهن جسم الانسان إلى أجزائه المختلفة.

تجزئه صورة واحدة الى معانى مختلفة كما لو عرّفنا الخط بأنه: " كمية متصلة ذات بعد واحد " فقد حللنا ماهية الخط الى اجزاء ثلاثة وهي (كمية ، متصلة ، ذات بعد واحد) علماً بأنه ليس في الخارج الا شئ واحد لا أشياء متعددة .

التركيب وله أقسام

منها تركيب صور مختلفه بعضها مع بعض كتركيب جسم فرسٍ مع رأس إنسانٍ.

تنبيه:

الفيلسوف يجزء ويحلل ويركب المعاني المختلفة ، والشاعر والرسام يجرّء ويركّب الصور المختلفة.

4-التجريد والتعميم : فالتجريد هو تفكيك امور ذهنية مختلفه بعضها عن بعض كتفكيك العدد عن المحدود الملازم له ، والتعميم هو رفع مستوى الصور الذهنية الجزئية وجعلها كليةً وقد شرحنا ذلك في مبحث الكلى والجزئى.

5-الفكر والاستدلال : وهو أهم عمليات الذهن ويعني ربط أمور معلومة لتحصيل أمر مجهول فهو نوع من التزاوج و التناسل في عالم الافكار.

فالسؤال هو: انه هل يمكننا بالفعل ان نكتسب معلومات جديدة من خلال ربط المعلومات المسبقة المخزونة في الذهن ؟ الجواب : نعم

ولتوضيح المقصود نذكر مثلاً فنقول:نفرض أن لدينا خمس قبعات ، ثلاثة منها بيضاء واثنان حمراء ، وضعنا ثلاثة من الخمسة على رأس ثلاثة رجال بعد أن شددنا أعينهم ، وأخفينا اثنتين منها ، هؤلاء الرجال جالسون على سلمٍ ترتيباً من الاسفل الى الاعلى وهم لا يرون ما على رؤوسهم كما أنه لا يسمح للأول والثاني ان ينظرا من فوقهما على الدرج الأعلى ، ثم نفتح اعينهم ونسأل عن لون القبعة التي على رؤوسهم ونبدأ من:

الثالث ..ونسأله ما هو لون قبعتك ؟ فبعد النظر الى صديقيه الثاني والأول الجالسان تحته يفكر قليلاً ويقول: لا أدري .

و أما الثاني بعد ان ينظر الى الأول الذي هو تحته ويفكر قليلاً يقول إنَّ قُبْعتي بيضاء .

و أما الأول فيقول هي حمراء .

فالسؤال هو أنه رغم عدم رؤية الثاني والأول ما على رأسهما كيف استطاعا معرفة لون قبعتهما دون الثالث ، وما هو الإستدلال الذي توسّلا به للوصول إلى هذا العلم ؟

أقول :

أما الثالث فقال لا أدري لأنه عندما نظر إلى صاحبيه لم تكن قبعتهما دليلاً على شيء أصلاً لأنَّ إحداهما كانت بيضاء والأخرى حمراء فواحدة من الثلاثة الباقية حمراء ، واثنان بيضاء ، فلا يدري ما على رأسه أ هي الحمراء أم البيضاء ؟ نعم في صورة واحدة كان بإمكانه معرفة لون قبعته وذلك فيما لو كانت لون قبعتي صاحبيه حمراوان فيطبيعة الحال تكون قبعته بيضاء.

وأما الثاني فمجرد ما سمع من صاحبه لا أدري علم بأنَّ ما على رأسه و صاحبه الأول ليستا حمراوتين وإلاَّ كيف يقول لا أدري ، فإذا إمّا قبعته وصاحبه الأول ببيضاوتان أو أحدهما بيضاء والأخرى حمراء ولكن حيث شاهد قبعة الأول حمراء عرف وبالتأكيد أنَّ ما على رأسه بيضاء .

والحاصل أنَّ علمه حصل من خلال علمين مسبقين :

الف: إن قبعته وقبعة الاول ليستا حمراوتين وذلك من خلال سماع (لا أدري) من الثالث .

إن قبعته الأول حمراء .

وأما الأول علم بأنَّ التي على رأسه لا بد وأن تكون حمراء و ذلك من خلال علمين:

1-من قول الثالث لا أدري علم أنه لا يمكن أن تكون قبعته و صاحبه كلاهما حمراوتين.

2-من قول الثاني حيث قال إنَّ قبعته بيضاء .

فهذا المثال مع بساطته يوصلنا إلى أنه للذهن أن يكشف مجهولاً ما من غير الإستعانة بالمشاهدة بل من خلال القياس والتجزئة و التحليل .

فمع التأمل يعرف الإنسان أن ذهنه في مثل هذه الموارد يُشكّل قياسات منطقية متعددة ففي هذا المثال نشاهد أن القياسات الذهنية التي أجراها الرجل الثاني هي:

لو كانا حمراوتين لما قال الثالث لا أدري ولكنه قال فليستا حمراوتين (قياس إستثنائي)

والنتيجة إلى الآن أن قبعة الأول و الثاني ليسا حمراوتين.

مادام أن لون قبعتي وصاحبي الأول ليستا حمراوتين فإمّا كلاهما بيضاوتان وإمّا أحدهما بيضاء و الأخرى حمراء .

ولكن ليستا بيضاوتين (لأنه شاهد أن التي على رأس الأول حمراء)

النتيجة إن أحدهما بيضاء والأخرى حمراء.

من ناحية أخرى إمّا قبعتي بيضاء وقبعة الأول حمراء وإمّا قبعتي حمراء وقبعة الأول بيضاء ، لكن قبعة الأول حمراء

النتيجة إن قبعتي بيضاء.

وأما القياسات الذهنية التي أجراها الرجل الأول فهي:

لو كانت قبعتي و قبعة الثاني كلاهما حمراوتان لم يقل الثالث لا أدري .

ولكن قال لا أدري

النتيجة إنهما ليستا حمراوتين (قياس إستثنائي)

فمادام أنهما ليستا حمراوتين فإمّا كلاهما بيضاوتان وإمّا أحدهما بيضاء والثانية حمراء

لكن كلاهما ليستا بيضاوتين لأنه لو كانتا كذلك لما استطاع الثاني أن يعرف لون قبعته وأنها بيضاء .

النتيجة إحداها حمراء والثانية بيضاء (قياس إستثنائي)

ثم يقول:

إمّا قبعتي هي حمراء وقبعة صديقي بيضاء أو العكس .

ولكن لو كانت قبعتي بيضاء لما عرف الثاني أن قبعته بيضاء .

النتيجة إن قبعتي ليست بيضاء بل هي حمراء.

تنبيه:

إنَّ القياسات الثلاثة التي أجراها الثاني تشتمل على مقدمة واحدة معتمدة على المشاهدة و أمّا بالنسبة إلى قياسات الأول لا دور للمشاهدة أصلاً .

أقسام القياس:

ينقسم القياس إلى قسمين:

1-الاقتراني: وهو غير المصرح في مقدماته بالنتيجة و لا بنقيضها.

مثال: شارب الخمر فاسق.... وكل فاسق تُرْدُ شهادته... فشارب الخمر تُرْدُ شهادته

2-الاستثنائي: وهو المصرح في مقدماته بالنتيجة أو بنقيضها.

مثال 1: إن كان خالد فاسقاً فلا يجوز احترامه..... لكنه فاسق...فلا يجوز احترامه.

مثال 2: لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا...ولم تفسدا..فليس فيهما آلهة إلا الله.

على ضوء المثالين نقول ان القياس الاستثنائي يتكون من مقدمتين احدها تكون قضية شرطية سواء متصلة ام منفصلة والثانية تكون إستثناء ، وهو يكون على انحاء اربعة:

الف: إستثناء المقدم (إيجاباً أم سلباً) .

إستثناء التالي (إيجاباً أم سلباً) .

القياس الإقتراني

القياس الاقتراني تارة يتألف من حمليات فقط فيسمى (حملياً) وأخرى يتألف من شرطيات فقط أو شرطية وحملية فيسمى (شرطياً)

كقولنا : كلما كان الماء جارياً كان معتصماً....وكلما كان معتصماً كان لا ينجس بملاقة النجاسة ... فكلما كان الماء جارياً كان لا ينجس بملاقة النجاسة (والملاحظ في هذا المثال أنَّ المقدمتين شرطيتان متصلتان)

وكقولنا : الإسم كلمةٌ الكلمة إما مبنية أو معربة...فالإسم إما مبني أو معرب (والملاحظ في هذا المثال أن المقدمة الأولى حملية و المقدمة الثانية شرطية منفصلة) .

الاقتراني الحملية

القياس الاقتراني لابد وأن يشتمل على مقدمتين هما ينتجان المطلوب وأيضاً لابد أن تشتمل المقدمتان على حدود ثلاثة نتعرّف عليها من خلال المثال التالي:

خالدٌ مرتكب الكبيرة ...وكلُّ مرتكب الكبيرة فاسقفخالد فاسق .

فالحدود الثلاثة هي:

1- حد متكرر مشترك بينهما (مرتكب الكبيرة) .

2- حدٌ يختص بالاولي (خالد) .

3- حدٌ يختص بالثانية (فاسق) .

وكل واحد من الحدود الثلاثة يطلق عليها اسم وهى:

الف: الحد الاوسط او الوسط وهو الحد المشترك ويسمى (الواسطة في الإثبات).

الحد الاصغر وهو الموضوع في النتيجة والمقدمة المشتملة عليه تسمى (صغرى)

الحد الاكبر وهو المحمول في النتيجة والمقدمة المشتملة عليها تسمى (كبرى)

{القياس الإقتراني}

الأشكال الأربعة

ينقسم القياس الإقتراني (باعتبار وجود الحد الأوسط في الصغرى و الكبرى) إلى صور و أشكال أربعة كما يلي:-

1- الشكل الأول

يكون الحد الأوسط فيه محمولاً في الصغرى و موضوعاً في الكبرى.

* مثال:-

* كل مسلم يعتقد بالقرآن (صغرى).

* وكل من يعتقد بالقرآن يعتقد بالوحدة بين المسلمين (كبرى).

* فكل مسلم يعتقد بالوحدة بين المسلمين (نتيجة).

فالحد الأوسط وهو (المعتقد بالقرآن) قد وقع محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى .

فلو صدقت المقدمتان تكون النتيجة أيضاً بالبداهة صادقة فلا نحتاج إذاً إلى اقامة البرهان لإثبات صحة الشكل الأول.

مثال آخر:-

إنَّ الله تعالى مجرد غير جسماني (الصغرى)

* وكلُّ مجرد غير جسماني واجدٌ بذاته للحياة (الكبرى)

* فالله تعالى واجدٌ بذاته للحياة (النتيجة)

شروط الشكل الاول:-

1- ايجاب الصغرى: فلو كانت سالبة لا يكون القياس منتجاً .

وذلك: لأنه لا نعلم حينئذ أن الحكم الواقع على الأوسط في المقدمه الثانية (الكبرى) هل يلاقي الأصغر في خارج الأوسط أم لا ؟ وحيث احتمال الامرين فلا ينتج القياس أصلاً لا الإيجاب ولا السلب كما لو قلنا:

* لا شئ من الحجر بنبات (صغرى)

* وكل نبات نام (كبرى)

فإنه لا ينتج الإيجاب (كل حجر نام) ولو أبدلنا بالصغرى قولنا (لا شئ من الانسان بنبات)

فانه لا ينتج السلب (لا شئ من الانسان بناج) .

2- كلية الكبرى: فلو كانت جزئية لا ينتج القياس وذلك لانه حينئذ لم يتكرر الحد الأوسط ، لانه من الممكن ان يكون هذا البعض غير ما هو موجود في الصغرى.

فلو قلنا:

* كل ماء سائل (صغرى)

* وبعض السائل يلتهب بالنار (كبرى)

فإنه لا ينتج (بعض الماء يلتهب بالنار)

الصور الاربعه للشكل الاول:-

1- موجبتين كليتين ينتج موجه كلية:-

كل خمر مسكر (صغرى) وكل مسكر حرام (كبرى) فكل خمر حرام (نتيجة)

2- موجه كلية وسالبه كلية ينتج سالبه كلية:-

كل خمر مسكر (صغرى) لا شئ من المسكر بنافع (كبرى) فلا شئ من الخمر بنافع (نتيجة).

3- موجه جزئية وموجه كلية ينتج موجه جزئية:-

بعض السائلين فقراء (كبرى) وكل فقير يستحق الصدقة (كبرى) فبعض السائلين يستحق الصدقة (نتيجة)

4- موجه جزئية وسالبه كلية ينتج سالبه جزئية:-

بعض السائلين اغنياء (صغرى) ولا غني يستحق الصدقة (كبرى) فبعض السائلين لا يستحق الصدقة (نتيجة).

الشكل الثاني:-

فيما لو وقع الحد الوسط محمولاً في المقدمتين:-

مثال:-

* كل مسلم معتقد بالقرآن (صغرى)

* وكل من يقدر النار لا يعتقد بالقرآن (كبرى)

فلا شئ من المسلمين يقدر النار (نتيجة)

شروطه:-

1- اختلاف المقدمتين في الكيف (الإيجاب والسلب)

2- كلية الكبرى

فلو كانت المقدمات موجبتين او سالبتين أو كانت الكبرى جزئية لا ينتج القياس

مثال:- كل انسان حيوان (صغرى) وكل فرس حيوان (كبرى) وأيضاً لا شئ من الانسان مجتر (صغرى) ولا شئ من الحمام بمجتر (كبرى)

الشكل الثالث:-

فيما لو كان الحد الأوسط موضوعاً في المقدمتين.

شروطه:-

1- ايجاب الصغرى

2- كلية إحدى المقدمتين

الشكل الرابع:-

فيما لو كان الحد الأوسط موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى (عكس الشكل الاول) وهو أبعد الاشكال من الذهن وشروطه فإمّا أن تكون:-

1- كلا المقدمتين موجبتان .

2- والصغرى كلية..... أو:-

1- اختلاف المقدمتين في الإيجاب والسلب

2- إحدى المقدمتين كلية.

* تنبيه:-

إنّ النتيجة دائماً تتبع أحس المقدمتين فالجزئية أحس من الكلية و السالبة أحس من الموجبة.

و قيل في بيان الاشكال الاربعة:-

أوسط اكر حمل يافت در بر صغرا و باز

(لو وقع الأوسط محمولاً في الصغرى وأيضاً)

وضع به كبرا كرفت شكل نخستين شمار

(ووقع موضوعاً في المبرى عُدّه شكلاً أوّلاً)

حمل به هر دو دوم وضع به هر دو سوم

(ولو وقع محمولاً في كليهما فالثاني وموضوعاً فالثالث)

رابع اشكال را عكس نخستين شمار

(رابع الأشكال عكس الشكل الأوّل)

وايضاً:

مغكب اول خين كب ثانى ومغ كاين سوم...در چهارم مين كخ يا خين كاين شرط دان

والرموز في البيت تعنى:- م = موجبة غ = صغرى ك = كلية ب = كبرى خ = اختلاف المقدمتين في

الإيجاب والسلب ين = المقدمتان اين = احدى المقدمتين

أسئلة :-

1. ما هي الضابطة التي من خلالها ينقسم القياس الإقترانى أشكال أربعة ؟

2. ما هو الشكل الأوّل ؟ إشرحه مستعيناً بمثال ؟

3. ما هي شروط الشكل الاول ؟ ولماذا ؟

4. أذكر الصور الاربعة للشكل الاول مع ذكر أمثلة ؟

5. ماهو الشكل الثاني ، وماهي شروطه ؟

6. ماهو الشكل الثالث ، وماهي شروطه ؟

7. ماهو الشكل الرابع ، وماهي شروطه ؟

8. ما ذا نعني من أخس المقدمتين ؟

الصناعات

الخمس

الصناعات الخمس

تمهيد:

يشتمل القياس على مادة و صورة ، وما تقدم كان يرتبط بصورة القياس أي هيئة تأليفه ، فلو روعيت تلك الشرائط وكانت مواده صادقة كان القياس منتجاً .

فمادة القياس هي مقدمات القياس (الكبرى و صغرى) في أنفسها مع قطع النظر عن صحة تأليفها مع بعض ، فبحسب اختلافها من ناحيه التسليم بصدقها وعدم صدقها وبحسب اختلاف المقدمات ونتائجها والغرض من تأليفها ينقسم القياس إلى :

البرهان

الجدل

الخطابة

الشعر

المغالطة

وقبل بيان كل واحدة منها ينبغي ذكر مقدمة حول (مبادئ الاقيسة)

وهي على ثمانية أصناف :

يقينيات - مظنونيات - مشهورات - وهميات - مسلمات - مقبولات - مشبّهات - مخيلات.

{ اليقينيات }

وهي الامور التي تشتمل على الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الذي لا يحتمل النقيض أصلاً ولا يبتنى على التقليد ، و عليه ليس الجهل المركب (عدم العلم وعدم العلم بعدم العلم) ولا الظن ولا التقليد من اليقين .

ثم إنّ القضايا اليقينية تنقسم إلى : بديهية و اكتسابية

وأصول القضايا اليقينية هي البديهيات وهي على ستة أنواع:

1-الأوليّات: وهي قضايا يصدّق بها العقل لذاتها أي بدون سبب خارج عن ذاتها مثال ذلك

(الوجود موجودٌ) .

2-المشاهدات: وتسمى المحسوسات وهى القضايا التى يحكم بها العقل بواسطة الحسّ والحسّ على قسمين:

الف: ظاهر: وهو خمسة انواع : البصر والسمع والذوق والشم واللمس ، وقضاياها تسمى حسّيات مثالها (الشمس مضيئة) (هذه النار حارة) (هذا الثمرة حلوة) (هذه الورد طيبة الرائحة).

باطن: وقضاياها تسمى وجدانيات مثال: (أنا أخاف) (أنا أفكر ، أتألم ، أجوع)

3-التجربيات: أو المجربات وهى القضايا التى يحكم بها العقل بواسطة تكرار المشاهدة بالإحساس مثال: (كل نار حارة) (الجسم يتمدد بالحرارة) .

ولا يخفى أنّ مثل هذه القضايا تعتمد على مبدأ العليّة الراسخة في ذهن الانسان التى تشكل كبرى القياس الخفيّ.

4-المتواترات: وهى قضايا تسكن اليها النفس سكوناً يزول معه الشك ويحصل الجزم القاطع ، وذلك بواسطه إخبار جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب ويمتنع اتفاق خطأ هم في فهم الحادثة. مثال: (العلم بوجود البلدان النائية التى لم نشاهدها) (والعلم بنزول القرآن الكريم على النبي "ص") (والعلم بوجود بعض الامم السابقة او الاشخاص).

5-الحدسيات: وهى قضايا مبدأ الحكم بها حدسٌ من النفس قوي جداً يزول معه الشك ويدعنّ الذهن بمضمونها.

مثال: (حكمنّا بأن القمر وزهرة وعطارد وسائر الكواكب السيارة مستمد نورها من نور الشمس)

6-الفطريات: وهى القضايا التى قياساتها معها فلا تحتاج إلى طلب وفكر بل بمجرد تصور المطلوب يحصل التصديق مثال: (حكمنّا بأن الاثنين خمس عشرة) فهذا وإن كان يحتاج إلى قياس ولكنه حاضر في الذهن لا يحتاج إلى كسب ونظر.

{المظنونات}

وهى القضايا التى يعتد بها اعتقاداً غير جازم بمعنى أنّه يُرَجَّح فيها أحد طرفي القضية ،النفي أو الإثبات مع تجويز الطرف الآخر. مثال: (فلانٌ يتكلم عليّ) (إذا كان يسارٌ عدوك)

{المشهورات}

وتسمى (الذابعات) أيضاً وهى قضايا اشتهرت بين الناس وذاع التصديق بها عند جميع العقلاء أو اكثرهم مثال: (العدل حسن و الظلم قبيح) (الشجاعة حسنة والجبن قبيح) (ينبغي ان نحترم القادم بالقيام) (لا ينبغي ان نلبس لباس الشهرة) (ولا ينبغي ان نأكل في حال المشي في الطريق العام) (والحكم بأن تكرار الفعل الواحد ممّل)

وعلى ضوء هذه الامثلة نعلم بأن المشهورات ليست على نحو واحد بل هى متنوّعة قد حصرها المنطقيون في:

الواجبات القبول و التأديبات الصلاحية و الخلقيات و الانفعاليات و العادات و الاستقرائيات

وشرح كل منها بالتفصيل يطلب في محله 1

{الوهميات}

والمقصود بها القضايا الوهمية الصرفة ، وهي قضايا كاذبة إلا أن الوهم يقضى بها قضاءً شديد القوة فلا يقبل ضدها وما يقابلها حتى مع قيام البرهان على خلافها مثال: (الاستيحاش من الظلام والخوف منه والخوف من الميت)

{المسلمات}

وهي قضايا حصل التسالم بينك وبين غيرك على التسليم بأنها صادقة سواء كانت صادقة في نفس الامر او كاذبه او مشكوكه.

{المقبولات}

وهي قضايا مأخوذة ممن يوثق بصدقه تقليداً إما لأمر سماوي كالشرايع والسنن المأخوذة عن النبي (ص) والامام المعصوم عليه السلام وإما لمزيد عقله وخبرته كالمأخوذات من الحكماء والعلماء .

{المشبهات}

وهي قضايا كاذبة يعتقد بها لأنها تشبه اليقينيات أو المشهورات في الظاهر. " وهي من مواد المغالطة " كما لو كان اللفظ مشتركاً او مجازاً فاشتبه الحال فيه .

{المخيلات}

وهي قضايا ليس من شأنها ان توجب تصديقاً الا انها توقع في النفس تخيلات تؤدي إلى انفعالات نفسيه وهي مواد صناعة الشعر..

أقسام الأقيسه بحسب المادة

وهي خمسها كما مرّ والسبب في حصرها كذلك هو:

أن القياس: إما يفيد تصديقاً

أو يفيد غير تصديق (الشعر)

والذى يفيد التصديق إما يفيد تصديقاً جازماً

او يفيد تصديقاً غير جازم (الخطابة)

والذى يفيد تصديقاً جازماً إما يعتبر ان يكون حقاً

أو لا يعتبر ان يكون حقاً (الجدل)

وما يعتبر ان يكون حقاً إما هو حق واقعاً (البرهان)

أو لا يكون حقاً واقعاً (المغالطة)

البرهان

تعريفه: " هو قياس مؤلف من يقينيات ينتج يقيناً بالذات اضطراباً " .

أقسام البرهان:

لمي 2- إنّي

البرهان اللمي:

ان يكون الحد الاوسط علة لثبوت الاكبر للأصغر مثال: (هذه الحديد ارتفعت حرارتها

وكل حديد ارتفعت حرارتها فهي متمددة فهذه الحديد متمددة)

البرهان الإنّي:

ان يكون الحد الاوسط معلولاً للأكبر في وجوده في الاصغر لاعلة (عكس اللمي)

مثال: (هذه الحديد متمددة وكل حديد متمددة مرتفعه درجه حرارتها فهذه الحديد مرتفعة درجة حرارتها
(

البرهان اللمي والعلل الاربعة:

لا يخفى ان العلة في البرهان اللمي تشمل العلل الاربعة:

العلة الفاعليه: (ما منه الوجود) مثال: " لم صار الخشب يطفو على الماء؟ فيقال: لأن الخشب ثقله النوعي
أخف من ثقل الماء النوعي " وايضاً ما تقدم في مثال تمدد الحديد بالحرارة

العلة المادية: (ما فيه الوجود) مثال: " لم يفسد الحيوان ؟ لأنه مركب من الأضداد

العلة الصوريه: (ما به الوجود) مثال: " لم كانت هذه الزاوية قائمة ؟ فيجاب : لأن ضلعيهما متعامدان "

العلة الغائية: (ما له الوجود) " لم أنشأت البيت ؟ لكي اسكنه " " لم ارسل الله الرسول بدين الحق؟ فيجاب
:ليظهره على الدين كله "

الجدل

تعريفه: " الجدل صناعة تمكّن الانسان من إقامة الحجج المؤلفة من المسلمات او ردّها حسب الارادة ومن
الاحتراز عن لزوم المناقضة في المحافظة على الوضع " وهذه الصناعة لها جوانب عديدة لا مجال
للحديث عنها ههنا فنتكتفي بمناظرة الإمام الرضا عليه السلام مع الجاثليق النصراني : { ثم قال عليه
السلام له يا نصراني و الله إنّنا لنؤمن بعيسى الذي آمن بمحمد صلى الله عليه وآله وسلّم و ما ننقم على
عيساكم شيئاً إلاّ ضعفه و قلة صيامه و صلاته قال الجاثليق أفسدت و الله علمك و ضعفت أمرك و ما كنت
ظننت إلاّ أنك أعلم أهل الإسلام قال الرضا عليه السلام و كيف ذاك قال الجاثليق من قولك إن عيسى كان

ضعيفاً قليل الصيام قليل الصلاة و ما أفطر عيسى يوماً قطّ و لا نام بليل قط و ما زال صائم الدهر قائم الليل قال الرضا عليه السلام فلمن كان يصوم و يصلي قال فخرس الجاثليق و انقطع { 1

3-الخطابة

تعريفها:"هى صناعة علميه بسببها يمكن اقناع الجمهور في الامر الذى يتوقع حصول التصديق به بقدر الامكان"

وينبغى للخطيب أن يستعين بأمور تقيد الظن على الأقل كقوله (الكذاب سوف يفتضح)(والانسان الخائف لا يمكن ان يوفق)

الشعر

تعريفه:" وهو كلام مخيل مؤلف من أقوال موزونة متساوية مقفاة "

فالتشبيهات والاستعارات والكنائيات هى الاستفادة في الشعر لأن هذه التصويرات الخياليه هي التى تنثير الاحاسيس في الانسان.

المغالطة

تعريفها: "وهو كل قياس تكون نتيجته نقضاً لوضع من الاوضاع" ويسمى "سفسطة" و "مشاغبة" ومعرفة فن المغالطة كمعرفة السموم والميكروبات والآفات المضرة

ثم إنّ المغالطه لها ثلاثة عشر نوعاً وتنقسم أيضاً إلى لفظية ومعنوية وتفصيلها يطلب في محله .

أسئلة تتعلّق بالصناعات الخمسة:

1-ما هو الفرق بين صورة القياس ومادته ؟

2-ما هي الصناعات الخمس ؟

3-أذكر مباديء الأقيسة .

ما هي اليقينيّات ؟

5-عرّف الأوليّات ؟

6-ما هي المشاهدات ؟ أذكر أقسام الحس مع ذكر أمثلة .

7-ما هي التجريبات أذكر أمثلة لذلك ؟

ما هي المتواترات ؟ أذكر أمثلة لها .

9-عرّف الحدسيات مع ذكر أمثلة ؟

هي الفطريات ، أذكر مثلاً لها ؟

ما هي المضمونات ؟

عرّف المشهورات مع ذكر أمثلة.

ما هي الوهميات أذكر أمثلة لها؟

عرّف كلاً من المقبولات و المشبهات والمخيلات .

15-عرّف البرهان وأذكر قسميه ؟

ما هي العلل الأربعة ؟

عرّف الجدل ؟

18 ما هي الخطابة ؟ أذكر مثلاً لها ؟

19-عرّف الشعر وأذكر مثلاً له .

ما هي المغالطة؟

إنتهت الدورة الثانية في تاريخ 28 محرم 1418 4-6-97 والحمد لله ربّ العالمين إبراهيم الأنصاري

1 المنظومة ج1 ص 6 و الإشارات ص 9

2 اللمعات المشرقية ص3

3 المنظومة ج1 ص 3

4 الحشر 19

5 راجع الصفحة

6 أصول الفلسفة ج3 ص186 بالفارسية

7 بحار الأنوار ج 104 ص 73 روايه 21 باب 1

8 الكهف 102، 103

9 البقرة 12

10 الأعراف 198

11 المنظومة ج 1 ص 9

12؟ وكان أصلها يُوقِي فحذف الواو لأنه حرف علة، وحذفت الياء الأخيرة عند الجزم لأنه فعل أمرٍ ولم تُوثَّ بالهمزة لحركة القاف.

13؟ هود 122

14؟ غافر 4

15 الكهف 66

16 هود 46

17؟ الصافات 169

18؟ الكهف 26

19 غافر 36

20 المؤمنون 91

21 فهناك نظرية تنزّل مستوى الإدراكات الكلّية وترفع مستوى الإدراكات الجزئية وهذه النظرية ترجع إلى ما قبل صدر المتألّهيّن ، تقول:

إنّ الإدراك الحسّي قويٌّ ولقوته يستطيع أن يتلقّى الشيء تلقّياً كاملاً بحيث يتمكّن من تمييزه عن سائر الأشياء لأنه يشخصه ويحدّده.

وأما الإدراك العقلي لضعفه لا يمكنه أن يتلقّى الأشياء مع جميع مميّزاتها بدقّة بل ينالها بصورةً متردّدة بين أمورٍ مختلفة، فيدرك الذهن جزئياً من الجزئيات مع جميع القيود المحيطة به ثم يدرك جزئياً آخر مع ما له من قيودٍ وهكذا، ثمّ يلغي جميع الأمور غير المشتركة بينها فبالنتيجة لا يبقى في البين إلا أمرٌ واحد مردّد بين الجميع وهو الكلّي. مثل ما لو رأى زيدا مع جميع قيوده الخاصة به من الطول والعرض واللون، ثم رأى بكرةً بخصوصيات أخرى متضادّة مع خصوصيات زيد وشاهد أحمد ذا المميزات المختلفة عن زيد وبكر. ثم عزل عنهم جميع الأمور الخاصة بهم فالذي يبقى بعد ذلك ليس هو إلا الإنسان وهو الكلّي الذي يقبل الانطباق على كثيرين.

يقول هؤلاء إنّ الكلّي كالشبح المرئي من بعيد غير المتميّز بين زيد وعمرو وخشبةٍ وغيرها رغم كونه في الواقع أحد تلك الأشياء، أو هو كالدراهم الذهبية -بعد انمساحها- المتردّدة بين الدراهم المختلفة. والحاصل أنّ منشأ إدراك الكلّيات هو ضعف المدركات العقلية لا قوّتها.

22 لأنَّ الجوهر من المقولات ، وهو جنس الأجناس ، والمتكفل للبحث عن المقولات هو الفلسفة (مبحث الماهيات).

23 في قبال المعقول الأوَّل و المعقول الثاني الفلسفي .

24 وهذا ما يسمَّى في الحكمة بـ(لا بشرط) في مقابل بشرط شيء و بشرط لا .

25 ومن هنا قيل بأنَّ إطلاق الكلي على الطبيعي إنَّما هو إطلاق مجازي و الصحيح أن لا يُطلق عليه الكلي بل يقال له طبيعي فقط أو الطبيعة .

26 لاتقع هذه النسب بين الجزئيات، فلانسبة بين أحمد و حسن كما أنَّه ينبغي أن يتعدد المفهومان فلايكفي مجرد الاختلاف اللفظي بينهما ، فلانسبة بين الإنسان والبشر، لأن هما مترادفين يدلان على مفهوم واحد.

27 البصائر النصيرية ص36.

28 النازعات32

29 النبأ 31

30 البقرة 263

31 راجع ص****

32 أي يكون من الحمل الشائع الصناعي راجع ص ****

33 *****

34 *****

35 *****

36 يونس 10

37 البقرة 177

38 الجن22

39 النور61

40 يوسف 92

41 العصر2

42 القيامة 14

43 المدثر 38

44 المدثر 39

45 البقرة 148

46 الإسراء 13

47 الإسراء 20

48 سبأ 11

49 المقالات الفلسفية ج 3 ص 30

50 ومن هنا يقول الشهيد مطهري رضوان الله تعالى عليه: "و الحق أنَّ المعقولات الثانية المنطقية تنحصر في القضايا الذهنية كما أنَّ القضايا الذهنية تنحصر بالمعقولات الثانية المنطقية " راجع شرح المنظومة ج 1 ص 138 (الفارسية)

51 الرعد 11

52 الأنعام 135

53 والسّر في ذلك، أنّه لو قلنا بأصالة الماهية، فهذا يعني أن كل شيء له استقلالية وهو -كما هيّة- أصيل والوجود أمر إعتباري لا حقيقة له. وعلى هذا الأساس، لا يمكن أن يتحدّ شيء مع شيء أصلاً، فلا تصح النسبة ولا يصح الحمل الشائع خاصة وذلك لأن قوام الحمل الشائع هو الإتحاد في الوجود، وأمّا على القول بأصالة الوجود، فكلّ شيء له ماهية ولكنّ الماهية اعتبارية، بمعنى أنّه لولا الوجود لم تكن لهذه الماهية إسم ولا رسم، بل كانت باقية في عالمها -عالم الإعتبار- لا ينسب إليها الوجود ولا العدم، فالإنسان بما هو إنسان، حقيقةً وماهيةً، والكاتب أيضاً كذلك، فعندما ننسب الكاتب إلى الإنسان فنقول: (الإنسان كاتب) نتحقق الهوية التي شرحناها في بحث القضايا عند تعريف القضية، فيصير الإنسان هو الكاتب عينه، أي أنّ هاتين الماهيتين الإعتباريتين، اجتمعتا في مصداق واحد وذلك ببركة الوجود الأصل، فالفضل كلّ الفضل إنما هو للوجود الذي جمعهما، حتى صار أحدهما، عين الآخر، أو بعبارة أخرى: صار وجود واحد هو إنسان وهو كاتب ولا فرق بين الوجودين بل الوجودات أصلاً إلا في الشدة والضعف، فوجود الإنسان حيث أنّه وجود الجوهر، أشد من وجود الكتابة الذي هو وجود العرض ولذلك قلنا: أن هذا التقسيم لا يجري إلا بناءً على أصالة الوجود واعتبارية الماهية.

54 تفسير القرآن الكريم ج 7 ص 24

55 بداية الحكمة صفحة 101

56 أقول : الظاهر أن حمل الإنسان على الإنسان وأمثاله ليس من الحمل الأولي الذاتي الذي لا مساس له بالوجود أصلاً، بل هو من الحمل الشائع الصناعي، وذلك لأن الميزان في الحمل الشائع الصناعي، هو الإتحاد في العين والوجود أو الهوية حيث إجتماع جوهر وعرض واتحادهما هويةً. ففي غير مورد الإجمال والتفصيل الذي هو من الحمل الأولي جميع ما يتوهم أنّها من الحمل الأولي هي من الحمل الشائع

الصناعي. فعندما نقول: الإنسان إنسان أو السابقون السابقون فالكلمة هي واحدة لا إختلاف فيها ولكن الواقع هو إثتان، فالإنسان الذي وقع في الموضوع هو جوهر حيث ننظر إليه كذلك، أعني موجود لا في موضوع، وأمّا الإنسان الواقع محمولاً فهو ليس كذلك بل هو عَرَضٌ لآته لا يقصد منه كجوهر بل كعرض، ويريدون منه الإنسانية كصفة فاتحدت الصفة مع الجوهر وتحققت الهوية وكأننا قلنا الإنسان هو: (خليفة الله في الأرض ومظهره الكامل) وهذا الأمر يتضح أكثر في خصوص قول الله تعالى: السابقون السابقون، لأن "السابقون" الأولى يقصد بها جماعة السابقين كذوات وجواهر وأمّا السابقون الثانية فليست كذلك بل يُنظر إليها كصفة لتلك العين (وإن كان اللفظ واحد) فالقضية تؤول إلى قولنا هؤلاء الذين سبقوا هم الذين يجدر أن يوصفون بأنهم سبقوا. فاتحدّ الجوهر مع العرض في العين وتحققت الهوية وذلك عبارة أخرى للحمل الشائع. فتأمل جيداً

57 بداية الحكمة صفحة 101

58 بالنسبة إلى خصوص هذا المثال ربّ سائل يسأل: كيف حملتم الشيء على نفسه والحال أنه لا تغاير بينهما أصلاً لا بالإجمال والتفصيل ولا بتوهم التغاير ؟ أقول : إنّه بعد ما عرفت أن الماهية من حيث هي هي ليست إلّا هي فنفس تصور ماهية الشيء ومن ثمّ الإطلاع عليها ومعرفتها هو نوع من الإنتساب والحمل الذاتي الأولي، ولا دور للقضية اللفظية أصلاً، لأن القضية غير متوقفة على كونها لفظية بل هي قضية وإن لم تتلفظ، فعند قولنا: الجزئي جزئي، ننظر إليه في عالم الماهية فهي هي لا غير وهذا الحمل شأن كلّ ماهية ونفس قولهم هي هي هو حمل ذاتي أولي وليس من الضروري أن ننقل القضية الذهنية إلى عالم الألفاظ لتتورط في كيفية هذا الإنتساب أو بالأحرى في صحة هذه الجملة الخبرية. وأمّا الإختلاف اللازم في الحمل لو قبلناه مطلقاً، فهو متحقق نوعاً ما هاهنا أيضاً، فتأمل. .

59 لقمان 31

60 الأنبياء 21

61 الزخرف 43

62 الحشر 21

63 الملك 10

1 المائدة 64

2 آل عمران 37

3 الاسراء 97

4 الأعراف 7

1 وسائل الشيعة ج 2 باب 1 ص 400 روايه 2461

2 وسائل الشيعة ج 2 باب 19 ص 429 روايه 2551

3 وسائل الشيعة ج 7 باب 2 ص 26 روايه 8610

4 وسائل الشيعة ج 12 باب 81 ص 115 روايه 15800

5 نوح 17

6 الجن 21

7 الواقعة 2

8 آل عمران 182

9 هود 46

10 الحج 78

1 وسائل الشيعة ج 1 باب 9 ص 163 روايه 404

2 وسائل الشيعة ج 15 باب 1 ص 14 روايه 19912

3 وسائل الشيعة ج 16 باب 86 ص 75 روايه 21021

4 وسائل الشيعة ج 17 باب 28 ص 76 روايه 22025

5 وسائل الشيعة ج 17 باب 86 ص 279 روايه 22519

6 آل عمران 83

7 زمر 64

1 راجع منطق المظفر ص 294 إلى 299

1 بحار الأنوار ج 10 ص 303 روايه 1 باب 19

هذا الكتاب من مطبوعات موقع الكوثر ومن منشوراته الإلكترونية في الإنترنت فلا يجوز الإستفادة منه تجاريا

www.al-kawthar.com/maktaba